إقـــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

"السياسة الخارجية التركية تجاه المملكة العربية السعودية من 2002-2015"

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

كما أقر بحق **أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا** في حقوق النشر لهذه الرسالة وأنه لا يجوز النشر إلا بموافقة رسمية مكتوبة من الأكاديمية.

والله خير الشاهدين

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

I also acknowledged the right of the **Management and Politics Academy for Postgraduate Studies** to the copyright of this thesis and that its publication is admissible only through a formal, written consent by the Academy.

Student's name: KHALED K. M. HANYIA

اسم الطالب: خالد كمال محمد هنية

Date: 2016-06-11

التاريخ: 06 رمضان، 1437 هـ

Signature:

التوقيع:

البرنامج المشترك بين أكاديمية الإدارة والسياسة
للدراسات العليا وجامعة الأقصى
برنامج الدبلوماسية والعلاقات الدولية

السياسة الخارجية التركية تجاه المملكة العربية السعودية"

2002-2015م

Turkish Foreign Policy towards the Saudi Arabia (2002-2015)

إعداد الطالب:

خالد كمال هنية

إشراف الدكتور:

إبراهيم محمود حبيب

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في برنامج الدبلوماسية والعلاقات الدولية

1436هـ - 2015م

أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا
Management & Politics Academy for Postgraduate Studies
مســـــار النخـــــبة

www.mpa.edu.ps
info@mpa.edu.ps

نتيجة الحكم على أطروحة الماجستير

بناءً على موافقة المجلس الأكاديمي بأكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **خالد كمال محمد هنية**، لنيل درجة الماجستير في تخصص **الدبلوماسية والعلاقات الدولية**، وموضوعها:

"السياسة الخارجية التركية تجاه المملكة العربية السعودية 2002-2015"

وبعد المناقشة التي تمت اليوم الاثنين 04 رجب 1437 هـ، الموافق 2016/04/11 م الساعة الحادية عشر صباحاً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. إبـــراهيم محمـــود حبيـــب	مشرفاً ورئيســاً	.....
أ. د. عبد الناصر محمد سرور	مناقشاً خارجيــاً	.....
د. أحمـــد جـــواد الواديـــة	مناقشاً داخليــاً	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في تخصص **الدبلوماسية والعلاقات الدولية**.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق،،،

رئيس الأكاديمية

أ. د. محمد إبراهيم المدهون

فلسطين - غزة - شارع جمال عبد الناصر(الثلاثيني)
دوار الصناعـة - بنايـة رقـم 2070/84 ✉ 1421
+970 8 2821838
+970 8 2844470
+970 8 2861245

قال تعالى: ﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾

(هود: 88)

الإهداء

إلى من أفتقده دوماً في دروب الحياة .

ولم تمهله الدنيا لأرتوي من حبه وحضوره معي .

إلى تلك الروح الطاهرة "أبي"

وإلى من تتسابق الكلمات لتخرج معبرة عن مكنون ذاتها .

إلى من علمتني وعانت الصعاب لأصل إلى ما أنا فيه .

وعندما تكسوني الهموم أسبحُ في بحر حنانها ليخفف من آلامي . . أمي .

إلي من ساندتني ووقفت معي في محطات حياتي .

وأعانتني لأنجز بحثي هذا .

زوجتي الغالية .

إلي أبنائي الأحباب .

(مازن وسمية وسارة وزينب وماريا)

إلي إخواني وأخواتي الأحباب .

إلى أهلي وعشيرتي .

إلى أساتذتي الأفاضل .

إلى زملائي وزميلاتي .

إلى كل من علمني حرفاً .

أهدي هذه الدارسة المتواضعة راجياً من المولى عز وجل أن تجد القبول والنجاح .

شكر وتقدير

الشكر لله تعالى أولاً، ثم إلى الناس انطلاقاً من قول النبي محمد ﷺ **(من لا يشكر الناس، لا يشكر الله)**.

أتقدم هنا بجزيل الشكر إلى كل من ساهم في إنجاز هذه الدارسة، وساعدني معنوياً أو مادياً، فإلي قائد المسيرة، ورجل المرحلة، الأب الحبيب دولة **د. إسماعيل عبد السلام هنية**. رئيس الوزراء الفلسطيني السابق، ونائب رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس.

وإلى أساتذتي الكرام، في أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، كلٌ باسمه ولقبه، وفي مقدمتهم، عميد الأكاديمية أ. د محمد المدهون، والنائب الأكاديمي د. أحمد جواد الوادية، وأخص بالذكر الدكتور القدير: د. إبراهيم محمود حبيب، على تفضله بالإشراف على هذه الرسالة، ومتابعته وتحفيزه لي، من أجل تحقيق أفضل المخرجات.

وإلى الأستاذين المشاركين الكريمين: أ. د عبد الناصر محمد سرور؛ د. أحمد جواد الوادية، على تكرمهما بمناقشة هذه الرسالة وإثرائها بما هو نافع ومفيد من أصيل علمهما وواسع خبرتهما، سائلاً المولى عز وجل أن يجعل ذلك في ميزان حسناتهم جميعاً، اللهم آمين.

والشكر موصول هنا: إلى خالي ووالد زوجتي أ. مروان إسماعيل هنية، على حرصه وعنايته من خلال إثراء البحث، وتزويدي بالملاحظات. والشكر موصول إلي د. رائد أبو داير على تزويدي بالمراجع المهمة في الدراسة. كما وأشكر د. حاتم أبو زايد على إثراء الدراسة وإمدادي بالمراجع. كما أشكر أخي وصديقي أ. محمد مروان هنية على تواصله الدائم، والتجهيز اللوجستي. والشكر موصول أيضاً إلى الأخوة زملاء العمل الذين وقفوا معي بإنجاز دراستي هذه.

ولا يفوتني أن أشكر زوجتي الغالية مصدر الحب والتفاني والإخلاص لمساعدتها لي ومساندتها الدائمة.

والشكر موصول إلى الصديق العزيز/ سعد عنان كريم، والصديق العزيز/ محمود صابر بصل على مساندتهم لي ومساعدتي في إتمام الدراسة.

الطالب

خالد كمال محمد هنية

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة: إلى التعرف إلى الأسس والأدوات والمحددات والأهداف في سياسة تركيا الخارجية تجاه المملكة العربية السعودية، وكيف عملت على تحقيقها. كما وركزت علي أبعاد السياسة التركية تجاه المملكة العربية السعودية وكيف رسمت هذه الأبعاد لتعزيز التوجه، تجاه المملكة. **وتكمن مشكلة هذه الدراسة:** في صعود حزب العدالة والتنمية إلي سدة الحكم، والذي شكل تحول واضح في سياستها تجاه المنطقة العربية، لاسيما السعودية الأمر الذي دفعها للبحث عن مكاسب أكبر تؤهلها لدور إقليمي في الساحة الدولية، وتحقيق المكاسب الاقتصادية وغيرها، ويزداد هذا الدور بخاصيةٍ إبان ثورات الربيع العربي والتهديدات الإيرانية علي المنطقة، لاسيما السعودية التي هي جزء من الأطماع الإيرانية، كما وفهم أهمية التقارب مع القوي الإقليمية الكبرى لحماية حدودها وسيادتها، سيما التقارب مع المملكة العربية السعودية.

وقد اعتمدت الدراسة على تحليل المعطيات: في التحول في سياستها تجاه المملكة، على منهج تحليل النظم والذي يحلل البيئة السياسية على أساس النظام السياسي في الدولة. كما ركزت على فهم المعطيات التاريخية من خلال المنهج التاريخي، واستعانت الدراسة بنظرية توازن القوى، والتي ركزت علي الدور التي تقوم به تركيا في التوازن مع القوى الفاعلة في الإقليم. وقد توصلت الدراسة إلى **عدة نتائج أهمها:** أن وصول حزب العدالة والتنمية للحكم، شكل متغيراً مهماً في التقارب التركي السعودي، والذي يعد البعد الاقتصادي ذو أهمية كبيرة، في التقارب التركي السعودي، وأن ثورات الربيع العربي شكلت حالة فتور بين تركيا والسعودية، إلى أن جاءت فترة الملك سلمان عام (2015) لتعمل على استعادة التقارب التركي السعودي بصورة كبيرة، **وأوصت الدراسة بتعزيز** التحالف الجديد من خلال إيضاح أهدافه، وتشكيل منطقة عمليات مشتركة للدول المشاركة، وتعزيز الترسانة العسكرية، بحيث يضاهي الأحلاف الدولية، ولاسيما حلف الشمال الأطلسي، فلو قدرت الإمكانات التركية السعودية، فإنها تستطيع تنفيذ ذلك، حيث إن تركيا ثاني أكبر قوة في حلف الشمال الأطلسي. وأوصت كذلك المملكة العربية السعودية، من إعادة صياغة حجم الإنفاق العسكري بطريقة ترشد الاستهلاك، وتحقق التطوير في الصناعات العسكرية كماً ونوعاً، ويمكن تحقيق ذلك من خلال استقدام الخبرات والمهرة والمختصين، من أجل تعزيز الصناعات المحلية.

Abstract

This research studies the Turkish foreign policy towards Saudi Arabia during the period from 2002 to 2015. The problem of this study lies in the rise of Justice and Development Party to power which formed a turning point in its policy towards the Arab world particularly Saudi Arabia. This pushed turkey to search for greater gains qualifying it for having a regional role in the international arena, and achieving economic gains. This particular role increased during the Arab Spring and in the light of the Iranian threats to the region, particularly Saudi Arabia, which is a part of the Iranian ambitions. Turkey as realized the importance of rapprochement with the major regional powers to protect its borders and sovereignty, especially its rapprochement with Saudi Arabia.

This study aims at identifying the fundamentals, the tools, the limitations and objectives of Turkey's foreign policy towards Saudi Arabia, and how it have worked to achieve them. The study also focused on the dimensions of the Turkish policy toward Saudi Arabia and how these dimensions enhance this orientation of rapprochement with the Kingdom.

The study depended on the systems analysis approach, which analyzes political environment on the basis of political regimes, to analyze the data of this study. The study also focused on understanding the historical data through the historical approach. It also used the theory of balance of powers, to focus on the role played by Turkey to balance with the strong players in the region.

The study drew a number of findings the most important of which are the following: The rise of Justice and Development Party to power has formed an important factor in the Saudi Turkish rapprochement. The economic dimension is also an important factor in the Saudi Turkish rapprochement. Arab Spring formed a state of tension between Turkey and Saudi Arabia till King Salman came to power in 2015. This has worked on the restoration of the Saudi Turkish rapprochement dramatically.

The study suggested a number of recommendations the most important of which are the following: Strengthening the new alliance by clarifying its objectives and forming a joint operations region for the participating countries. Fortifying the military arsenal of both countries, to be like other international alliances, noting that Turkey is the second biggest force in NATO. The study also recommended Saudi Arabia to reformulate the size of military spending in a manner that lessens consumption, and achieves development in the military industry both in quantity and quality. This can be achieved by bringing in expertise and skilled professionals, in order to strengthen local industries.

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
آية قرآنية	أ
الإهداء	ب
شكر وتقدير	ج
ملخص الدراسة	د
Abstract	هـ
فهرس المحتويات	و
قائمة الملاحق	ك
الفصل الأول **الإطار العام للدراسة**	14-1
أولاً- المقدمة	2
ثانياً- مشكلة الدراسة وتساؤلاتها	3
ثالثاً- أهداف الدراسة	4
رابعاً- أهمية الدراسة	4
خامساً- حدود الدراسة.	4
سادساً- منهجية الدراسة	5
سابعاً- أدوات الدراسة	5
ثامناً- مصطلحات الدراسة	5
تاسعاً- الدراسات السابقة	7
تعليق عام على الدراسات السابقة	14
جدول الفجوة البحثية	14
الفصل الثاني **السياسة الخارجية التركية تجاه المملكة العربية السعودية حتى عام (2002م). (تأصيل تاريخي)**	42-15
المبحث الأول- السياسة العثمانية تجاه منطقة الحجاز حتى عام (1924)م.	17

الموضوع	رقم الصفحة
تمهيد-	17
أولاً- لمحة جغرافية لكل من الجمهورية التركية والمملكة العربية السعودية.	17
ثانياً- السياسة العثمانية تجاه منطقة الحجاز	19
ثالثاً- مراحل تأسيس الدولة السعودية والدور العثماني	21
المبحث الثاني- التحولات في السياسة التركية تجاه السعودية إبان سقوط الخلافة وحتى بداية الثمانينيات	25
تمهيد-	25
أولاً- التحولات الداخلية والإقليمية	25
ثانياً- مرحلة مصطفى كمال أتاتورك وإلغاء الخلافة حتى الحرب العالمية الثانية	27
ثالثاً- السياسة الخارجية التركية تجاه المملكة العربية السعودية منذ الحرب العالمية الثانية حتى انقلاب (1961م)	31
المبحث الثالث- السياسة الخارجية التركية تجاه المملكة العربية السعودية من عام 1970 حتى عام 2002	35
تمهيد	35
أولاً- انقلاب 1971 والتغير في السياسة الخارجية التركية	35
ثانيا- انقلاب 1980 حتى نهاية الحرب الباردة	37
ثالثاً- الفترة من حرب الخليج الثانية و(نهاية الحرب الباردة) حتى عام(2002)م.	40
الفصل الثالث **الأهداف ومؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية التركية تجاه المملكة العربية السعودية**	69-43
مقدمة-	44
المبحث الأول- المرتكزات والأدوات في السياسة الخارجية التركية تجاه المملكة العربية السعودية.	45
تمهيد	45
أولاً- المرتكزات النظرية للسياسة الخارجية في ظل حزب العدالة والتنمية.	45

الموضوع	رقم الصفحة
ثانياً– مبادئ السياسة الخارجية التركية	48
ثالثاً– التدرج في التحول النظري للأسس والمرتكزات منذ تولي الحزب حتى الآن	50
المبحث الثاني– أهداف وأدوات تنفيذ السياسة الخارجية التركية تجاه المملكة العربية السعودية	52
تمهيد	52
أولاً– الأهداف	52
ثانياً– أدوات تنفيذ السياسة الخارجية التركية تجاه المملكة العربية السعودية	56
المبحث الثالث– مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية التركية تجاه المملكة العربية السعودية.	60
تمهيد	60
أولا– السلطات الثلاث (التشريعية– التنفيذية– القضائية)	60
ثانياً– مجلس الأمن القومي	64
ثالثاً الأحزاب السياسية	65
رابعاً– المؤسسات الغير رسمية المؤثرة في صناعة القرار	66
الفصل الرابع **محددات السياسة الخارجية التركية تجاه المملكة العربية السعودية**	94-70
المبحث الأول– المحددات الإقليمية	72
تمهيد–	72
أولاً– الملف الإيراني	72
ثانياً – الشرق الأوسط (الكبير، والجديد)	77
المبحث الثاني– المحدد الجيواستراتيجي	80
تمهيد	80
أولاً– العراق	80
ثانياً– سوريا	83
ثالثاً– الأزمة السورية	85

الموضوع	رقم الصفحة
المبحث الثالث– المحددات الدولية	87
تمهيد	87
أولاً– الولايات المتحدة الأمريكية	87
ثانياً– الاتحاد الأوروبي	91
ثالثاً– روسيا الاتحادية	93
الفصل الخامس **سلوك تطبيق السياسة الخارجية التركية تجاه السعودية**	123-95
المبحث الأول– البعد السياسي للسياسة الخارجية التركية تجاه المملكة العربية السعودية.	97
تمهيد	97
أولاً– البعد الدبلوماسي	97
ثانياً– ثورات الربيع العربي	99
ثالثاً– القضية الفلسطينية	102
المبحث الثاني– البعد الاقتصادي	106
تمهيد	106
أولاً– مشروع أنابيب السلام و(المسألة المائية)	106
ثانياً– المياه والنفط في تأمين الطاقة لتركيا	107
ثالثاً– التطور الاقتصادي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية	109
المبحث الثالث– البعد العسكري والأمني	113
تمهيد	113
أولاً– الأهمية الاستراتيجية لتركيا	113
ثانيًا– المتغير الجديد في السعودية وإعلان التحالف الإسلامي	115
ثالثاً– التعاون العسكري التركي السعودي	116
خاتمة	119
أولاً– النتائج	120

الموضوع	رقم الصفحة
ثانياً– التوصيات	**122**
قائمة المراجع	**124**
قائمة الملاحق	**136**

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
(1)	بيانات تركيا والسعودية ببعده الجيوبوليتكي.	137
(2)	موقع تركيا ومدي تأثيرها في الإقليم.	137
(3)	موقع المملكة العربية السعودية.	138
(4)	موقع تركيا والسعودية في الإقليم (الشرق الأوسط).	139
(5)	رؤساء الجمهورية التركية منذ الدولة الجمهورية حتى الآن.	140
(6)	مبادئ السياسة الخارجية التركية.	141
(7)	مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية التركية.	142
(8)	التحولات السياسية في كلا من تركيا والسعودية.	143
(9)	نسبة خط أنابيب السلام إلي السعودية.	144
(10)	حجم الناتج القومي التركي والسعودي للعام(2015)م.	144
(11)	التركيبة الإدارية للقوات المسلحة التركية.	145
(12)	المقارنة بين تركيا والسعودية من حيث القدرات العسكرية.	146

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

أولاً- المقدمة

ثانياً- مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

ثالثاً- أهداف الدراسة

رابعاً- أهمية الدراسة

خامساً- حدود الدراسة.

سادساً- منهجية الدراسة

سابعاً- أدوات الدراسة

ثامناً- مصطلحات الدراسة

تاسعاً- الدراسات السابقة.

تعليق عام على الدراسات السابقة

جدول الفجوة البحثية

الفصل الأول:
الإطار المنهجي للدراسة

أولاً- المقدمة:

تعد تركيا دولة إقليمية فاعلة في الشرق الأوسط، ويتحدد ذلك من خلال موقعها التاريخي والجغرافي والديمغرافي والأيديولوجي والثقافي، نظراً للتاريخ العثماني في المنطقة، فقد استمر حكمها لأكثر من أربعة قرون، حيث كانت تركيا تعطي أهمية كبيرة للمنطقة العربية، حتى إلغاء الخلافة العثمانية،(1924)م، إلى أن جاءت فترة الجمهورية واتباع سياسة التتريك، وتعزيز الدولة القومية، والتي اتبعت سياسة إدارة الظهر للشرق والتوجه للغرب، حتى ثمانينيات القرن الماضي، والذي بدأت فيه تركيا بالتوجه لعمقها العربي والإسلامي، وقد عزز هذا الحضور، فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات عام(2002)م، فكان بمثابة نقطة تحول كبيرة في التوجه للعمق العربي والإسلامي، حيث شكل السياسة الخارجية التركية على أساس الحضور في الإقليم بتحقيق الدولة المركز من خلال، إعلان المبادي الستة للسياسة الخارجية التركية، والتي تستند على سياسة تصفير المشكلات.

وعليه، فإن المملكة العربية السعودية لها خصوصيتها في التاريخ العثماني والذي يربط حضورها القوي في العقل السياسي التركي، فالعلاقات التاريخية متجذرة بين البلدين، مروراً بفاتح القسطنطينية، حتى سلاطين الدولة العثمانية، والذي عزّز هذه العلاقة، موقع المملكة الأيديولوجي والتاريخي والجغرافي والاقتصادي، فوجود الحرمين الشريفين فيها حقق المكانة الدينية، وامتلاكها ثلثي احتياطي النفط في العالم، عزز من مكانتها الاقتصادية، والتي تعمل تركيا، من خلالها على تحقيق التكامل الاقتصادي والسياسي والإقليمي.

ونظراً لأن المنطقة العربية تعاني حالة من الفراغ السياسي والقيادي، هذا بدوره دفع القوي الإقليمية والدولية لشغل هذا الفراغ من خلال السيطرة علي المنطقة ومقدراتها، والتي بدأت أهم فصولها في القرن الحادي والعشرين، أحداث (11) سبتمبر من العام(2000)م، والتي تلاها الغزو الأمريكي للعراق، عام(2003)م، مروراً بالصراع العربي الإسرائيلي، وثورات الربيع العربي، التي أفرزت التجاذبات السياسية والعسكرية، ولاسيما الملف السوري واليمني، بالإضافة للمشروع التوسعي الإيراني في المنطقة، الذي أدى إلى متغيرات جديدة وفرض معادلات جديدة، لذلك عملت تركيا على تحقيق التوازن في المنطقة، والتي تقاطعت مع الرؤية السعودية، في ظل القيادة الجديدة، لمحاولة إعادة صياغة جديدة للمنطقة ، فقد أفرز هذا التقارب تعزيز التعاون بينهما من خلال،

إعادة بناء المحاور، وتشكيل تحالف عسكري سعودي يضم تركيا، والإعلان عن تشكيل مجلس تعاون استراتيجي.

لذلك، فإن الدراسة سلطت الضوء علي المتغيرات الجديدة في المنطقة، ومدى أهمية الحضور التركي فيها، والقدرة التركية على إعادة صياغة رؤية جديدة للمنطقة العربية من خلال التعاون التركي السعودي، التي تعد الأخيرة، جزءاً محورياً في المنطقة العربية، وتحقيق التكامل والتوازن، في العلاقة بين البلدين على أساس يتعدى القوميات والحدود، ويجمع ويقارب المصالح الجيوسياسية والجيواقتصادية، والتركيز علي عوامل التقارب والتباعد بين البلدين في فترات الحكم المختلفة، وكذلك دراسة الدور الجديد لتركيا في المنطقة، والتقاطع التركي السعودي.

ثانياً- مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تشكل السياسة الخارجية التركية جزءاً مهماً، في منطقة الشرق الأوسط، والذي عززه صعود حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم، وشكل تحولاً واضحاً في سياستها تجاه المنطقة العربية، ولاسيما السعودية الأمر الذي دفعها للبحث عن مكاسب أكبر تؤهلها لدور إقليمي، وتحقيق المكاسب الاقتصادية وغيرها، وازداد هذا الدور، إبان ثورات الربيع العربي والتهديدات الإيرانية علي المنطقة، ولاسيما السعودية التي هي جزء من الأطماع الإيرانية، والذي يتقاطع مع الرغبة التركية بتحقيق التوازن في الإقليم.

وتتحدد مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي:

ما طبيعة السياسة الخارجية التركية تجاه المملكة العربية السعودية من2002-2015م؟

ويتفرع من هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة الفرعية، وهي على النحو التالي:

- ما الجذور التاريخية للعلاقات التركية-السعودية؟
- كيف تؤثر مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية التركية تجاه السعودية؟
- ما طبيعة المرتكزات والأهداف في السياسة الخارجية التركية تجاه السعودية؟
- إلى أي حد أثرت السياسة الخارجية التركية تجاه السعودية في الفترة من 2002-2010؟
- كيف تؤثر المحددات في تنفيذ السياسة الخارجية التركية تجاه المملكة العربية السعودية؟
- ما هي أبعاد السياسة الخارجية التركية تجاه المملكة العربية السعودية إبّان ثورات الربيع العربي وحتى تولي الملك سليمان مقاليد الحكم؟
- ما مدي تأثير السياسة التركية تجاه السعودية في الفترة من 2011-2015؟

ثالثاً- أهداف الدراسة:

- التعرف على الجذور التاريخية للعلاقات التركية-السعودية.
- فهم دور مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية التركية تجاه السعودية.
- استكشاف المرتكزات والأهداف في السياسة الخارجية التركية تجاه السعودية.
- تسليط الضوء على المحددات في تنفيذ السياسة الخارجية التركية تجاه المملكة العربية السعودية.
- فهم إلى أي حد أثرت السياسة الخارجية التركية تجاه السعودية في الفترة من 2002-2010.
- معرفة أبعاد السياسة الخارجية التركية تجاه المملكة العربية السعودية إبّان ثورات الربيع العربي وحتى تولي الملك سليمان مقاليد الحكم.
- التعرف على تأثير السياسة التركية تجاه السعودية في الفترة من 2011-2015.

رابعاً- أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في:

- الأهمية النظرية: أن الدراسة تتمحور حول دولتين مركزيتين في الشرق الوسط، وذات بعد استراتيجي ومحوري؛ مؤثر في البيئة الإقليمية والدولية. مما يعزز التقارب الفكري والأيدلوجي والثقافي في البيئة العربية والتركية، بمدى أهمية الترابط بين المنطقة العربية وتركيا لأهميتها الجيوسياسية. ويتحقق ذلك من خلا إثراء المكتبة العربية، بمثل هذه الموضوعات المهمة.
- الأهمية العلمية: تقديم رؤية لصانع القرار الفلسطيني، حول أهمية التوازن في العلاقات الخارجية، من خلال إدراك الفواعل في الإقليم، وقوي التجاذب، وقوي التقارب، والعمل علي، استغلالها لصالح القضية الفلسطينية.

خامساً: - حدود الدراسة:

الحد الموضوعي للدراسة: حيث ستتناول هذه الدراسة السياسة الخارجية التركية تجاه المملكة السعودية.

الحد الزماني للدراسة: حيث ستتناول الفترة ما بين عامي (2002-2015) مع الأخذ بعين الاعتبار التأصيل التاريخي للعلاقات الثنائية.

الحد المكاني للدراسة: حيث ستركز الدراسة على منطقة الشرق الأوسط لاسيما تركيا والسعودية.

سادساً- منهجية الدراسة:

سوف تعتمد الدراسة في تحليل إشكالية الدراسة وتساؤلاتها الفرعية على المناهج التالية:

- **منهج تحليل النظم:** والمقصود به كل نظام مركب من مجموعة من العناصر له وظائف ولديه علاقات منظمة يؤدي هذا الكل نشاطاً هادفاً يميزه عن غيره وأن هذا النظام يقيم علاقات مع البيئة المحيطة به.
- **المنهج التاريخي:** وهو المنهج الذي يستند إلى الأحداث التاريخية في فهم الحاضر والمستقبل، إذ لا يمكن فهم وإدراك أية حالة سياسية إلا بالعودة إلى جذورها التاريخية وتطورها، سواءً أكانت حالات سلبية أم ايجابية، لفهم حالة التباين في العلاقات التركية السعودية.
- كما ستتطرق الدراسة إلى **نظرية توازن القوى** والتي ترتكز على دراسة العلاقات الدولية من خلال تحديد أبعاد نظام القوى في العلاقات الدولية، حيث تسعى كل دولة لزيادة قوتها القومية على حساب غيرها من الدول. وتسهم هذه النظرية في فهم الدور الذي تحاول لعبه كل من تركيا السعودية في البيئة الإقليمية في إطار المصالح المتبادلة. والاستعانة **بنظرية التكامل الوظيفي** والتي تنطلق تركيا في رؤيتها للمنطقة من خلالها.

سابعاً- أدوات الدراسة:

نظراً لأن البحث مكتبي فإن الأداة المستخدمة في الدراسة هي، الاعتماد في الدراسة علي المصادر والمراجع مثل الكتب والدراسات والدوريات للحصول علي المعلومات التي تخدم البحث.

ثامناً- مصطلحات الدراسة:

1- **الأيديولوجيات**

كلمة إنجليزية معناها الحرفي "عقائد"، وتعريفها بالإنجليزية: منظومة التصورات والاعتقادات والنظريات التي تبنى عليها حياة الأفراد والمجتمعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.(معهد السياسات التنموية،2014: 18)

2- **راديكالية** : الراديكالية لغة نسبة إلى كلمة راديكال الفرنسية وتعني الجذر، واصطلاحاً تعني نهج الأحزاب والحركات السياسية الذي يتوجه إلى إحداث إصلاح شامل وعميق في بنية المجتمع، والراديكالية هي على تقاطع مع الليبرالية الإصلاحية التي يكتفي نهجها بالعمل

على تحقيق بعض الإصلاحات في واقع المجتمع، والراديكالية نزعة تقدمية تنظر إلى مشاكل المجتمع ومعضلاته ومعوقاته نظرة شاملة تتناول مختلف ميادينه السياسية والدستورية والاقتصادية والفكرية والاجتماعية، بقصد إحداث تغير جذري في بنيته، لنقله من واقع التخلف والجمود إلى واقع التقدم والتطور.(واتا، موقع الكتروني:2007)

3- **السياسة الخارجية:** مجموعة الأهداف السياسية التي تحدد كيفية تواصل هذا البلد مع البلدان الأخرى في العالم. وبشكل عام تسعى الدول عبر سياساتها الخارجية إلى حماية مصالحها الوطنية وأمنها الداخلي وأهدافها الفكرية الأيديولوجية وازدهارها الاقتصادي، وقد تحقق الدولة هذا الهدف عبر التعاون السلمي مع الأمم الأخرى أو عبر الحرب والعدوان والاستغلال للشعوب الأخرى، وقد شهد القرن العشرين ارتفاعاً ملحوظاً في درجة أهمية السياسة الخارجية وأصبحت كل دول العالم اليوم تعتمد التواصل والتفاعل مع أية دولة أخرى بواسطة صيغة دبلوماسية ما، ويتولى تحديد السياسة الخارجية للبلد رئيس هذا البلد أو رئيس الوزراء.(قوسينا،2005: 247)

4- **الجيوسياسية:** تعني السياسة المتعلقة بالسيطرة على الأرض وبسط نفوذ الدولة في أي مكان تستطيع الدولة الوصول إليه. إذ أن النظرة الجيوسياسية لدى دولة ما تتعلق بقدرتها على أن تكون لاعباً فعّالاً في أوسع مساحة ممكنة من الكرة الأرضية. (العيسوي،2000: 12)

5- **الاستراتيجية:** الكلمة أصلها يونانية، وتعني فن قيادة وإدارة الجيش. ومصطلح الاستراتيجية أصله عسكري، وتاريخياً ارتبط لفظ الاستراتيجية بفن الحرب وإدارتها. وهي علم وفن تنسيق استخدام القوة الوطنية (السياسية والاقتصادية والعسكرية والمعلوماتية) وغيرها، لتحقيق الأهداف الوطنية. بينما الجيوستراتيجية: هي دراسة أثر الموقع الاستراتيجي من خلال تفعيل وتوظيف استراتيجيات سياسية واقتصادية وعسكرية ومعلوماتية وغيرها، لتحقيق الأهداف الوطنية. (أبو ضاهر، 2012: 12)

6- **الجيوستراتيجية:** التخطيط السياسي والاقتصادي والعسكري الذي يهتم بالبيئة الطبيعية، من ناحية استخدامها في تحليل أو تفهم المشكلات الاقتصادية أو السياسية ذات الصفة الدولية). وبالتالي فإن مصطلح الجيوستراتيجية يعني: (دراسة الموقع الاستراتيجي للدولة أو المنطقة الإقليمية، ومدى تأثير هذا الموقع في العلاقات السلمية والحربية). وهو مفهوم أوسع وأشمل من الاستراتيجية. (العيسوي،2000: 196)

10-عناصر الجيوستراتيجية:

أ- الجيوسياسية: هي مجال يهتم بمدى تأثير المحيط الطبيعي لدولة ما على الحياة السياسية فيها سواء الداخلية أو الخارجية. (الجوهري،1993: 25)

ب- الجيواقتصادية: تدرس العلاقة بين الأرض والمعطيات الاقتصادية، ومدى تفاعلها وأثارها على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، المباشرة وغير المباشرة، وبالتالي أثرها على المسارات والأنشطة الاقتصادية المحددة في الاستراتيجية الاقتصادي. (الجوهري، 1993: 25)

ج- الجيوعسكرية: تركز على العلاقة بين الأرض كبيئة للعمليات العسكرية، وأثرها في تحديد مكان وزمان ومسار وطبيعة العمليات العسكرية بمختلف أنواعها. كما تبرز مدى أثر الأرض وطوبوغرافيتها في تحقيق الأهداف العسكرية في المستويات التكتيكية والعملياتية والاستراتيجية، كما تبرز أثر الطبيعة البشرية في بنية الاستراتيجية العسكرية والاستراتيجية العسكرية الوطنية. (أبو ضاهر، 2012: 1-14)

تاسعاً:- الدراسات السابقة:

1- الدراسات العربية:

أ- دراسة معوض جلال (1998)، عملية صنع القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، مجلة المستقبل العربي.

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى عملية صنع القرار في تركيا من حيث إطارها القانوني والدستوري، وعرض واقع العلاقات العربية التركية في مجالات متنوعة سياسية واقتصادية مثل قضايا المياه والمشكلات الكردية، والتحالف التركي الإسرائيلي ومجالات التعاون الاقتصادي، وكذلك التعريف بالمؤسسات التركية التي تصنع القرار السياسي التركي المتعلق بالعلاقات العربية، وتوضيح وإبراز حقيقة العلاقات العربية التركية في إطارها الحقيقي القائم. ومن أبرز النتائج التي توصلت لها الدراسة أن مصالح تركيا ومشكلاتها في الدوائر غير العربية لسياساتها الخارجية ولاسيما ما يتعلق منها بأوروبا وآسيا تؤثر بدرجة أو بأخرى في سياساتها وعلاقاتها بالمنطقة العربية والنظام الإقليمي، واذا كانت هذه المشكلات قد تدفع تركيا إلى منح درجة أكبر من الاهتمام بالمنطقة العربية والشرق الأوسط، فإن ذلك لا يعد بديلاً نهائياً عن الدائرة الأوروبية التي يعد الاندماج فيها هدفاً أعلي لتركيا ، وأوصت الدراسة أنه يجب علي العرب أن يكون لهم تأثير في بيئة صنعة القرار التركي من خلال التأثير علي الرأي العام، وذلك من خلال تحسين صورة العرب لدى الأتراك بوجه عام التي تأثرت بشكل كبير من وسائل الإعلام وبعض الاتجاهات العلمانية، وكذلك إن جماعات المصالح وخصوصاً تنظيمات

رجال الأعمال الكبرى مثل اتحاد الغرف والبورصات فضلاً عن جماعات أخري تشكل مجالاً آخراً للتحرك العربي.

ب- دراسة عماد الضميري (2002) تركيا والشرق الأوسط، مركز القدس للدراسات السياسية، عمان.

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى واقع تركيا في الشرق الأوسط بعد وصول العلاقات التركية الإسرائيلية إلى طابع شمولي، وبخاصةٍ في المجال الأمني والعسكري الذي أثَّر سلباً على دور تركيا في المنطقة، ويمكن تفسير ذلك على اعتبار وجود صعوبة في فصل سياسة تركيا وتطورها في ظل التعاون مع إسرائيل، فضلاً عن الموقف إزاء العراق عن علاقتها بالاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية .والتطورات اللاحقة لهذه الاستراتيجية منذ انطلاق عملية السلام عام1991م، وكذلك السياسات والممارسات الإسرائيلية التي تتبعها الأخيرة في الأراضي العربية المحتلة، وتجاه عملية التسوية السلمية ومسارات التفاوض الثنائية، بالإضافة إلى نظام الأحلاف، الأمر الذي يبرز الحرب الباردة التي تديرها إسرائيل وتستكمل عناصرها بتعاونها العسكري مع تركيا، ذلك أن الاتفاقية العسكرية بين البلدين تعيد صياغة العلاقات الإقليمية في المنطقة، وتشكل نواة محور سياسي دفاعي أمني في المنطقة بحيث يرقى بأهدافه ووسائله إلى مستوى التحالف، الذي أصبح بذلك مصدر تهديد وعدم استقرار في المنطقة ككل.

ت- دراسة توفيق، سعد (2009) السياسة الإقليمية لتركيا تجاه الخليج العربي من -2008 2002 مجلة العلوم السياسية، جامعة العراق.

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى السياسة الإقليمية التركية تجاه منطقة الخليج العربي من -2002 2008، حيث أوضحت الدراسة مدي اهتمام تركيا في المنطقة العربية لاسيما الخليج العربي وبخاصةٍ في ظل حزب العدالة والتنمية، وكذلك تحديد متى بدأت السياسة التركية تصب اهتمامها في منطقة الخليج العربي وتحديد طبيعة مجالاتها ومقوماتها، والتعاون التركي الخليجي اقتصادياً من الدرجة الأولي باعتبارها سوقاً استهلاكياً كبيراً ، كما تطرقت الدراسة إلى مدى تعزيز سبل التعاون من خلال اتفاقية تم توقيعها في جدة لتحقيق ذلك الهدف، كما وحددت الدراسة الدوائر الإقليمية الخمس التي تتحرك بها تركيا في وسط آسيا والمنطقة العربية، ومن أبرز النتائج التي توصلت لها الدراسة أن الدور التركي أصبح الموازن للدور الإيراني في الخليج العربي وبخاصةٍ بعد ضعف العراق وخروجه من التوازن، إن السياسة التركية في ظل حزب العدالة والتنمية صبحت تنظر إلى المنطقة وفق منظور جديد، والذي تبذل تركيا مساعيها الإقليمية إلى خفض المشاكل مع الدول المجاورة إلي الصفر.

ث- دراسة نور الدين، محمد (2009) الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط، الهواجس والضوابط.

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط ، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أبرزها :إنه ليس جديداً على السياسة الخارجية التركية نجاح وساطتها في الملف النووي الإيراني إذ سبق وأن لعبت تركيا دور الوسيط بين سوريا وإسرائيل في المفاوضات غير المباشرة، والتي توقفت بسبب العدوان الإسرائيلي على غزة في نهاية العام (2007)م، وتوطد الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط مع توطد علاقاتها مع سوريا، وكان لافتاً سرعة تحرك الدبلوماسية التركية لاحتواء الأزمة التي نشأت ما بين بغداد ودمشق بعد تفجيرات" الأربعاء الأسود " من العام(2009)م، على خلفية اتهامات وجهتها الحكومة العراقية ضد دمشق، وامتد التحرك التركي إلى الملف الفلسطيني بالتنسيق مع مصر، وامتداده إلى العراق ولبنان ودول مجلس التعاون الخليجي وسواها.

ج- كتاب الدكتور أحمد داود أوغلوا (2010 (العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، مركز الجزيرة للدراسات.

وهدفت الدراسة إلى صياغة رؤية استراتيجية تطبيقية شاملة لما يمكن أن تكون عليه تركيا في الحاضر والمستقبل ، وهذا الكتاب يعد مرجعاً لكل المهتمين بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية في تركيا ولاسيما في فترة حكومة العدالة والتنمية، فهو يستعرض المفاهيم والمسائل الأساسية ويعتبر إطار مفاهيمي وتاريخي.كما تناولت الدراسة قضايا تتعلق بحلف شمال الأطلسي ومنظمة التعاون والأمن الأوروبي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومجموعة الدول النامية الثماني، ومنظمة التعاون الاقتصادي، كأدوات استراتيجية أساسية يمكن لتركيا أن تستخدمها في تشكيل سياستها الخارجية ،وكذلك دراسة و تقييم الواقع السياسي لكل من البلقان والشرق الأوسط وآسيا الوسطى والاتحاد الأوروبي ، والعمل على وضع الركائز الأساسية للسياسة الخارجية التي يجب أن تواكب التطورات المحتملة، عن طريق صياغة رؤية في العمق الاستراتيجي تستند إلى تحليلات تاريخية وجغرافية. وقد خلص الكاتب إلى أن الواقع يفرض على تركيا انفتاحاً وتكيفاً حضارياً جديداً، وليس صداماً حضارياً كالذي أعلنه هنتينغتون .وأن تركيا تواجه في ذلك مسؤولية التوفيق بين عمقها التاريخي وعمقها الاستراتيجي، في إطار جديد وذي جدوى، ومسؤولية تفعيل ذلك كله في عمقها الجغرافي وقد اعتبر الكاتب أن تركيا إذا استطاعت، وهي دولة محورية، أن تقوم بمسؤولياتها هذه، فستصبح دولة مركز، تحقق التكامل الجيوسياسي والجيوثقافي والجيواقتصادي.

د- دراسة بيبرس، سامية (2010) الاستراتيجية التركية في الشرق الأوسط منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة.

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى الاستراتيجية التركية في الشرق الأوسط منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أبرزها :إن تنامي الدور التركي يستند إلى نظرية" العمق الاستراتيجي"، التي تعتبر أن موقع تركيا وتاريخها يجعلانها مستعدة إلى التحرك الإيجابي في كافة الاتجاهات، وخصوصاً جوارها الجغرافي، للحفاظ على أمنها وتحقيق مصالحها، لذلك عملت على إنهاء القطيعة التركية لمنطقة الشرق الأوسط وقضاياها، التي استمرت عقوداً طويلة، وكانت تعيش تركيا خلالها حالة من الانطواء والعزلة داخل" هضبة الأناضول"، وتتصرف كدولة هامشية أو طرفية في منظومة المعسكر الغربي وحلف شمال الأطلسي) ناتو .

(ومع مطلع القرن الحادي والعشرين ومجيء حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم فيها، عاد الأتراك بقوة، كي يطرقوا أبواب السياسة في منطقة الشرق الأوسط وجوارهم الجغرافي، فعملوا. بكل قواهم- للخروج من الوضع الهامشي الذي فرضته عليهم التبعية لحلف الأطلسي، وخصوصاً بعد أن اكتشفوا أنهم تحملوا أعباء كثيرة في سبيل حفظ الأمن الأطلسي والغربي، ولم يجنوا بالمقابل سوى حرمان الغرب لهم من اقتسام ثمار التقدم الاقتصادي والاستقرار السياسي، فما كان عليهم سوى تلّمس طريق جديد، يقود إلى وجهة مشرقية وإسلاميه.

هـ- دراسة التلولي، محمد (2011) السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا من (2002-2008).

هدفت الدراسة إلي التعرف إلى السياسة الخارجية لتركيا تجاه سوريا في الفترة من (2002حتى 2008)م. وهي فترة تولى حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا، وقد تناولت الدراسة تاريخ العلاقات التركية السورية ,التي غالباً ما اتسمت خلال المراحل التاريخية بالتوتر ,الذي زال بتوقيع اتفاقية أضنه لتبدأ بعدها تركيا مرحلة جديدة في علاقاتها ,ثم يجيء التحول الكبير في السياسة الخارجية التركية بعد تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا ,ورؤية الحزب أن تركيا ليست دولة طرفية كما كان ينظر إليها أيام الحرب الباردة، لكنها دولة مركزية لدها القدرة على توفير الأمن والاستقرار ,ليس لنفسها فقط بل ولجيرانها في المحيط الأوسع، لذلك قامت تركيا بإتباع سياسة خارجية جديدة تمكنها من لعب دوراً إقليمياً في المنطقة، ومن أبر النتائج التي توصلت لها الدراسة قيام تركيا بدور الوساطة بين سوريا وإسرائيل، وكذلك محاولة تركيا للعب دوراً مركزياً في المنطقة، لتجعل من نفسها الدولة الإقليمية الرئيسية بانفتاحها في علاقاتها علي الجميع ,والاقتراب من الجميع دون الالتفات إلي المصاعب التي تواجهها، وقد أوصت الدراسة على ضرورة تطوير العلاقات العربية التركية، بناء على المبادرات

الحسنة التي تبديها تركيا، وليس اعتماداً على رواسب تاريخية لا تفيد ولا تنفع، وكذلك العمل على إنهاء المشكلة المائية لسوريا والعراق مع تركيا في عدم اعتماد نهري دجلة والفرات كأنهار دولية بالوسائل الدبلوماسية .وطرح الأمر من خلال الجامعة العربية وليس بشكل منفرد، تحسين العلاقات العربية التركية ليس بديلاً عن تحسين العلاقات العربية التي بتقويتها وتمتينها تقفل الباب أمام الاستفراد الخارجي بهذه الدول منفردة، حتى وإن كان من جار مثل تركيا أو إيران.

و- دراسة مرتضى، رولا (2013) بعنوان :الاستراتيجية التركية في الشرق الأوسط منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى الاستراتيجية التركية في الشرق الأوسط منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يستند على بيان الحقائق المتعلقة بهذه الاستراتيجية .وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أبرزها. أن السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط كانت تخالف النظام العربي الرسمي في العديد من القضايا وأهمها القضية الفلسطينية، كما تبين أن النظام العربي قد تعارض مع السياسة التركية في أكثر الملفات سخونة وهو الدور الإيراني حيث كانت الأنظمة العربية تأمل أن يكون الدور التركي عنصر توازن في مواجهة النفوذ الإيراني وهذا الأمر لم يحصل، كذلك أظهرت نتائج الدراسة أن تركيا دخلت مع دخول حزب العدالة والتنمية إلى منطقة الشرق الأوسط بعد انكفاء دام عقود منذ الحرب العالمية الأولى عن لعب دور إيجابي، وهذه صعوبة يمكن أن تواجه تركيا وتدفعها إلى التخبط والارتباك في العديد من الملفات، كما توصلت الدراسة إلى إن المنطقة العربية والشرق أوسطية التي تدخلها تركيا حديثاً ليست خاليةً من تأثيرات وأدوات لقوى إقليمية ودولية، كالولايات المتحدة الأمريكية و إسرائيل وإيران والتي لن تتخلى عن أي حصة من أدوارها لقاء أن تفسح موطئ قدم لقوة جديدة ناهضة وحتى أن كانت كل قوة تتحفظ أو تعارض الدور التركي الجديد من زوايا مختلفة عن الأخرى.

ز- دراسة العشي، ياسر (2014) السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية في ظل حزب العدالة والتنمية من 2002 حتى 2013.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى مرتكزات السياسة الخارجية التركية في طل حزب العدالة والتنمية ومدى تأثير ثورات الربيع العربي علي السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية وتكمن أهمية هذه الدراسة حول التطورات الحيوية في القضية الفلسطينية والرؤية التركية الإيجابية تجاه القضية الفلسطينية في ظل صعود حزب العدالة والتنمية وتذكر أهمية لاستفادة من التوجهات التركية تجاه القضية الفلسطينية. واعتمدت الدراسة علي المنهج التاريخي ، وكذلك المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت الدراسة إلى ارتباط تركيا التاريخي والوثيق بالقضية الفلسطينية وحمايتها والدفاع

عنها كونها جزء من الولايات العثمانية إلا أن هناك ثمةَ تباين في المواقف علي حسب السلاطين الذين حكموا في الدولة العثمانية، وكذلك رغم اعتراف تركيا بإسرائيل كأول دولة في الشرق الوسط. تركيا في ظل حكومة حزب" العدالة والتنمية"، ومصر بقيادة حزب" الحرية والعدالة"، كان من الممكن أولاً أن تخدم مصالح الدولتين، وثانياً أن تحقق الاستقرار والسلام الإقليمي، وأوصت الدراسة الساسة الفلسطينيين بالاستفادة من السياسة الخارجية التركية في ظل حكم حزب" العدالة التنمية المتمثلة في سعي تركيا للعب دور إقليمي متميز من خلال الوساطة بين الأطراف المتنازعة في القضية الفلسطينية. يوصي الباحث الحكومات الفلسطينية بالاستفادة من حاجة الولايات المتحدة الأمريكية للدور التركي في القضايا الإقليمية، كدفع تركيا للضغط على الولايات المتحدة لرفع الحصار عن غزة من قبل إسرائيل ووقف الاستيطان في الضفة الغربية.

2- الدراسات الأجنبية:

أ- دراسة زيا ميرال وجونثان س. باريس (2010) تحليل النشاط الزائد للسياسة الخارجية التركية، مركز الزيتونة للدراسات بيروت

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الأسس التي تقوم عليها السياسة الخارجية التركية لتفيد المهتمين بالشأن التركي والمتمركزة حول محورين رئيسيين هما هل تخلت تركيا عن علاقتها مع أمريكا وأوروبا في مقابل علاقات أوثق مع بلدان ترسم حولها علامات استفهام مثل سوريا وإيران، والجهات غير الحكومية الفعالة في العالم الإسلامي. كما تحلل لدراسة سلبيات وإيجابيات السياسة التركية التي يعتمدها حزب العدالة والتنمية علي الوضع الداخلي التركي، وعلى صورة تركيا في العالم، وخصوصاً في عيون الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وتخلص الدراسة إلى القول بأن حزب العدالة والتنمية يواجه ضغوطاً داخلية قوية لإعادة جعل تركيا لاعباً عالمياً فعالاً وتعزيز اقتصادها، والحؤول دون توجيه أيديولوجي داخل البلاد. مما دفعه إلي اعتماد منهج عملي في السياسة الخارجية، وذلك من أجل تحقيق أكبر قدر من المصالح التركية وعلى الرغم من أن ذلك يعني تصادم مع الغرب وأوروبا أو غيرها من الجهات الإقليمية الأخرى الفاعلة إلا أنه يعني أيضاً أن الحكومة التركية سوف تبذل المزيد من الجهود للبحث عن حسابات أكثر عقلانية لتكاليف وعائدات العداء على أسس أيديولوجية ومن الواضح أن النمو الاقتصادي السريع، والرغبة في الحصول علي وضع أفضل في العالم سوف يدفعان تركيا إلى الاستمرار في محاولة متابعة مشاريعها خارج المنطقة المريحة.

كوك، ستيفن. (2012). ورقة بحثية. العلاقات التركية مع الشرق الأوسط، أبو ظبي: الإمارات، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة طبيعة وأهمية الدور التركي الجديد في الشرق الأوسط كسعي تركيا لأخذ مكانة في الشرق الأوسط وجاء ذلك بشكل خاص بعد صعود حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا وهو حزب ذو جذور إسلامية الذي يعود في أصوله إلي نجم الدين أربكان، وذلك بعد أن كانت تركيا منذ فترة طويلة المراقب الفاتر والحذر من السياسة في الشرق الأوسط وتكريس معظم الطاقة الدبلوماسية على إضفاء الطابع المؤسسي علي العلاقات مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية هذا التوجه الغربي خاصة عضوية أنقرة في حلف الشمال الأطلسي حيث كان قبل صعود الحزب مصدراً من عدم الثقة حيث كان يميل العالم العربي لعرض تركيا أكثر عمقاً ومزيج من إرث الاستعمار العثماني في الشرق الأوسط والسياسة الكمالية الرسمية العلمانية، والذي بدا للكثيرين في الشرق الأوسط كما الإلحادية، وزرع الانقسام بين تركيا والعالم العربي. وقد توصلت الدراسة إلي عدة نتائج أبرزها أن ثورات الربيع العربي سوف تؤثر بشكل كبير علي مكانة تركيا في المنطقة العربية وتعيدها إلي دورها الإقليمي في المنطقة أكثر من ذي قبل ولن تعود تركيا، لأن تصبح ذات دورٍ ثانوي.

ب- دراسة: توتشى، ناتاليا (2013): أبعاد الدور التركي في الشرق الأوسط.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى أبعاد الدور التركي في الشرق الأوسط، وبُينت الدراسة أن سياسة تركيا الخارجية جذبت الكثير من الانتباه، سواء على صعيد الاتحاد الأوروبي أو الشرق الأوسط أو الولايات المتحدة الأمريكية، وبالفعل، فقد مرت هذه السياسة بمرحلة تحول عميق، كان لها تأثيرٌ كبيٌر على درجة ونوعية نشاط أنقرة في منطقة الشرق الأوسط أما اليوم، فإن تركيا في سبيل إنهاء انفصالها المفتعل عن منطقة الشرق الأوسط .ورغم أن الدور التركي في هذه المنطقة يتصاعد، منذ تسعينيات القرن الماضي، فإن تغيراً نوعياً قد طرأ علي طبيعة هذا الدور وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها مبادرة تركيا بلعب دور الوسيط بين إسرائيل وسوريا وحركة حماس وإسرائيل، وكذلك توسطت بين الفرقاء المختلفين داخل لبنان والعراق، وبين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران ، وفي هذا السياق، جاءت اتفاقيات مجلس التعاون الاستراتيجي رفيعة المستوى التي أبرمتها تركيا عام (2009)م مع كل من سوريا والعراق كتطور غير مسبوق، وكذلك الحال بخصوص الاتفاق الذي عقدته السلطات التركية في حزيران عام (2010)م مع حكومات لبنان وسوريا والأردن لإقامة مناطق حرة بين هذه الدول تجاريا وسياحيا.

تعليق عام على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة يبرز للباحث أن الدراسات السابقة قد تناولت، وبشكل كبير الجانب التاريخي للعلاقات العربية التركية، ورغم ذلك لم تغط الدراسات الفترة المعاصرة، وتناولتها في ظل النظام الدولي الجديد وفترة الحرب الباردة، كما وركزت هذه الدراسات على مشكلات المياه في المنطقة العربية مع تركيا، وكذلك العلاقات العربية في ضوء علاقاتها مع إسرائيل، وقد أخذت بعض الدراسات في جانب الذم بالدور التركي في المنطقة العربية بخاصةٍ في الجانب التاريخي ولم تركز الدراسات السابقة علي المتغيرات في التقارب العربي التركي إلا بشكل محدود، وكانت جوانب التركيز علي العلاقات الاقتصادية بشكل أكبر ولم تتناول السعي نحو بناء محور عربي عسكري واقتصادي مع تركيا رغم أن بعض الدراسات كانت توصي بذلك، وكذلك لم تدرس العلاقات التركية السعودية بشكل مباشر، لذلك درس الباحث السياسة الخارجية التركية تجاه المملكة السعودية فترة حزب العدالة والتنمية وفي ظل المتغيرات الإقليمية والدولية والتغير الجديد في المملكة السعودية، وكذلك المواقف في فترات التداول علي الحكم ، والتقارب التركي السعودي، وكذلك ستقوم الدراسة من خلال البحث بصياغة رؤية لبناء محور سنّي يجمع بين تركيا والسعودية والدول العربية المركزية.

جدول الفجوة البحثية:

الدراسات السابقة	الفجوة البحثية	الدراسة الحالية
تناولت الدراسات السابقة وبشكل كبير الجانب التاريخي للعلاقات العربية التركية وتناولتها في ظل النظام الدولي الجديد وفترة الحرب الباردة، كما وركّزت هذه الدراسات علي مشكلات المياه في المنطقة العربية مع تركيا، وكذلك العلاقات العربية في ضوء علاقاتها مع إسرائيل، وقد أخذت بعض الدراسات في جانب الذم بالدور التركي في المنطقة العربية وبخاصةٍ في الجانب التاريخي والموضوعي.	لم تغط الدراسات السابقة الفترة الحديثة. لم تركز الدراسات السابقة على المتغيرات في التقارب العربي التركي إلا بشكل محدود وكانت جوانب التركيز على العلاقات الاقتصادية بشكل أكبر ولم تتناول المتغيرات الجديدة في المملكة العربية السعودية على أساس ملامح بناء محور عسكري واقتصادي مع تركيا. وكذلك لم تدرس العلاقات التركية السعودية بشكل مباشر.	سيقوم الباحث بدراسة السياسة الخارجية التركية تجاه المملكة السعودية فترة حزب العدالة والتنمية وفي ظل المتغيرات الإقليمية والدولية والتغير الجديد في المملكة السعودية، وكذلك المواقف في فترات التداول على الحكم، والتقارب التركي السعودي، وكذلك ستقوم الدراسة من خلال البحث بصياغة رؤية لبناء محور سني يجمع بين تركيا والسعودية والدول العربية المركزية.

الفصل الثاني

السياسة الخارجية التركية تجاه المملكة العربية السعودية حتى عام (2002م). (تأصيل تاريخي)

المبحث الأول: السياسة الخارجية للدولة العثمانية تجاه منطقة الحجاز حتى عام 1924.

المبحث الثاني: التحولات في السياسة التركية تجاه السعودية إبان سقوط الخلافة وحتى بداية الثمانينات.

المبحث الثالث: السياسة الخارجية التركية تجاه السعودية من عام 1980 حتى عام 2002.

الفصل الثاني

السياسة الخارجية التركية تجاه المملكة العربية السعودية حتى عام(2002م).(تأصيل تاريخي)

مقدمة:-

حظيت شبه الجزيرة العربية إبّان حكم الدولة العثمانية لها، باهتمام كبير منذ ظهورها كإمبراطورية، وحتى نهايتها في عام (1924) م، باعتبارها عمقاً إسلامياً حضارياً بوجود (الحرمين الشريفين) فهو جزء من الموروث الديني والتاريخي لحضارة المسلمين الأولى التي تجلت مرة أخرى، معانيها بوجود الدولة العثمانية، والتي امتدت فترة حكمها للمنطقة العربية لأكثر من أربعة قرون متتالية، فهي أيضاً تمثل عمقاً جغرافياً سياسياً كمنطقة جوار وامتداد حضاري.

وقد تناول هذا الفصل: الأبعاد والمنطلقات التي حكمت علاقة الدولة العثمانية بمنطقة الحجاز، وفترة مصطفي كمال أتاتورك، وعوامل التباعد والتقارب، والذي طرأت فيه أحداث ومتغيرات بين كل من تركيا والمملكة العربية السعودية في إطار متغيرات داخلية وإقليمية إثر انقلاب عام (1965)م، والأزمة القبرصية عام (1965)م، كما سلط الضوء على الفترة التي شهدت حالة من التغير في المدركات لدى صانع القرار في تركيا حول التوجه إلى المشرق العربي، ولا سيما للدول المركزية كالمملكة السعودية، إلى أن تعززت العلاقة عبر المواقف التركية خلال فترة حرب الخليج الثانية 1991/1990والجهود السعودية تجاه تركيا، حتي وصول حزب العدالة والتنمية للحكم عام(2002)م.

المبحث الأول:- السياسة العثمانية تجاه منطقة الحجاز حتى عام (1924)م.

تمهيد:-

إن الموقع الجغرافي للدولة العثمانية، والذي تناغم مع رؤيتها التوسعية كان عاملا مهما في إطلاقها في التوسع، في جوارها وبسط نفوذها، من خلال ذلك: فإن هذا المبحث سيسلط الضوء على الموقع الجغرافي لكل من تركيا والمملكة العربية السعودية، وكذلك التوجه العثماني لمنطقة الحجاز، ومراحل تأسيس الدولة السعودية والموقف العثماني منها.

أولاً:- لمحة جغرافية لكل من الجمهورية التركية والمملكة العربية السعودية.

1- الجمهورية التركية:

أ- تأثير موقعها على سياستها الخارجي:

يعد الموقع الجغرافي لتركيا ذا تأثير واضح في سياستها الخارجية بشكل مباشر، فالاتجاهات السياسية التركية يحركها ديناميين رئيسيين، وهما التأثير الجغرافي والبعد التاريخي والنبض السياسي للسياسات التركية من جانب والسياسات الدولية المعينة من جانب آخر، والثانية: هو الإدراك السياسي للأتراك حول موقع بلادهم في التفاعلات الخارجية من السياسات الدولية،(محفوظ،201: 22).

ب- المساحة:

تبلغ مساحة أراضيها 779,452 كم ويقع 97% منها في قارة آسيا والباقي في أوروبا، وقد بلغ عدد سكان الجمهورية التركية حوالي 79 مليون نسمة حسب إحصاءات عام (2016)م. كما أن تركيبتها السكانية مكونة من عشرات الأعراق، التي يرجع أسباب تشكيلها إلى عهد الدولة العثمانية. (المركز العربي للدراسات، موقع الكتروني:2015م)

ت- الموقع الجغرافي:

"تقع تركيا في موقع مركزي من مناطق العبور ولساحات صراع النفوذ للقوى البرية والبحرية بين خطي شرق-غرب، شمال-جنوب)، وتتقاطع مع تركيا النقاط التي تربط الكتلة البرية الأوروبية - أسيوية المركزية مع البحار الساخنة وإفريقيا على خط شمال - جنوب من خلال منطقتي عبور بريتين" البلقان والقوقاز، ونقاط عبور بحرية تتمثل في المضايق بالإضافة للمناطق التي تربط آوراسيا مع منطقة الشرق الأوسط وقزوين، اللتين تعتبران مركزا للمصادر الجيواقتصادية"، (أوغلو،2010: 142).

وتفصل تركيا الآسيوية عن الأوروبية بمضيق البسفور وبحر مرمرة ومضيق الدردنيل، والتي تشكل معاً ارتباط المياه بين البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط، تتميز تركيا بشكل مستطيل بطول (1,600 كلم^2) والعرض (800 كلم^2)، وتحتل تركيا المركز السابع والثلاثين عالمياً من حيث المساحة. (ملكاوي، 2013: 10).

تعاني تركيا من مصادر الطاقة من النفط والغاز، إلّا أنها تعوض ذلك بل تصل إلى مرحلة الاحتكار على الموردين الأكثر أهمية، على صعيد المنطقة وهما المياه والغذاء، وتتوقّع الدراسات المستقبلية أن يتسببا بصراعات دولية للاستحواذ عليها في ظل الشح الذي تعاني منه الدول. (باكير،2009: 28)

2- المملكة العربية السعودية:

أ- تأثير موقعها علي سياستها الخارجية:

تعد المملكة العربية السعودية دولة إقليمية، لها وزنها في منطقة الشرق الأوسط، وذو حضور فاعل في البيئة الدولية، تحظى بأهمية دينية لوجود الحرمين الشريفين فيها، يسمى ملكها خادم الحرمين الشريفين، نظراً للسيادة عليهما. كما وتعتبر حليفاً تاريخياً للولايات المتحدة الأمريكية، لديها ثلثي احتياطي النفط العالمي. الذي يعزز مكانتها كأحد الفواعل المركزية إقليماً ودولياً.

الموقع:

تقع المملكة العربية السعودية في أقصى الجنوب الغربي من قارة آسيا، في شبه الجزيرة العربية، يحدها من الشمال والشمال الشرقي الأردن والعراق، ومن الشرق الكويت وقطر والبحرين والإمارات، ومن الغرب البحر الأحمر، ومن الجنوب الشرقي سلطنة عمان، ومن الجنوب اليمن،(الجزيرة، موقع الكتروني:2014).

ب- لمحة طبيعية:

تحتل المملكة العربية السعودية في القسم الأكبر من شبه الجزيرة العربية ، وتتألف من سهول ضيقة على ساحل البحر الأحمر (سهول تهامة)، تليها ، نحو الشرق، سلاسل جبلية تمتد على طول البلاد (جبال الحجاز وعسير ويتعدى أقصى ارتفاعها 2000)م ، ثم صحار وهضاب صخرية في الوسط (90 % من المساحة العامة)، أكبرها صحراء النفوذ في الشمال والربع الخالي في الجنوب. أما في الشرق، وعلى طول ساحل الخليج العربي، فتمتد سهول ساحلية واسعة (نواب، وآخرون،2012: 41-51).

ت- المساحة:

تشغل المملكة العربية السعودية أربعة أخماس شبه جزيرة العرب بمساحة تقدر بأكثر من 2.250.000 كيلومتر مربع. عدد السكان:(31.000.000) نسمة حسب احصائية عام (2015)م، (الجزيرة للدراسات، موقع إلكتروني:2015).

ث- الملامح الجغرافية:

تتنوع تضاريس المملكة، نظراً لاتساع مساحتها، فعلى امتداد البحر الأحمر سهل تهامة الساحلي الذي يبلغ طوله حوالي (1100) كيلومتر ويتسع عرضه ليبلغ (60) كيلومتراً في الجنوب، ويضيق كلما اتجه شمالاً عند خليج العقبة، وترتفع إلى الشرق من هذا السهل سلسلة جبال السروات الشاهقة والتي يتراوح ارتفاعها ما بين (9000) قدم في الجنوب ويقل الارتفاع تدريجياً كلما اتجهت شمالاً لتصل إلى (3000) قدم، وتنحدر منها أودية كبيرة تتجه شرقاً وغرباً مثل وادي جازان ووادي نجران ووادي تثليث ووادي بيشة ووادي الحمض ووادي الرمة ووادي ينبع. (نواب، وآخرون،2012: 41-51)، انظر ملحق رقم (1)، (2)، (3)، (4).

ثانياً:- السياسة العثمانية تجاه منطقة الحجاز:

تجسدت السياسة العثمانية تجاه منطقة الحجاز في عدة أبعاد، وهي:

1- البعد الديني:

منذ أن تأسست السلطنة العثمانية على يد السلطان عثمان بن أرطغرل عام (1280)م، انتهج مبدأ التوسع في المحيط الجغرافي من حوله، والذي بنى إستراتيجية التوسعية على مفهوم الإسلام والجهاد، لتمتد تلك السلطنة حتى وصلت جيوشها إلى أسوار فيينا- عاصمة النمسا.(بن علي،2014: 40،36)

كانت منطقة الحجاز لمكانتها الدينية وبعدها الإسلامي، بوجود الحرمين الشريفين فيها، قد حظيت باهتمام كبير، من خلال الحماية العسكرية، وتأمين طرق الحجيج، وكذلك جمع الضرائب والرعاية العامة، فكان هناك قائم مقام عثماني مقره جدة، أما وإلى الحجاز فكان مقره مكة في فصل الشتاء والطائف في الصيف، كما ويوجد محافظ عثماني للمدينة المنورة. (ندوة رأس الخيمة،2001: 15-30).

لقد كانت رغبة السلطان العثماني أن يحمل لقب (خادم الحرمين الشريفين) كوريث شرعي للسلطان، في السيادة على المنطقة. وهذا ما أكده دستور عام (1896)م، إذ نصّت المادة الثالثة

منه أن السلطان، هو بمنزلة الخلافة الإسلامية الكبرى، أما المادة الرابعة فقد نصت أن حضرة السلطان هو حامي الدين الإسلامي بحسب الخلافة، وحاكم جميع البقعة العثمانية وسلطانها. فالسلطان عبد الحميد نادى بأن سلطته الزمنية تستند إلى سلطته الدينية، فهو الخليفة وخادم الحرمين وأمير المؤمنين وظل الله على الأرض، وهذا ما جعل الاحترام للخليفة من ملايين المسلمين. (النعيمي، 2006: 62)

2- البعد الاقتصادي:

وفي بداية القرن العشرين قرّر السلطان عبد الحميد الثاني ، بناء سكة حديد تربط أقاليم الدولة العثمانية مع بعضها البعض، وبدرجة كبيرة ليخدم حجاج بيت الله الحرام وتسهيل وصولهم إلى الحجاز والعودة إلى أراضيهم، وقد بلغت تكلفته حولي 8 مليون ليرة تركي، إذ كانت الدولة العثمانية في وقتها لم تستطع تغطية نفقاته بسبب الديون المتفاقمة عليها ولكن إصرار السلطان علي بنائه، جعلته يذلل العقبات المادية التي كانت تقف أمام ذلك، فعمل على جمع النفقات من خلال التبرع من الولايات للتمكن من بناء خط السكة الحديد الممتد من دمشق حتى المدينة المنورة ليصل إلى كل ربوع الشام ويربط المدينة بمكة، ويأتي الهدف من هذا الخط حسب رؤية السلطان عبد الحميد الثاني لعدة أهداف منها، اقتصادية وسياسية وعسكرية وحضارية، بالإضافة إلى الدينية بدرجة كبيرة كما ذكر لتسهيل حركة الحجاج. (ياسين،2010: 184)

وفي عهده أيضاً شهدت الحجاز تطوراً هاماً، ففي عام (1900)م، تم إنشاء محطة الاتصالات اللاسلكية، والخط البرقي بين إسطنبول والمدينة بالإضافة إلى محطة الكهرباء العام والخط الحديدي الحجازي القادم من إسطنبول مروراً ببلاد الشام، مما دفع بنشاط الحركة التجارية والسياحية وقد ازداد النشاط العلمي وإقامة الدروس حتى تم إنشاء الجامعة الإسلامية ، حيث كان هدف السلطان عبد الحميد الثاني لإقامة الجامعة الإسلامية لمواجهة الأوضاع المتردية التي تواجهها الدولة العثمانية، فعمل على تكتل كافة المسلمين من حوله في الداخل والخارج. فكانت هناك دوافع داخلية وخارجية وهي: (نجم،2010: 318- 322)

دوافع داخلية: باستخدام الدين لمقاومة معارضيه في الداخل بإبراز السمات الدينية لمنصبه واحياء الخلافة الإسلامية.

دوافع خارجية: للضغط على الدول الأجنبية لإثارة المسلمين الخاضعين لفرنسا في شمال أفريقيا ومسلمي الهند الخاضعين لبريطانيا، والعمل على تثبيت دعائم الحكم العثماني في البلقان. ولسوء الأحوال في عام (1917)م، فقد تعطلت الجامعة وقد سادت في تلك الفترة حالة من التوتر وعدم الأمن والاستقرار داخل المدينة.

3- البعد السياسي والعسكري:

ازداد الاهتمام العثماني بمنطقة الحجاز، في عهد السلطان سليمان القانوني الذي بدأها بإرسال حملة بحرية باتجاه الخليج العربي بقيادة محمد فروج باشا، الذي استطاع انتزاع الإحساء من أيدي البرتغاليين، واحتلت قواته القطيف عام (1550)م، وبعدها عين حاكماً على الإحساء، وقام ببناء مسجد عام (1555)م، وقد تلاه في الحكم عدد من الولاة العثمانيين الذين كان آخرهم عمر باشا، والذي تم الإطاحة به بثورة شعبية على يد براك بن غرير زعيم بني خالد عام 1795م حيث تمكنوا من القضاء عليه وإقامة دولتهم الأولى.(ندوة رأس الخيمة،2001: 15)

وفي طور بدايات الوجود العثماني، واهتمامه بمنطقة الحجاز أصدر السلطان العثماني عام(954)م ببناء سور جديد، وموقع قلعة حصين لتكون موقفاً للحامية العثمانية، وهذا بدوره أدى إلى تبدلاً مهماً في البيئة الجغرافية وتوافد السكان والاستقرار هناك.(أبو قايد،2010: 55،48)

ثالثاً:- مراحل تأسيس الدولة السعودية والدور العثماني:

1- الدولة السعودية الأولى والموقف العثماني منها:

بعد اعتناقهم الوهابية، تزايد النفوذ السعودي* في شبه الجزيرة العربية ليحل إلى المناطق المجاورة لها، ففي النصف الثاني من القرن الثامن عشر ومع بدايات القرن التاسع عشر بدأ السعوديون بالتطلع إلى شواطئ الخليج العربي، ونشر النفوذ الديني، مما أثار حفيظة السلطان العثماني، وأصبح ينظر بقلق إلى التمدد السعودي والإنجازات التي أحدثها على الأرض، فجاءت ردة الفعل القوية من السلطان سليمان الثالث بعد الرسالة التي تسلمها من الأمير سعود بن عبد العزيز على إثر احتلاله لمكة سنة (1803)م حيث اعتبر السلطان موقف الأمير سعود خروجاً عن طاعته، واعتبره بذلك تمرداً على الدولة العثمانية، مما دفعه بتكليف مصطفى الرابع لإصدار أوامره لمحمد على باشا بإرسال قواته إلى الجزيرة العربية عام (1807)م، غير أن الظروف لم تسمح له

---

* **آل سعود:** ينسب آل سعود إلى قبيلة (حنيفة) بن لجيم من بنى بكر بن وائل بن أسد بن ربيعة، و قد يتجوز البعض فينسبهم إلى عمهم الأعلى (عنزة) ابن أسد بن ربيعة .

معلومات تاريخية موجزة : قبل أن تسمى الأسرة السعودية بهذا الاسم كانت تدعى (آل مقرن) نسبة إلى مقرن بن مرخان، جد الإمام محمد بن سعود مؤسس الدولة السعودية الأولى و يمتد تاريخ آل سعود إلى ما قبل ظهور الإسلام، حيث سكن بنو حنيفة منطقة اليمامة قبل الإسلام بحوالي مائتي عام، تورد عدد من المصادر التاريخية و الجغرافية و كتب النسب أخبار(عبيد بن ثعلبة) و هو الذي اختط حجر اليمامة و قصر حكمها على أبنائه الذين هم من صلبه. ولما ظهر الإسلام اعتنقه بنو حنيفة وانضموا تحت رايته ، فكان منهم المجاهدون و رواة الحديث.(أبو قايد،2010: 42)

بذلك لسوء الأحوال الاقتصادية في مصر وقتها وانشغاله في المعارك مع المماليك.(أبو قايد،2010: 49-51).

ولكنه في عام (1818)م، قام بتلبية النداء وحشد الجيوش إيذناً بأمر السلطان وقام بالقضاء على السعوديين، واحتل عاصمتهم الدرعية، وبعدها زحفت قوات ابنه إبراهيم باشا إلى الإحساء لتصبح في دائرة النفوذ المصري، ولكن تلك الفترة لم تدم طويلاً، وذلك بتأثير مباشر من والي الدولة العثمانية في العراق بسبب عطفه على شيوخ بني خالد، ليحاول إرجاعهم إلى حكم الإحساء نواباً عن الدولة العثمانية.(بن علي،2014: 38).

2 -الدولة السعودية الثانية والموقف العثماني:

بعد سقوط الدرعية وانتهاء الدولة السعودية الأولى، حاول السعوديون استعادة قدر من مكانتهم في نجد والخليج العربي، ففي عام (1820)م قام الأمير تركي بن عبد الله بن عم بن سعود الدخول للدرعية، ومن ثم الاستيلاء على الرياض لتكون عاصمة الدولة الجديدة، وبعد ذلك اعترف بسيادة اسمية للدولة العثمانية، مما ساعده في السيطرة على نجد وامتداد نفوذه إلى الخليج العربي استمرت الدولة السعودية الثانية حتى عام(1891)م.(ندوة رأس الخيمة،2001 :61).

بالإضافة إلى الصراع بين آل سعود في وسط وشمال الجزيرة العربية وآل راشد الذين حكموا شمر ومقرهم حائل، ففي النصف الثاني من القرن التاسع عشر كان صراع النفوذ بينهم ملتهباً، حتى استطاع محمد آل راشد بالاستيلاء على الرياض وإنهاء حكم آل سعود مؤقتاً في نجد، والذي كان على إثرها مغادرة الأمير عبد الرحمن بن فيصل آل سعود وولده عبد العزيز من الرياض عام (1891)م.(ياسين،2010: 186)،

3-الدولة السعودية الثالثة والموقف العثماني:

نجح عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود عام (1902)م القيام بغارة سريعة على الرياض، والاستيلاء عليها، وإنهاء حكم آل الرشيد فيها، وبعدها قام عبد العزيز باستدعاء والده ليتنازل له عن الإمارة، احتفظ بمراكز الوهابية حتى يحتفظ بالولاية الدينية. وفي عام (1908م) نصب الشريف "الحسين بن على" أميراً على مكة من قبل الدولة العثمانية فاتجهت سياسته نحو عرقلة الخط الحديدي إلى مكة بعد أن وصل إلى المدينة المنورة، وفي عام (1909م)، تحرك الحسين شرقاً نحو أراض كان يتنازع على ملكيتها مع إمارة نجد، وألقى القبض على أخ لعبد العزيز هو الأمير سعد، وقيل إن ابن سعود جعل من أخيه كبش الفداء مقابل الاعتراف بالسيادة العثمانية ودفع الجزية لإدارته لمنطقة القصيم، أرتأى ابن سعود إلى إحلال التفاهم وإيجاد الصداقة بين

العرب والحكومة العثمانية من خلال وضع البلاد العربية تحت رئاسة حاكم منتخب أو إدارة منفصلة ومستقلة (بن علي، 2014: 55).

وتبقى المنطقة العربية تحت إشراف الدولة العثمانية في إطار دفاع مشترك تشرف عليه الدولة العثمانية، ليتعاونوا على صد أي عدوان خارجي، استنكرت الدولة العثمانية ذلك رغم موافقة والي البصرة، واعتبرت ابن سعود يجمع كلمة العرب لصالح نفسه على حساب الدولة العثمانية، الأمر الذي جعله يتوجه للسلطات البريطانية للتعاقد معهم على معاهدة حماية مثل ما قام به مع أمير الكويت، لكن السلطات البريطانية رفضت ذلك خوفاً من توغلها في الصحراء على حساب البحر الأحمر ومنطقة السواحل التي كانت محل اهتمام السلطات البريطانية (بن علي، 2014: 53-56).

لقد سادت هذه الفترة حالة من النزاع بين الحسين بن علي وبين آل السعود علي مناطق الحكم ومن يتقرب للدولة العثمانية أكثر، كي يستطيع تحقيق أهدافه التي يرجوها، فكانت مرحلة شهدت حالة من النزاعات.(قايالي، 2003 :234-235)

ولما كانت الدولة العثمانية منشغلة في ولايتها العربية وفي البلقان، عملت علي اتفاق بينها وبين ابن سعود عن طريق الوالي العثماني في البصرة، لكن ليس علي طريقته فأوعزت لوالى الموصل بأن يتعهد: ابن سعود بإدارة الإحساء تحت سيادتها، وعليه وافق علي هذا العرض، ولكنه كان في حالة من الحذر إبّان الاتفاق، لأن الدولة العثمانية كانت تدعم أعداءه بالمال والسلاح لمحاربته. (نجم،2011: 321)

وقد تم الاتفاق على ما يأتي:

1- اعتراف الدولة العثمانية بأن يكون ابن سعود والياً على نجد ومتصرفاً على الإحساء.

2- أن تكون علاقته بالدولة العثمانية علاقة ولاء.

3- أن تمده الدولة العثمانية في مقابل ذلك بالأسلحة والذخيرة والأموال.

وبذلك اعترف ابن سعود بنفوذ السلطان العثماني، واعترفت الدولة العثمانية بسيادته على المناطق التي نجح في ضمها إلى حوزة دولته.

تعقيب:

لم تكن الدولة العثمانية في تلك الفترة من القرنين التي سبقت سقوطها قادرة على إنهاء الصراعات القائمة في مناطق نفوذها كونها كانت تعيش حالة من التدهور الداخلي والخارجي في كافة اقاليمها، والذي كانت أساسها يتركز في عدة أمور وهي الرغبة الغربية في إنهاء نفوذ الدولة العثمانية، والذي تقاطع مع الرؤية العربية القومية التي كانت تبحث عن الخروج من عباءة الدولة العثمانية سيما

الحركة الوهابية بقيادة الملك عبد العزيز آل سعود، والتي كانت فيها السعودية في حالة من التكوين والبناء فقد كانت المملكة تشهد أيضاً حالة من الصراعات الداخلية من أجل تثبيت حكم آل سعود، فقد كانت المملكة تعيش جزء من حالة المناورة والمراوغة مع الدولة العثمانية آن ذاك.

المبحث الثاني:- التحولات في السياسة التركية تجاه السعودية إبان سقوط الخلافة وحتى بداية الثمانينيات

تمهيد:-

شكلت الفترة الأخيرة من عهد الدولة العثمانية حالة تحول جوهري في إقليمها المتعثر ومناطق نفوذها، في ظل تحول داخلي أدي إلى سقوطها، وسيطرة الفكر العلماني عليها، من خلال ذلك سيسلط هذا المبحث الضوء على الحرب العالمية الأولى وأثرها على التحولات الداخلية والإقليمية، وسيطرة الدولة الكمالية، وبداية الجمهورية، وكذلك الانقلابات المتتالية في تركيا حتى بداية الثمانينيات.

أولاً:- التحولات الداخلية والإقليمية

1- الحرب العالمية الأولى:

سادت تلك الفترة (قبيل الحرب العالمية الأولي) تغيرات داخلية في الدولة العثمانية بظهور أحزاب جديدة في الساحة التركية، وهم دعاة القومية كجمعية" تركيا الفتاة" "و الاتحاد والترقي" حيث عملت هذه الأحزاب بالضغط علي السلطان عبد الحميد لمحاولة إسقاط الدولة العثمانية، فكان مصطفى كمال أتاتورك يتربع على هذه الفكرة القومية، فعمل على أن تكون هناك حكومتان في تركيا، وهي حكومة أنقرة والتي كانت تخالف قرارات السلطان، وحكومة إسطنبول الخاضعة للسلطان، والعمل علي تحريض الجماهير علي الدولة العثمانية .(رضوان،2006: 55)

حيث كانت أفكار أتاتورك تندرج تحت عنوان العلمانية وتطوير الدولة علي النموذج الغربي، وفي أثناء صراعه مع السلاطين كان يتغنى بالحضارة الغربية، إذ قال أمام المؤتمر: الحرب فوق انتصاراتنا الذاتية، ولكن الصراع الحقيقي للانتصار هو تحقيق الحضارة الغربية في تركيا" (النعيمي، 2006: 79)

ففي هذا الفترة (قبيل الحرب العالمية الأولي) سادت حالة من الانقسام بين من يريد لتركيا أن تقوم علي أساس قومي وبين من عارض وبشدة على أنه لا يمكن لتركيا أن تتخلي عن هويتها الإسلامية، بدا أن فكرة القومية وحدها لا يمكن أن تسود علي حساب الهوية الدينية. (حسن، 2006: 24)

لم تبدأ العلاقات العربية التركية بالتراجع، وتظهر ملامح التردي إلا بعدما قامت جمعية الاتحاد والترقي بانقلابها على السلطان عبد الحميد بحملتها التتريكية على الشعوب التي تخضع تحت الحكم العثماني من غير الأتراك، واتباعها سياسة البطش والتنكيل من جهة أخرى، بالإضافة

لمواجهتها للعرب والمسلمين من خلال صحفها ونواديها، ومن هنا جاء الرد العربي ليعمق الفجوة بشكل أكبر، واستغلال الدول الأجنبية لتعميق جسور الهوة والخلاف بصورة تتناغم مع المطامع الأجنبية في المنطقة العربية (نور الدين، 1993: 75).

واللافت للنظر أن المخططات الخارجية لإسقاط الدولة العثمانية، تزامنت مع تلك المخططات الداخلية، على أساس تطبيق الفكر الحديث الغربي في المنطقة، ونشوء النزعة القومية بين العرب والأتراك، وبروز حالة التغني بالحضارة التي ينتسب إليها كل من الأتراك(الحضارة) والعرب(القومية)، وبهذا نجحت المخططات الاستعمارية بضرب الحضارة الإسلامية في الصميم، مما أدي إلى تفكك الروابط مع إلغاء الخلافة عام(1924م).(الخزندار،2010: 17)

2- الشريف حسين والثورة العربية الكبرى:

دخلت الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى ضد بريطانيا والحلفاء، ولما كانت الولايات العربية تشكل قلب الإمبراطورية العثمانية، فقد كان من المتوقع أن يدور الاتفاق بشكل أساسي حولها، وهو ما تجلّى في معاهدة "سايكس بيكو" (1916م)، غير أنه لا يمكن تنفيذ هذه الاتفاقية إلا بعد أن تتم هزيمة العثمانيين من الناحية العسكرية، لذا كان من الضروري للحلفاء إحداث أكبر قدر من الاضطراب في المنطقة العربية، وذلك بالاتفاق مع زعماء العرب، وهو ما تطور إلى اتفاق "الحسين مكماهون" خلال المراسلات المتبادلة بينهما.(بن علي،2014: 59-63)،

طلب الشريف حسين من مكماهون أن تقوم بريطانيا بالاعتراف بدولة عربية تحت حكمه تشمل المناطق العربية داخل الدولة العثمانية. مقابل هذا الاعتراف وعد الشريف حسين بإعلان الثورة على العثمانيين .اتسم رد مكماهون على الشريف حسين بالضبابية وعدم الوضوح وبخاصيةٍ بكل ما يتعلق بتحديد المناطق العربية، ووعده بأن يعترف بدولة عربية دون ان يذكر حدودها بالضبط، ووعده بتقديم مرشدين بريطانيين للجيش العربي وتقديم المساعدات في سبيل إنجاح الثورة،(قايالي،2003: 234-236).

وبعد هذه المراسلات قام الشريف حسين بإعلان الحرب على الدولة العثمانية، وذلك لأسباب عدة وهي، سياسة الاضطهاد والتنكيل من قبل السلطات التركية تجاه العرب. سياسة التتريك وفرض اللغة التركية على العرب في المدارس والمؤسسات، وادعاء الشريف حسين أن الدولة العثمانية لا تُطبق الشريعة الإسلامية، مما أدي إلى تزايد المشاعر القومية عند العرب ورغبتهم بإقامة دولة عربية، ورغبة الشريف حسين في إعلاء مركزه في الحجاز وبين العرب. فقامت قوات الشريف حسين بتضييق الخناق على العثمانيين في الحجاز وحصارهم في المدينة المنورة، وقاموا بقطع طرق المواصلات ومهاجمة سكة الحديد الحجازية. وبعد أن وضعت الحرب العالمية

أوزارها، وهزيمة الدولة العثمانية عام (1918)م، انفصلت بلاد الشام والحجاز والعراق نهائياً عن الدولة العثمانية، وبذلك انتهي النفوذ التركي على المناطق العربية في قارة آسيا. (الخزندار، 2013: 7).

اصطدم ابن سعود بالهاشميين في الحجاز في موقعة (الواقعة) على الحدود بينهم وذلك في عام(1919)م وأصبح الطريق مفتوحاً أمام ابن سعود نحو الحجاز، وفي 2 تشرين الثاني (1921)م، اجتاحت قواته منطقة حائل، فتخلص من خطر الرشيد، ولقُب بعد هذا التاريخ بسلطان نجد وملحقاتها، وأصبحت حدود نجد شمالاً تتُاخم العراق وشرقي الأردن وسوريا، وشرقاً إلى وادي الرماح، وغرباً إلى وادي سرحان، وفي عام (1923)م، توجه ابن سعود نحو الطائف ثم توجه نحو مكة المكرمة، فدخلها في عام(1924)م، ثم استولى على جدة فسيطر على الحجاز، ولقب بملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها،(أبو قايد،2014: 54).

وفي عام (1926)م، أصدر الملك عبد العزيز مرسوماً أعلن توحيد أقاليم المملكة باسم المملكة العربية السعودية، وقد عمل الملك عبد العزيز على تحديث مملكته وتحقيق الأمن والاستقرار فيها، وتحديث قطاعات التعليم و الصحة والمواصلات، ولا سيما بعد اكتشاف النفط فيها،(ياسين،2010: 187).

ثانياً:- مرحلة مصطفى كمال أتاتورك وإلغاء الخلافة حتى الحرب العالمية الثانية:

1- إنشاء الدولة الكمالية و إعلان مبادئ الجمهورية:

شهدت المرحلة الأخيرة من عمر الدولة العثمانية، وكذلك المرحلة الانتقالية بين نهاية الإمبراطورية و تأسيس الجمهورية، الكثير من الجدل الذي يتمحور حول بحث تركيا عن حليف أوروبي يمكنهم من الدخول في عالم الحداثة والتقدم،(محفوظ، 2010: 35).

وقد خضعت الدولة التركية لثقل الكمالية أو لعملية التتريك الممنهجة منذ أن اعتلى حزب الشعب الجمهوري الحكم عام (1922)م، التي كانت على النقيض من الهوية التركية وثقافة الشعب التركي المسلم (أبحاث المستقبل،2015: 7).

أرادت الكمالية مجموعة النظم و الأفكار المنسوبة إلى مصطفى كمال أتاتورك أن تنتقل بتركيا من إمبراطورية دينية متعددة القوميات استمرت 600 عام و توحد خلالها عند الأوروبي مصطلح التركي بالمسلم والمسلم بالتركي، إلى دولة أمة، ودولة علمانية، (محمد نور الدين، 2008 :63).

2- إعلان الجمهورية:

أُعلنت الجمهورية التركية في عام (1923)م، عقب اتفاقية لوزان، بعد أن خاض مصطفي كمال أتاتورك حرب الاستقلال، والتي وصلت فيها تركيا لمرحلة النضج السياسي، على الطريقة التي أردها الكماليون، حيث بدأت تعيش تركيا فصلاً جديداً، تشكلت فيه الأحزاب السياسية، بموجب تعديل الدستور، والذي شكل الفرصة لمصطفى كمال[1]من تشكيل حزب سياسي(حزب الشعب الجمهوري)، والذي سمى نفسه رئيساً للحزب. والذي بموجبه أصبح رئيساً للجمهورية بيده كل الصلاحيات، فهو رئيساً للأمة ورئيساً للبرلمان، والقائد الأعلى للقوات المسلحة (النعيمي،2012: 73).

وجرى صياغة دستور جديد وفيه اعتماد العلمانية في الدستور(وأعلن بموجبه المبادئ الستة: بحث تصبح تركيا فيه. " دولة تركيا: جمهورية ، قومية ، شعبية ، دولتيه ، علمانية وثورية .لغتها الرسمية التركية، عاصمتها مدينة أنقرة " وبقيت المادة الثالثة على حالها :" السيادة بلا قيد وشرط للأمة". واستمرت الدساتير التركية اللاحقة1961و1982 تؤكد على علمانية الدولة في المادة الثانية منها(الجميل،2001: 82).

هذا في المسار القانوني لتطور العلمانية في تركيا منذ العام (1923)م، لكن المشكلة في تركيا لم تكن يوماً في ما إذا كان خيار العلمنة صائباً او خاطئاً ، وما إذا كان يلائم المجتمع التركي أم لا . إن المشكلة الأساسية في تركيا هي في المضمون الذي أعطاه الكماليون لمفهوم

---

[1] **مصطفى كمال أتاتورك:** مؤسس تركيا الحديثة وبطلها القومي في أعين مريديه، وعدو الإسلام ومحطم الخلافة في أعين خصومه، تمكن في سنين قليلة من البروز كقائد عسكري ثم كزعيم سياسي، ألغى الخلافة العثمانية، وأسس مكانها تركيا المعاصرة التي أصبحت كما أراد دولة علمانية غربية الطابع والقوانين والهوى. ولد مصطفى علي رضا عام 1881 بمدينة سالونيك اليونانية التي كانت تابعة آنذاك للدولة العثمانية وكان أبوه موظفا بسيطا، انخرط في البدء في مدرسة دينية تقليدية، ثم دخل مدرسة حديثة فالمدرسة العسكرية العليا في عام 1893 وهو صبي صغير، وهناك لقبه أحد مدرسيه بكمال لنبوغه الدراسي فأصبح اسمه مصطفى كمال. تخرج برتبة نقيب في العام 1905، ثم خاض حروبا عدة ضمن الجيش العثماني في ألبانيا وطرابلس وذلك قبل أن تشارك الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى إلى جانب دول المحور، حيث برز نجم الضابط مصطفى كمال كقائد عسكري من طراز رفيع ليرقى إلى رتبة جنرال في عام 1916 وهو في الـ35 من عمره فقط. قبل تلك الأحداث بسنوات وبعد تخرجه من المدرسة العسكرية مباشرة كان مصطفى كمال قد أنشأ خلال خدمته في دمشق خلية سرية أطلق عليها الوطن والحرية ضد ما يصفه مؤيدوه (استبداد السلطان العثماني)، وعلى الرغم من أنه لم يعرف لهذه المنظمة نشاط سياسي يذكر مثل جمعية الاتحاد والترقي، فإن التنظيمين ينطلقان من مبدأ واحد حتى قيل إن مصطفى كمال التحق فعلا بالجمعية الأخيرة بعد انكشاف أمر منظمته للسلطات.(هلال،1999: 47،51)

العلمانية، وارتباط تطبيقه من جانب النخبة الحاكمة بمجموعة من المصالح السياسية والاقتصادية، وتحويل الدين إلى أداة حتى لا يتمكن الإسلاميين من الوصول إلى السلطة، بل لخدمة أهداف العلمانيين (محمد نور الدين، 2008: 63).

3- إلغاء الخلافة:

بعدما تدافعت أفكار مرحلة النضوج القومي- العلماني والسيطرة الكمالية على الدولة العثمانية، قرر المجلس الوطني الكبير في عام(1924)م، الموافقة على اقتراح مصطفى كمال بخلع الخليفة وإلغاء الخلافة، ونفي جميع أفراد الأسرة الحاكمة من الأراضي التركية، بموجب ما نصت عليه اتفاقية لوزان، وتقررت العديد من الإجراءات والقوانين، فمع بداية عام (1926)م، بدأت تركيا العمل بالتقويم الميلادي المستخدم في الغرب، وألغى العمل رسمياً بالتقويم الهجري الإسلامي، وفي عام (1928)م، أعلن أتاتورك إجراءات تقضي بإلغاء مادة (الإسلام دين الدولة التركية)، وفي نفس العام أيضاً استخدمت الحروف اللاتينية بدل الحروف العربية في الكتابة، وفي عام (1935)م، جرى تبديل يوم العطلة الأسبوعية من الجمعة الذي له قدسية في الدين الإسلامي إلى عطلة نهاية الأسبوع الأوروبية يوم الأحد، ولم يكتف بذلك بل أمر بترجمة القرآن الكريم إلى اللغة التركية ، كما أجبر المؤذنين على الأذان باللغة التركية بدل العربية (النعيمي،2006: 99-107).

وحول إلغاء الخلافة والاستقلال قال أتاتورك في خطاب له: إن هدفنا الأساسي هو أن تحيا الأمة التركية بكرامة وشرف ، ولا يتحقق هذا الهدف إلا إذا بلغنا الاستقلال التام ، والأمة المحرومة من الاستقلال أياً كانت ثروتها و رفاهيتها لا تستحق أن تنظر إليها الإنسانية إلا كأمة مستعبدة ، إن الأمة التي تقبل حماية دولة أجنبية وسلطانها، تعترف بأنها متجردة من المزايا الإنسانية وأنها عاجزة و متداعية، ولا يمكن للذين لم ينحدروا بعد إلا هذا الدرك أن يرتضوا سيداً أجنبياً، والأتراك يحبون الشرف و الاحترام الذاتي، فأولى لمثل هذه الأمة أن تفنى من أن تقبل العبودية، إن الاستقلال أو الموت يجب أن يكونا شعار أولئك الذين يريدون **خلاصاً حقيقياً** لأمتهم". (الخزندار،2010: 12).

4- سياسة أتاتورك تجاه مملكة نجد والحجاز:

انطلقت السياسة الخارجية التركية فترة كمال أتاتورك تحت شعار (سلام في الداخل، سلام في الخارج) لم يكن هذا الشعار يعني إغماض الطرف عما يجري خارج الحدود بقدر ما عنت الانسحاب من الشرق و التوجه إلى الغرب.(رضوان، 2006 :75).

فقد كان مشروع الأتاتوركية كما أراده أتاتورك، هو الانفصال عن التراث الإسلامي بعد محاولات الانفكاك منه في عصر التنظيمات، وخلال فترة حكم الاتحاد والترقي للانخراط مع الغرب، وكانت العلمانية اللائكية[1] المكون الرئيس في مشروع الكمالية للتواؤم مع الغرب ، في ارتباطها بالأفكار المؤسسة للأيديولوجيا الأتاتوركية المتمثلة في (المبادئ الستة) التي ذُكرت سابقاً. وفي مستهل هذه الفترة أعلنت تركيا تخليها عن حقوقها في ممتلكاتها السابقة في الأقطار العربية والبلقان، وجرى التركيز في تلك المرحلة على إصلاح الأوضاع الداخلية وتطوير العلاقات مع الأقطار الأوروبية الغربية. (الخزندار،2010: 32)

ففي خطاب لمصطفى كمال في عام (1923)م، تحدث عن مسألة الخلافة جاء فيها" علينا أن نتذكر منشأنا إذ عشنا أسعد لحظاتنا التاريخية، حينما لم يكن حكامنا فيها خلفاء " فقد كان يربط الخلافة بعلاقة الأتراك مع العرب، وفي هذا الصدد ينقل كونت سفورزا في كتابه عن مصطفى كمال قوله: " إن إخضاعنا العرب للنفوذ التركي، كان من أهم الأسباب المباشرة في تخلفنا". ويؤكد كلام سفورزا – الحديث المشهور لمصطفى كمال في أنقرة عام (1929)م، أكد فيه:" أيها السادة سأكون صريحاً وأعلن بصراحة، أننا شغلنا أنفسنا أكثر من اللازم مع خرافة الأخلاق، إذ رفعنا العالم الإسلامي إلى الضلال، الأمر الذي أدى إلى عداء العالم الإسلامي لنا".(النعيمي، 2012: 81).

لكن رغم هذا الانفصال عن العالم العربي والإسلامي، إلا أن أتاتورك وبعد تكون مملكة نجد والحجاز وملحقاتها، وإعلان الملك عبد العزيز آل سعود ملكاً عليها عام (1926)م، كانت تركيا من أوائل الدول التي اعترفت بها، وعلى أثر ذلك تم تبادل التمثيل الدبلوماسي، وبعد تبادل الزيارات بين مسؤولي البلدين تم عقد اتفاقية صداقة في عام (1929)م، وقد نظمت هذه الاتفاقية العلاقات بين البلدين، وقد شكلت سنة (1932)م، بعثة سياسية رسمية لزيارة عواصم الدول العربية والإسلامية، وكان من بين هذه العواصم أنقرة التي رحبت بالوفد السعودي (العلاف،2006: 9).

---

[1] **اللائكية:** حالة قانونية تهم الدولة وهي مبنية على الصراع، أما العلمنة فحركة داخلية عفوية تاريخية تهم المجتمع. لهذا السبب لا نجد في اللغة الفرنسية مرادفا لكلمة علماني أو علمانية. لا وجود لذلك الشخص الذي يتبنى العلمنة كموقف أيديولوجي أو سياسي. العلمنة إذن ليست موقفا سياسيا أو أيديولوجيا على عكس اللائكية. كما أن اللائكية هي تتويج جذري ونهائي لمسار العلمنة الذي شهده الواقع الفرنسي. وهي ما تأثر بها أتاتورك وعمل بها.(النعيمي،2012: 82)

ثالثاً:- السياسة الخارجية التركية تجاه المملكة العربية السعودية منذ الحرب العالمية الثانية حتى انقلاب (1961م):

1- فترة الحرب العالمية الثانية:

إن الرؤية التركية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، هدفت لحماية حدودها وصياغة أمنها بعيداً عن أن يكون لها وضعٌ توازني في البيئة الدولية، مما أدى إلى إهمالها ساحات التأثير الطبيعية المباشرة التي تتمثل في عمقها الاستراتيجي، ومركز القوي البديلة، فعملت على الانضمام إلى محور القوة الظاهرة في النظام الدولي الجديد، والمتمثل بالمحور الأطلسي كخيار استراتيجي، وهذا الانطباع كان كخيار في فترة الحرب الباردة، قد أدى إلى تأثير سلبي في رسم سياساتها الخارجية.(أوغلوا، 2010: 93).

فالابتعاد التركي عن الشرق الأوسط في العقود الماضية كان ابتعاداً قصدياً حيث انشغلت تركيا بالتوجه نحو أوروبا والغرب، ولكنها لم تتجاهل الشرق بالمطلق، بل كانت ترسم استراتيجياتها مع الغرب في فترة الحرب الباردة، وقد انقضت مدة طويلة لتركيا في نظرتها إلى الشرق بعيون غربية، ولكن تغيراً ملوساً حدث في الربع الأخير من القرن العشرين إلا أنها لم تستطع صياغة رؤية تركية تجاه الشرق مستقلة عن الغرب.(محفوظ، 2009: 172)

ولكن الغرب لم ينظر إلى تركيا بجد، واعتبرها حليفاً تكتيكياً لا عضوياً، ويهدف من ذلك القيام بما يلزم من قبل تركيا تجاه الشرق الأوسط كون تركيا دولة جوار جغرافي ترتبط بالمنطقة العربية، لاسيما المملكة العربية السعودية. (الزبيدي،2012: 118)

بالإضافة إلى أن تركيا في تلك الفترة كانت تحمل تجاه الشرق الأوسط آثاراً من مشكلة السيطرة المطلقة إلى التخلي المطلق، مع قصور في التخطيط الاستراتيجي، وبتخلي تركيا عن كل الجسور السياسية والثقافية والاستراتيجية مع الشرق الأوسط من خلال اتباعها سياسة إدارة الظهر عن المنطقة بعد الحرب العالمية الأولى (أوغلوا، 32010: 80)

وهناك عاملان ساهما في إعاقة العلاقات التركية السعودية في تلك الفترة وهما: (اتيان محجوبيان وآخرون،2010: 100)

أ- اعتراف تركيا بـ (إسرائيل) في آذار (1949)م، و اعترافها بها اعترافاً قانونياً في عام (1950)م، حيث تأسست العلاقات الدبلوماسية على مستوى المفوضيات .

ب-تطور علاقات تركيا بالغرب، ومحاولتها ربط الدول العربية بنظام الدفاع الغربي، وعلى الرغم من انضمام تركيا إلى حلف بغداد الذي جمعها مع العراق، الدول العربية الوحيدة، إلا

أن بقية الدول العربية فضّلت عدم الانتماء إليه ، في حين ترأست مصر بزعامة عبد الناصر حملة قيادة المعسكر المناهض للأحلاف الغربية في الخمسينيات. بالإضافة إلى دخولها حلف الشمال الأطلسي عام (1952)م، حيث جعل الفتور عنوان العلاقة في تلك الفترة، (توفيق، 2003: 284).

وعلى الرغم من هذه الفجوة التاريخية بين (تركيا والمملكة)، إلا أنه ثمة أمر في فترة ما بين عام (1950)م، وحتي انقلاب عام (1961)م، على رئيس الحكومة عدنان مندريس الذي كان له دورٌ كبيرٌ في حالة التحول والإصلاح السياسي والديني. والذي دخل الانتخابات مرشحاً للحزب الديمقراطي سنة (1950)م، لقد كان برنامجه يطرح رؤية إسلامية ومن ضمنها عودة الأذان باللغة العربية، والسماح للأتراك بالحج، وإعادة إنشاء وتدريس الدين بالمدارس، وإلغاء تدخل الدولة في لباس المرأة. إلا أن هذه المرحلة لم تستمر حيث جرى التحريض عليه من قبل حزب الشعب الجمهوري، وإظهاره بالعداء لتركيا والدولة الكمالية أمام الشعب، حتى تم الانقلاب عليه عام (1961)م من قبل الجيش وإعدامه هو ومجموعة من الوزراء بالإضافة إلى اعتقال رئيس الجمهورية جلال بايار،(هلال،1999 :109- 110).

2- الفترة من انقلاب 1961 حتى انقلاب (1980م):

أ- انقلاب 1961 وتأثيره على السياسة الخارجية التركية:

شكّل انقلاب عام (1961)م، مرحلةً تكاد تكون بداية في تشكيل الواقع الحقيقي لبداية التحول والانفتاح لصالح التيار الإسلامي، الأمر الذي عزز من التوجه التركي، للمنطقة العربية، لاسيما المملكة، ورغم أن هذا الانقلاب استهدف التيار الإسلامي إلا أنه دفع باتجاه القوة الشعبية والجماهرية، للعمل علي التحشيد والتقدم. ولابدَ من القول أن هذه الفترة أيضاً شهدت تغيراً دستورياً، فقد تم إنشاء دستور جديد للبلاد (شالوخ، 2008: 10).

ب- الأزمة القبرصية والإصلاحات السياسية:

منذ استقلال قبرص في نهاية الخمسينيات بموجب معاهدتي زيوريخ ولندن، قام الصراع عليها بين تركيا واليونان، فحاولت تركيا التدخل في قبرص عام(1964)م في عهد عصمت اينونو، ولكن التحذير الأمريكي لتركيا من مغبة التدخل أدى إلى تهدئة الأوضاع. (السياسة الدولية. عبد الحي، 1997: 113).

فقد شعرت تركيا بخيبة أمل تجاه موقف العرب حيال قضية قبرص، إذ رات أن العرب لم يقفوا إلى جانبها في هذه القضية عام (1965)م، وأنها أصبحت معزولة دبلوماسياً، لذا أخذت تراجع سياستها الخارجية، لاسيما أنها لم تنل التأييد الذي كانت تتوقعه من الغرب في هذه القضية.

فحاولت تركيا بإظهار نوايا حسنة حيال المنطقة العربية، فما أن حدث عدوان (1967)م، حتى أبدت موقفها المساند للهرب من خلال رفضها السماح باستخدام القواعد الأجنبية الموجودة في أراضيها ضد العرب، وطالبت بانسحاب (إسرائيل) من الأراضي العربية.(توفيق،2003: 284)

ت- المواقف الرسمية والسياسة الخارجية:

أعلن وزير خارجية تركيا في عام (1965)م ،" أن سياسة تركيا تجاه القضايا ذات الاهتمام المشترك مع الدول العربية قد فهُمت بشكل غير صحيح وأعطيت مكاناً لوجهات نظر لم تتفق مع الواقع ، ووعد بتحسين وتصحيح العلاقات مع المنطقة" (المظفري،2010: 75).

ومع بداية حكم رئيس الوزراء(سليمان ديميريل) (1965)م، اتجهت السياسة التركية تجاه المملكة العربية السعودية والدائرة العربية والإسلامية بسمات عدة أهمها: (خورشيد،1999: 35)

أ- عدم التدخل في النزاعات العربية، والصراعات الإقليمية كالحرب العراقية الإيرانية.

ب- التوجه نحو إقامة علاقات إقليمية متوازية مع الدول العربية على غرار علاقاتها مع إسرائيل وإيران.

ويظهر ذلك جلياً في حديث الرئيس التركي جودت صوناي (1966-1973)لأحد المسؤولين في جامعة الدول العربية "أن مشاكل تركيا المتعددة حالت في الماضي دون الانفتاح على الخارج ، ولم تستطع نتيجة لذلك أن تتجه نحو توثيق علاقاتها بدول العالم، ولا سيما الدول العربية ، إلا أن تركيا استطاعت في السنوات الأخيرة بعد أن عالجت معظم مشاكلها الداخلية، ملء الفراغ الذي كان موجوداً في علاقاتها مع هذه الدول ، واتجهت إلى تعزيز هذه العلاقات، وقد وضعت الحكومة التركية هذا الهدف نصب عينيها ، وهي تعمل على تحقيقه بدليل زيارتي لكل من باكستان وايران وتونس وليبيا و السعودية وأخيراً العراق و أفغانستان، وهذا مثل واضح للسياسة التي تنتهجها تركيا إزاء العالمين العربي و الإسلامي". (المظفري، 2010: 77-79)

وفى مطلع عام (1966)م زار وفد رسمي تركي المملكة العربية السعودية وكان يحمل رسالة من الرئيس التركي جودت صوناي ومن رئيس الوزراء سليمان ديميريل للتأكيد على الوقوف دائماً إلى جانب الأمة العربية في قضاياها العادلة وقال أننا نرقب مساعيكم القيمة الرامية إلى إحلال السلام والأمن في ربوع الشرق الأوسط. (شالوخ،2008: 10)

وفى نفس العام زار الملك فيصل بن عبد العزيز تركيا لحضور مؤتمر دولي، حيث كانت تلك الزيارة الوحيدة من قبل السعودية في القرن العشرين.

وقد رأى البعض أن الاتجاه الجديد في السياسة التركية في تلك الفترة يرجع إلى عدة أسباب تأتي في مقدمتها:(المظفري،2010: 70)

أ- انعكاسات الأزمة القبرصية.

ب- انتكاسة المشروع القومي العربي بعد الحرب العربية الصهيونية سنة (1976)م.

ت- التحول الذي طرأ على سياسة الاتحاد السوفييتي (السابق) تجاه تركيا.

ث-حاجة تركيا إلى الأسواق العربية.

ويرى الباحث أن تلك الزيارات تجاه المملكة العربية السعودية والأقطار العربية والإسلامية، لم تكن إلا لوجود تغير رسمي في السياسات التركية تجاه المملكة والمنطقة العربية، وما أفرزته تلك الفترة من تحول في السياسة الداخلية التركية عقب إعدام رئيس الوزراء عدنان مندريس، والانقلاب الذي جري إلى أن وصول حزب العدالة إلى الحكم، لمعالجة الأخطاء والوقوف على التحولات الداخلية التركية، والتغير في المواقف والتي أفرزت الانفتاح على الشرق.

تعقيب:

شكلت اتفاقية لوزان عام 1923م حالة من الفصل في مصير الدولة العثمانية والتي تلاها بعد عامٍ واحد سقوط الخلافة العثمانية في كل أقاليمها، وهو ما أدي إلى اتباع سياسة إدارة الظهر بين الدولة الجديدة والتي كانت بقيادة مصطفي كمال أتاتورك وبين منطقة الشرق الأوسط والتي تلتها تحولات كبيرة في حالة الفتور في العلاقات العربية والتركية حتي سيتينيات القرن الماضي، وهو ما أدى إلي جدلية فكرية ونزعة قومية بين من كل من الطرفين، إلى أن جاءت فترة الستينات وما بعدها لتبدأ العلاقات بالتدرج للأفضل نتيجة متغيرات متعددة وهي كالتالي:

أ- الأزمة القبرصية كركيزة مهمة في التحول التركي تجاه المنطقة العربية.

ب- الثورة النفطية وما تلاها من متغيرات، والتي كانت من أهما الأزمة الاقتصادية التركية.

ت- المتغيرات الداخلية في البيئة التركية والرغبة في التحول والإصلاح على قاعد المصالح.

المبحث الثالث:- السياسة الخارجية التركية تجاه المملكة العربية السعودية من عام 1970 حتى عام 2002:

تمهيد:

شهد فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين حتى بدايات القرن الحادي والعشرين، تحولات كبيرة في البيئة الإقليمية والدولية، والتي أضفت إلى تشكيل النظام الدولي الجديد، بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، وانتهاء الحرب الباردة، والتي تزامنت مع حربي الخليج الأولي والثانية، في ظل تحولات داخلية جوهرية في تركيا وتأسيس الجمهورية الثانية، حيث كانت تركيا منطقة ساخنة ومؤثرة في مسرح الأحداث. من خلال ما سبق فإن الدراسة ستسلط الضوء، على تأثير هذه الأحداث في التوجهات التركية للمملكة العربية السعودية.

أولاً: انقلاب 1971 والتغير في السياسة الخارجية التركية:

بعد وفاة الرئيس التركي جمال غورسيل عام (1966)م ، تم انتخاب رئيس الأركان آنذاك جودت صوناي رئيسًا للجمهورية كمرحلة انتقالية، حيث كانت الأوضاع السياسية للبلد تعيش حالةً من التدهور، وبعد التوافق بين الأحزاب، جرت الانتخابات في عام (1969)م، ففاز حزب العدالة وفشل حزب الشعب، فتحرك أنصاره من العسكر فاستولوا على السلطة في (1971)م ، وبعد أن خلت الساحة لحزب الشعب أعلن عن إجراء الانتخابات في عام (1973)م، كما تم إلغاء حزب النظام الوطني بزعامة نجم الدين أربكان في الوقت ذاته، وبعد صراع بين القوميين واليسارين اضطر رئيس الوزراء سليمان ديميريل إلى تقديم استقالته (أبو داير، 2012: 73) .

حيث إن هذه المرحلة اتسمت بعدة ملامح أساسية وهي: (هلال، 1999: 126).

- عودة الحياة السياسية للأحزاب.
- صعود التيار الإسلامي وحضوره في الساحة بقوة.
- التردي الاقتصادي وأزمة النفط، والذي دفع تركيا لتحسين علاقاتها مع العرب لاسيما الدول النفطية.(هلال، 1999: 126)

1- المتغيرات في السياسة الخارجية التركية:

في عام (1972)م، طرأ تحسن ملحوظ على علاقات تركيا مع المملكة العربية السعودية، وتوثيق علاقاتها مع أقطار الخليج العربي .ففي حرب (1973)م كان الموقف إيجابياً حيث أكدت تركيا على ضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة من أجل تحقيق سلام عادل وشامل ودائم في منطقة الشرق الأوسط ، كما أخذت تركيا تقلص علاقاتها السياسية و الاقتصادية مع إسرائيل، بالإضافة إلى إقامة مشاريع مع عدة دولة عربية.(توفيق،2003: 285)

وبالمقابل وقفت المملكة العربية السعودية والعرب و المسلمون إلى جانب تركيا بعد تدخلها عسكرياً في قبرص عام (1974)م، وبعد حظر تصدير السلاح إليها، وتقديم الدعم المالي من قبل السعودية لتركيا، فاندفعت تركيا لتأييد القضايا العربية والمساهمة بفعالية في معظم نشاطات رابطة العالم الإسلامي التي أنشأت عام (1974)م، كما قامت بتنظيم اجتماع وزراء خارجية الدول الإسلامية في إسطنبول عام (1975)م، (الحضرمي، 2010: 212)

شهدت هذه المرحلة تقارب تركي سعودي فقد شاركت تركيا في المؤتمر الإسلامي الذي عُقد في جدة في عام (1972)م. وبعدها قدمت المملكة العربية السعودية المنح والهبات لتركيا، حيث إن جهود المملكة كانت حاضرة في تمكين عضوية تركيا في المنظمة.(توفيق،2003 :286)

وقدمت المملكة لتركيا في عام (1979)م، هبات بقيمة (1.5) مليار دولار للخروج من أزمتها الاقتصادية وقد لاقي ذلك ترحيباً عربياً ومباركة أمريكية.(رضوان، 2006: 151)

هناك ثلاث عوامل ساهمت في تطوير هذه العلاقات بين البلدين: (لبكي، 2006: 53-54)

أ- تأثير زيادة أسعار النفط، حيث أدى ارتفاع أسعار النفط منذ عام (1974م)، إلى التأثير على الاقتصاد التركي، مما أوقع الضرر بالاحتياطي التركي من العملة الصعبة ، وبالنظر لكون تركيا تنتج (20 %) فقط من احتياجاتها النفطية، وهي نسبة لا تغطي كامل احتياجاتها من النفط مما دفعها إلى تطوير علاقاتها مع الأقطار العربية المصدرة للنفط. فقد اعتبرت فالسعودية من أهم الدول بالنسبة لتركيا في وقتها.

ب- إن فرض الحظر العسكري من قبل الكونغرس الأمريكي على تركيا عام (1975م)، إثر احتلالها للجزء الشمالي من جزيرة قبرص، أدى إلى إضعاف القدرة القتالية للجيش التركي.

ت- أزمة الصواريخ الكوبية التي جعلت تركيا تدرك بعدم صدق النوايا معها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا في الدفاع عنها إن " زيارة الملك عبدالله ومرحلة جديدة، فيما يلي ترجمته.(الحضرمي،2010: 392)

من جهته يقول داوود دورسون لقد كان للمملكة العربية السعودية فضل كبير في تطوير علاقاتنا مع الشرق الأوسط، إذ إن الشرق الأوسط كان مقسوماً خلال الحرب الباردة إلى قسم مؤيد للغرب وقسم آخر مؤيد للاتحاد السوفييتي، وطبعاً كان من الأسهل بالنسبة لتركيا إقامة علاقات مع الدول المعتدلة المؤيدة للغرب وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية المعروفة بعلاقاتها الجيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية".(صحيفة يني شفق، موقع الكتروني: 2006)

ثانيا:- انقلاب 1980 حتى نهاية الحرب الباردة:

1-: انقلاب عام (1980)م:

دبرت القيادة العليا للجيش بقيادة الجنرال كنعان أفرين[1] انقلابًا سلميًا. جاء الانقلاب بعد تجدد قتال الشوارع بين اليساريين والقوميين، وقام بحل البرلمان واعتقال قيادات سياسية والعمل بموجب دستور مؤقت للبلاد. (شالوخ،2008: 18)

شهدت الفترة بعيد انتخابات عام (1979)م حالة من الحراك في رئاسة الحكومة والتحالفات التي كان حزب السلامة الوطني برئاسة أربكان جزءًا منها، سواء من خلال تحالف أجاويد معه، أو ديميريل، وهذا الأمر لم يرق للعسكر الذي قد تغاضى عن أي عمل، إلاَّ أن يكون التحالف مع الإسلاميين الذين عبروا صراحة عن مطالبهم بالإلغاء العلمانية والعودة إلى حكم الشريعة، مما حدا بالجيش بتوجيه رسالة لزعيمي الحكم بضرورة تسيير الأمور، مما أدى إلى تدخل رئيس الأركان كنعان أفرين الذي أعطى أوامره بالانقلاب. (أبو داير،2012: 75)

وبموجب هذا الانقلاب تكونت جمعية تشريعية، لتقدم صورة دستور جديد عام (1982)م، والذي أدى إلى تعديلات جديدة على دستور (1961)م، إذ ركز السلطة بيد السلطة التنفيذية وزاد من سلطات رئيس الجمهورية، ومجلس الأمن القومي.(هلال،1999: 143)

2-: المتغيرات الجديدة والجمهورية الثانية (العثمانية الجديدة):

لم يكن الانقلاب هذه المرة كانقلاب(1961 ،1971) بل كانت فيه الدروس الكثيرة لدى السياسيين الأتراك، وكذلك الجيش، فقد شرعت مرحلة مراجعة السياسات وتغير الوجهات، في هذه الفترة الانتقالية التي قادها الجنرال أفرين إلى أن تمت الانتخابات وانتخابه رسمياً ليكون أوزال رئيس الحكومة في وقتها، فقد صاغ رؤية جديدة للبلاد، تحمل التوازنات والدولة القوية والعقلية الشخصية المدبرة المغامرة لأوزال، هذا بالإضافة الى ظهور تيارات جديدة علي الساحة تطالب بالعودة للأمجاد والدولة العثمانية، وأخرى تطالب بالتمسك بالكمالية.

---

[1] كنعان ايفرين Kennan Evren ، هو رئيس تركيا السابق وكان منفذ الانقلاب العسكري الدامي في عام 1980، ولد بتاريخ 1917/7/17 وتوفي بتاريخ 2015/5/10 في مستشفى غاتا العسكري في أنقرة بعد تدهور حالته الصحية/ في عام 1980 قاد كنعان ايفرين مجموعة من الضباط لشن انقلاب عسكري في البلاد ، حيث كانت أهداف ومبادئ الانقلاب هو الحفاظ على المبادئ الأساسية التي وضعها أتاتورك لتركيا ، وكان المبدأ الرئيسي من هذه المبادئ هو مبدأ الفكر الكمالي، حيث كان يعتقد كنعان ومن معه بأن أسباب سقوط الدولة العثمانية عسكريا هو ارتباطها بالفكر العربي والإسلامي، ولذلك كان يخشون من صعود التيار الإسلامي في الحكم مرة أخرى بالانتخابات التركية ، وقيل بأن الولايات المتحدة الأمريكية كان لها يد في دعم هذا الانقلاب خاصة بعد أن فقدت الحليف الرئيسي لها بعد قيام الثورة الإيرانية في عام 1979.(الجزيرة للدراسات، موقع الكتروني:2008)

في ظل هذه الفترة بدأ يسود مصطلح العثمانية الجديدة، من خلال العودة إلى العهد التاريخي، تحتم عليها القيام بدور حيوي و فعال في محيطها الإقليمي الواسع .وقد رافق هذا النهج إطلاق فلسفة جديدة في الداخل تمثلت فيما سُمي بالجمهورية الثانية التي تطالب بتعميم كامل للديموقراطية والمحافظة على الأقليات والحريات وتغليب الصبغة المدنية على العسكرية. (الحضرمي، 2010: 396-397)

وساد صراع مرير بين الكمالية الملتزمة و الجمهورية الثانية فتشدد العسكريون والقوميون، وبدا الجمهوريون الجدد في الحشد والمناورة لصياغة أوراق للعب بها، ساعدهم في ذلك أن المجتمع التركي قد طرأ عليه تغيراً في الاتجاهات والأفكار والرؤي الدينية والفكرية والاقتصادية، مما خلق نوعاً من الاضطرار لمراجعة الأسس الكمالية داخلياً وخارجياً (نور الدين، 1997: 19).

وهكذا تبدل الصراع الداخلي في تركيا وأخذ نفوذ التيار الإسلامي يتجذر، وقد أثرٍ ذلك بطريقة أو بأخرى على مجمل التطور الاجتماعي والثقافي والحضاري فيها، إضافة إلا أن العثمانية الجديدة أثارت مشاكل جوهرية جمة، فقد فسرها الأرمن بأنها إحياءً للمشروع الطوراني، والصرب لم يخفوا تخوفهم بينما شعر الروس أنها محاولة لتفكيك روسيا الاتحادية، أما العرب فقد اعتبروها حنينا للهيمنة السابقة، أكد الإيرانيون أنها إحياءً للصراع الصفوي- العثماني. كل ذلك شكل عائقاً أمام تركيا، لأن تصبح القوة الإقليمية التي تريد (الحضرمي، 2010: 396-397).

3- الرؤية الأوزالية والإصلاحات السياسية:

ويمكن تلخيص العناصر المشتركة بين تيار النزعة العثمانية الجديدة ، في مرحلة الحركة الإصلاحية، وبين الاتجاه الذي يمثله أوزال[1] كما يلي: (أوغلوا، 2010: 108)

أ- إعادة بناء الدولة بشكل يتلاءم مع الوضع الدولي القائم.

---

[1] **توركت أوزال:** اقتصادي ليبرالي، بدأ مهندسا للسدود في ستينيات القرن الماضي، قبل أن يأخذه العمل السياسي إلى قمة هرم السلطة في الدولة التركية بعد أن وجد فيه قادة انقلاب عام 1980 الشخصية الأفضل لتولي الحكم وسط مناخ إقليمي ودولي مضطرب، ليكون عهده زمن هدنة في صراع الهوية بين الإسلاميين والعلمانيين. حمل أوزال المبادئ الإسلامية بنفس قدر التزامه بالعلمانية الغربية، وبقدر ما كان مرتبطا شخصيا أو من خلال عائلته بالطريقة النقشبندية الصوفية، فإنه تعلم من الجامعات الأميركية التي درس فيها نمطا علمانيا يبقيه في خانة المخلصين للجمهورية الكمالية.

وحتى الآن ليس من اليسير تفسير ذلك، ف أوزال كان يمارس طقوسا دينية مثل الصلاة وأدى فريضة الحج ثلاث مرات وكان عضوا في حزب السلامة الوطنية الإسلامي، ومع ذلك تولى رئاسة الوزراء والجمهورية على التوالي لنحو عقد كامل من غير صدام مع الجيش ولم ينه حياته السياسية غير وفاته، بل إنه برز سياسيا في عهد انقلابي عام 1980، وكأنه كان مطلوبا منه وله أن يكون موجودا في ذلك الوقت حصرا. (المظفري، 2010: 104).

ب-العمل على تشكيل هوية سياسية و ثقافية، مع الأخذ بعين الاعتبار تأثير الموجة القومية، التي وصلت إلى حد تهديد وحدة الدولة.

ت-تبني موقف انتقائي يحاول أن يوائم بين القيم الغربية والقيم التقليدية، في إطار البحث عن ثقافة سياسية جديدة. على سبيل المثال، يمكن أن نجد ذلك في محاولة نامق كمال إعطاء معنى جديداً للنظام البرلماني الغربي، باستخدام مصطلحات إسلامية، وفي محاولة أوزال الربط بين خطابات النظام العالمي الجديد و القيم التقليدية.

ث-العمل على التكامل مع النظام الأوروبي الذي تشكلت بنيته السياسية بانعقاد مؤتمر فيينا عام (1815) م، والذي تزامن مع عهد التنظيمات (الإصلاحات) العثمانية. ومحاولة التكامل مع نظام الاتحاد الأوروبي الذي دخل في عملية من التكامل الداخلي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

ج- العمل على إيجاد سياسة منسجمة مع بريطانيا، التي تصاعدت كقوة عظمى في نظام توازن القوى الذي جلبه مؤتمر فينا، والبحث عن سياسة منسجمة مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي اكتسبت وضع القوة العظمى الوحيدة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

في ظل المتغيرات الجديدة في الساحة الداخلية التركية لم تكن هذه الفترة تخلو من تغير في السياسة الخارجية تجاه السعودية، فقد جاءت متغيرات إقليمية تدفع للحضور التركي في المنطقة لوجود صراع في دول الجوار الجغرافي الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988)م، فقد كان لتركيا دورُ الوسيط في هذه الحرب التي كانت تهدد أمن الخليج العربي، الذي أنعكس على سياستها الخارجية، حيث كان لها جهد دبلوماسي عقب الحرب بعد القطيعة بين السعودية وإيران، بالإضافة إلى مشاركة تركيا بجلسات منظمة المؤتمر الإسلامي، لكن عندما طلب منها إرسال وحدات بحرية لتأمين الملاحة في الخليج رفضت ذلك خوفاً على مصالحها، كما أنها تريد الحفاظ على مبدأ الحياد، (العلاف،2006: 18-19).

لقد كان العامل الاقتصادي بالنسبة لتركيا لا يغيب عن الساسة للاستفادة من النفط الخليجي والمقدرات فقد بلغت حجم الواردات والصادرات بالزيادة في هذه الفترة ذروتها وأخذت بالزيادة. يمكن القول أن هذه الفترة كانت السياسة الخارجية التركية تندرج تحت الطابع الأمن والعسكري، في إطار التعاون مع المملكة تجلى فيها البعد الاقتصادي، في الصناعات العسكرية، حيث أثرت عقلية الجنرال في تلك المرحلة التي كانت تريد صياغة إنتاج حربي وعسكري وتصدير السلاح.

ففي هذا الإطار كانت المنطقة جزءاً من السوق العسكري التركي، حيث تم التعاون وتوقيع الاتفاقيات والصفقات، فشهد عام (1983)م، بيع أسلحة خفيفة تركيا للملكة بالإضافة إلى الذخائر،

واستقدمت تركيا عدداً من العساكر للتدريب في هذه الدول، كذلك في عام (1984)م قد طورت تركيا طائرات F16 برأس مال خليجي وبخبرة أمريكية، وقد رأت تلك الطائرات النور (1989)م، (العلاف، 2006: 16).

ثالثاً:- الفترة من حرب الخليج الثانية و(نهاية الحرب الباردة) حتى عام(2002)م.

1- المتغيرات الإقليمية والدولية:

شهدت أواخر الثمانينات و بداية التسعينيات من القرن العشرين تغييرات كبيرة في النظام العالمي، حيث انتهاء الحرب الباردة وانتهاء نظام القطبين وظهور نظام أحادي القطبية المتمثل بالولايات المتحدة الأمريكية، وبهذا زال أحد أكبر مصادر التهديد لتركيا وتحررهم من القيود التاريخية التي حكمت دولتهم خلال تاريخها الحديث (أحمد، 2010: 27)

فقد ظهرت على السطح الصحوة الإسلامية في العالم العربي والإسلامي، فكانت تركيا في قلب الصحوة حيث بروز التيار الإسلامي وبقوة على الساحة، الذي اصطدم بالدولة والمؤسسة العسكرية (حزب الرفاه الإسلامي)، بالإضافة إلى الثورة الإسلامية الإيرانية التي أفرزت ولاية الفقيه ذو المرجعية الأيديولوجية. وفي ظل النظام الدولي أحادي القطبية الذي طرح رؤية جديدة للمنطقة تمثلت بفكرة (صراع الحضارات) حيث شكلت تلك الصحوة حالة من الخوف لدى الأمريكيين، ليظهر بحث آخر يتكلم عن نهاية العالم،(أوغلو، 2010: 162).

وبهذا حدث تأثير واضح في السياسة الخارجية التركية و لاسيما المنطقة العربية، حيث إن المنطقة بدأت تتغير جيبولوتوكيا، وبدى يطفو على السطح مصطلح الشرق الأوسط الجديد و الذي يضم كل من الدول المحورية تركيا، السعودية، إيران (توفيق،2003: 290).

2- الرؤية السياسية التركية للسعودية إبان حرب الخليج الثانية:

لم تكن حرب الخليج محصورة بين العراق والكويت، بل كان لبعض الدول الكبرى دورٌ كبيرٌ في إشعال فتيلها (1990)م، فقد كانت ردة الفعل التركية في بادئ الأمر متأنية لعلاقاتها الجيدة مع العراق والكويت، لكن تغير الموقف التركي بعد التوافق الدولي وقرارات مجلس الأمن، فأغلقت تركيا أنبوب النفط العراقي وحشدت أكثر من 100 ألف جندي، على الحدود العراقية، وفتحت أراضيها ومنشآتها للقوات المتحالفة، وشاركت في التحالف بثلاث قطع بحرية، الذي أتاح استخدام القوة ضد العراق (العلاف،2006: 21).

شرعت تركيا في هذه الفترة بسياسة خارجية مختلفة عن أي وقت مضي، حيث سادت حالة التوازن بين الشرق والغرب في تلك الفترة، وكانت حرب الخليج الثانية نقطة تحول تجاه المملكة العربية السعودية والعالم الإسلامي، أتخذ أوزال قرار الحرب في بيئة صعبة وحساسة حيث

كانت المعارضة قوية، لقرار الدخول في الحرب واعتبر ذلك خروجاً عن الرؤية الكمالية، ولكن حنكة القائد كانت قد سبقت، في ضل الاتصالات السرية التي أجراها بين الولايات المتحدة الأمريكية والدولة العربية المركزية المؤيد للقرار، واتخاذ قرار حرب أعتبره حالة مصيرية في العلاقة في المشرق العربي، وقد كان هذه القرار يحظى بقبول إقليمي ودولي فقد أيدت المملكة العربية السعودية هذا القرار، وصوت البرلمان على القرار بالدخول عسكرياً والإمداد اللوجستي للقوات، مما أدى إلى استقالة كلٌ من وزير الخارجية ووزير الدفاع، للتعبير عن رفضهم للقرار،(محفوظ،2010: 51-53).

وقد عبر الرئيس أوزال عن التوجه المستقبلي لبلاده أثناء حرب الخليج بالقول: "بعد انتهاء هذه الحرب لن يعود الشرق الأوسط إلى ما كان عليه إذا ما أخذنا في الاعتبار كل الحقائق التاريخية في المنطقة، فقد يكون بإمكاننا جلب السلام إلى المنطقة وأرى أن على القوة الأخرى من خارج المنطقة أن تسهل لنا هذه المهمة، نحن مستعدون لتنفيذ كل المشاريع التي تعيد بناء المنطقة اقتصادياً مثل مشاريع تنمية الموارد المائية بما فيها طريق إيصال مياه الأنهار التركية إلى شبه الجزيرة العربية في خطوط أنابيب تسير جنباً إلى جنب مع أنابيب النفط والغاز سيعتمد هذا التعاون الاقتصادي على إنشاء صندوق نقد من شأنه تسهيل عملية التنمية الاقتصادية، ويمكن إنشاء هذا الصندوق بالاعتماد على نسبة مئوية معينة من الفوائد النفطية إلى جانب مساهمات من الدول العربية الغنية".[1]

3- السياسة التركية تجاه المملكة السعودية والعالم العربي والإسلامي خلال فترة التسعينات:

-أدي انتهاء الحرب الباردة، والذي عزز من حضور تركيا كدولة أطلسية في مواجهة السوفييت في السابق إلى دور أكثر أهمية وشمولية وتعقيداً في البلقان والقوقاز وآسيا الوسطى والشرق الأوسط نحو التطلع إلى دور دولة إقليمية محورية تتوسط هذه الأقاليم الجغرافية المهمة.

-جعلت حرب الخليج الثانية (تركيا) عنصراً مهماً في منطقة الشرق الأوسط، فقد أفرزت دوراً تركيا مهمة في مسألة المياه ومشكلة الأكراد والأمن والنفط، فالمياه عنصرا مهم بالنسبة للسعودية، والنفط عنصراً مهماً لتركيا.

-الحوار العربي الإسرائيلي، والذي كان له دورٌ كبيرٌ في رفع العتب عن تركيا وبخاصيةٍ بعد توقيع اتفاقية السلام كامب ديفيد مع مصر، وهو الأمر الذي تساوت فيه تركيا مع العرب.

---

[1] مقال نشره أوزال في جريدة الشرق الأوسط اللندنية في 1991/12/17 نقلاً عن مصطفى بن عبد الحميد ثابت، العلاقات العربية- التركية بعد حرب الخليج: الطموحات الإقليمية والخيار الاستراتيجي الأطلسي، الفكر الاستراتيجي العربي العدد 41 تموز 1992 ص107- 121.

–تركيا بدورها شهدت تغييرات متسارعة في الداخل أهمها صعود التيار الإسلامي إلى الواجهة السياسية التركية، ويحظى بتأييد جماهيري كبير ويحتل المرتبة الأولى في الانتخابات البلدية والنيابية التي جرت في أعوام (1995م– 1996م)، وهذا العامل المستجد في الداخل التركي لابَد أن يكون له اعتبار ووزن في السياسة الخارجية التركية حيث يعمل التيار الإسلامي جاهداً للارتباط بالدائرة الحضارية الإسلامية. (خليفة، 1991: 131–140)، انظر ملحق رقم (5).

خاتمة:

لعبت البيئة الداخلية التركية دوراً كبيراً في التأثير على العلاقات التركية العربية سيما السعودية، والتي كانت لها دور بارز ومهم في العقل السياسي التركي سيما فترة الدولة العثمانية، نظرا لموقعها الديني، وكذلك في عهد الدولة الكمالية، نظراً لموقعها الاقتصادي، وكذلك علاقاتها الوطيدة مع الولايات المتحد الأمريكية، نظراً لارتباط تركيا مع الأخيرة فهذا كان له تأثير في العلاقات التركية السعودية رغم حالة الانفكاك عن المنطقة العربية. فقد اتبعت تركيا في عهد الدولة الكمالية سياسة إدارة الظهر للمنطقة العربية بعد سقوط الخلافة عام 1924، والذي عزز من الفجوة التاريخية بين تركيا والمنطقة العربية، إلا أن البيئة الداخلية التركية لم تتغير واقعيتها في انتمائها للشرق نتيجة الترابط التاريخي والديني والجغرافي، وفي هذا الإطار فقد تعاقب مراحل مختلفة على تركيا دفعتها للتغير في إدارة سياستها الخارجية، فلقد شكلت الانقلابات عامل دفع وتباين في فترات الحكم المختلفة بالتوجه نحو الشرق خاصة في ظل التغيرات الجزرية في النظام الدولي أثناء الحرب الباردة وحربي الخليج الأولي والثانية، وماتلها من أزمات اقتصادية فترة الستينات حتى السبعينيات من القرن الماضي، في ظل اكتشاف النفط في المنطقة والتي احتلت السعودية النصيب الأكبر منها، الامر الذي دفع بصانع القرار التركي من اتخاذ خطوات وقرارات بكسر الحدة في الانفكاك عن الشرق والتوجه له من جديد، على أسس مختلفة عن الماضي في ظل متغيرات إقليمية ودولية جديدة.

الفصل الثالث

الأهداف ومؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية التركية تجاه المملكة العربية السعودية

المبحث الأول:- الأسس والمرتكزات في السياسة الخارجية التركية تجاه المملكة العربية السعودية.

المبحث الثاني:– أهداف وأدوات تنفيذ السياسة الخارجية التركية تجاه المملكة العربية السعودية.

المبحث الثالث:– مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية التركية تجاه المملكة العربية السعودية.

الفصل الثالث:

الأسس والمرتكزات في السياسة الخارجية التركية تجاه المملكة العربية السعودية منذ عام (2002- 2015)م

مقدمة:-

شكل عام (2002)م نقطة تحول في السياسة الخارجية التركية في إقليمها العربي والإسلامي كما وفي البيئة الدولية، والذي عزز من حضورها تجاه المملكة العربية السعودية، فقد رسمت تركيا سياستها الخارجية على أسس تعزز الماضي والحاضر، وترسم ملامح مستقبل عبرت عنه القيادة الجديدة من خلال تطبيق مبادئ عامة للسياسة الخارجية، وحددت أدواتها وأهدافها بناءً على المعطيات السابقة، فكان للمملكة العربية عامل رئيس ومهم في هذه التحولات على اعتبارها، من أكبر الدول العربية، ومركزية اقتصادية، ودولة نفطية.

وهنا سوف يتناول هذا الفصل التحولات السياسية الداخلية ومدى تأثيرها على صياغة القرار التركي، ودور المؤسسات فيه في صناعة القرار تجاه المملكة العربية السعودية، ومدى أهميتها في التحولات، التي طرأت على تحسين العلاقات التركية مع إقليمها العربي، والتغلب على العقبات الداخلية، والمشكلات الأمنية في ظل رؤية إصلاحية، من خلال إصلاح الجهاز الإداري للدولة، والذي تشكل المؤسسة العسكرية عنوان السيطرة عليه، بدأت هذه الإصلاحات بالاقتصاد والذى اعتبر عنوان التغير أمام الشعب كمدخل لحل باقي المشكلات مع الجوار الجغرافي من خلال السياسة الصفرية.

المبحث الأول:- المرتكزات والأدوات في السياسة الخارجية التركية تجاه المملكة العربية السعودية.

تمهيد:

مثَّلت تركيا نموذجا حيوياً وهاماً، في توجهاتها الخارجية، تجاه علاقاتها مع الفواعل الإقليمية، والتي كانت عاملا مهما في التقارب التركي السعودي، لذلك سوف يتعرض هذا المبحث الأسس إلى الذي ارتكز عليها حزب العدالة والتنمية في ضوء البيئة الداخلية التركية، ومدى تأثيرها المباشر على صانع القرار في السياسة الخارجية لاسيما، تجاه المملكة العربية السعودية، لتحقيق المصالح التركية وأهداف الحزب وتطلعاته.

أولاً:- المرتكزات النظرية للسياسة الخارجية في ظل حزب العدالة والتنمية.

تعد البيئة الداخلية في الدولة ذات تأثير مباشر في عملية اتخاذ القرار سيما القرارات الخارجية، وما فيها من وقائع وضغوط ومصالح متعارضة، تؤثر بشكل مباشر على عملية اتخاذ القرار، فالبيئة الداخلية وما فيها من عوامل اجتماعية قائمة، وأوضاع سياسية متشابكة، في ظل النظام السياسي والأحزاب السياسية والجماعات الفاعلة في توجيه الرأي العام، بالإضافة إلي العوامل الجغرافية والسياسية والعسكرية تؤثر في تحديد السياسة الخارجية لدى صانع القرار في الدولة.(حسين، 2003: 119-120)

1- الرؤية السياسية والإصلاحات الداخلية لحزب العدالة والتنمية(تأسيس الحزب):

تأسس حزب العدالة والتنمية برئاسة رجب طيب أردوغان في أغسطس (2001) م، وجرى إشهار الأعضاء المؤسسين الذين كانوا (74) شخصًا، ليس من بينهم أحد من أعضاء البرلمان في حزب الفضيلة، وحول رؤية الحزب للتعلم من تجارب الماضي، يقول نائب رئيس الحزب للشؤون الخارجية: "إن الفهم الأعمق لصعودنا في الحياة السياسية التركية يستلزم النظر في كيفية تشكيل الحزب". لقد كان معظم مؤسسي الحزب أعضاء في حزب الرفاه بزعامة نجم الدين أربكان، وقد حاولوا كإصلاحيين، ومنهم عبد الله جول، وبولنت أرنج، ورجب طيب أردوغان، تغيير أسلوب أربكان وسياساته، وأبدوا رفضهم لبناء المواقف على الأساس الديني، فنحن في بلد علماني ومثل هذه الممارسات غير مقبولة، خاصة وعندما حُل حزب الرفاه ظل المحافظون بزعامة أربكان، والإصلاحيون الذين كان يقودهم عبد الله جول إلى أن حُل هو الآخر بقرارٍ من المحكمة الدستورية، (غول، 2013: 6).

إذن كان لابَد من الانقسام، فالحياة السياسية قد تغيرت والمشهد يتطلب مراجعات فشُكل حزب السعادة بقيادة رجاء قوطان وشكل الإصلاحيون حزب العدالة والتنمية الذين قرروا الانسحاب من الماضي، ولكن هذا لا يعني إنكار التجربة الماضية ولكن الإصلاحات السياسية جرت في إطار التغير والمرجعات على أساس الوضع القائم في تركيا، (التلولي، 2011: 45).

يعد حزب العدالة والتنمية حزباً سياسياً تركياً، يصنف نفسه بأنه حزب محافظ، معتدل، غير معادٍ للغرب، يتبنى رأسمالية السوق ويسعى لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، ذو جذور إسلامية لكنه ينفي أن يكون حزباً إسلامياً، ويحرص على ألاَّ يستخدم الشعارات الدينية في خطاباته السياسية، كما يقول إنه حزبٌ محافظ، ويصنفه البعض على إنه يمثل تيار "الإسلام المعتدل"، وهو الحزب الحاكم حالياً في البلاد، يرأسه أحمد داوود أوغلوا، (الغول، 2013: 101).

2-الرؤية السياسية الخارجية:

ينطلق الحزب في الرؤية السياسية في عدة معطيات تتيح له الرؤية البراغماتية التي تعطيه المجال للمرونة السياسية فهو حزب إسلامي يسير في دولة علمانية على الأسس الدستورية المحددة فيحاول عدم إظهار الصبغة الدينية في رؤياه، وأفكاره، ويؤكد علي حرية الأديان والمعتقدات كما في الإطار الدولي يؤكد على الحضور التركي في كل القضايا فيؤكد على التحالفات الدولية مع الولايات المتحدة الأمريكية، كما ويؤكد علي ضرورة الانضمام للاتحاد الأوروبي، وخلق التوازنات الدولية في ظل التوجه للدول الإسلامية والعربية التي تتعارض في منطلقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، إن المرونة العالية التي يلبيها الحزب تجاه البيئة الإقليمية والبيئة الدولية، تنطلق من عمق الرؤية السياسية للحزب، وبالتالي فإن الانفتاح علي الشرق لا يبديه الحزب على أنه بعداً أيديولوجياً في العلاقة أكثر ما هو جوار جغرافي وعامل اقتصادياً يجب علي تركيا استثماره في ظل الإصلاحات الاقتصادية الداخلية، وضرورة تقوية الروابط التاريخية والجغرافية والاقتصادية، (الرحاحلة، 2014: 53-57).

3- نظرية العمق الاستراتيجي:

لقد تجسدت السياسة الخارجية الجديدة ألا تكون تركيا دولة طرف في أي محور، بل هي دولة مركز في إطار موقعها الجغرافي والحضاري والتاريخي، والذي دفعها بصياغة مؤهلات وأدوات دبلوماسية واقتصادية وثقافية، والذي يعتبر أوغلوا أن تركيا تملك تلك المقدرات في إطار القوة الناعمة، التي عملت السياسة الخارجية علي تبنيها لاسيما في دول الجوار الجغرافي.(باكير وآخرون، 2009: 144)

كما يرى أوغلوا أن موقع تركيا الجغرافي يحتم عليها أن تلعب دوراً كبيراً في البيئة الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى العامل التاريخي الذي يحكم العلاقة في الجوار الجغرافي، فتركيا التي أصبحت الدولة الجناح أو الطرف التي مزقتها الحرب العالمية الأولي، لا يمكن أن تستمر أو أن تبقي على النهج السابق بل إعادة حضور فعال وقوي يساعد في النهضة (العشي، 2013: 55).

لذلك تعتبر تركيا مثالاً بارزاً في إعادة رسم إستراتيجيتها، تلبيةً لتلك المتغيرات وفق معادلة مغادرة الأطراف والاستقرار في مركز الأحداث، وهذا ما يلاحظ من خلال تنامي الدور التركي المستند إلى نظرية "العمق الإستراتيجي" (ملكاوي، 2013: 3).

فتركيا ترتبط بثلاث مناطق برية وهي البلقان والشرق الوسط والقوقاز تجعلها دولة قوية وفاعلة تؤثر في المحيط الذي يحيطه، ومعالجة حالة العزلة في الفترة السابقة ، فالتراكم التاريخي أيضاً يُحتم عليها أن تكون دولة مركز تقف على مسافة واحدة مع جميع الأطراف الإقليمية والدولية (العشي، 2013: 55).

وهنا: وفي إطار ظهور مصطلح العثمانية الجديدة أو التسمية (بالجمهورية الثانية) نتيجة التحولات الداخلية في تركيا والتغيير في الدستور الذي أطلق في مطلع الثمانينات من القرن الماضي، وقد تم توضيح تفاصيله في الفصل الأول، قد تم تداوله أيضاَ وتفعيله في عهد حكم حزب العدالة والتنمية من قبل المنظرين السياسيين، لا بتناوله في إطار الرؤية السياسية للأخير حيث هناك تحفظٌ عليه من قبل الحزب. فقد عورض في بدايته من قبل صانعي القرار في حزب العدالة والتنمية، ولكن تركت المساحة للإعلامين والسياسيين والمحللين، في التعامل مع الحزب على أساس الخلفية العثمانية، على اعتبار مرجعيته الإسلامية المحظورة في تركيا. هذا الأمر قد أثار جدلية كبيرة في البيئة الداخلية التركية واستغلاله من قبل المعارضة، والجماعات التي ترجوا عودة مفهوم الخلافة العثمانية.

لهذا سلّط بعض العلماء الضوء على النظرة التي رسمها أوغلو، في نظرته الخاصة بالديناميات الجيوثقافية في السياسة العالمية، وجادل بأن خطابه يستدعي "الجيوسياسية الحضارية" وليس العثمانية الجديدة. من خلال تأكيد الاختلافات الدينية ليس فقط بين تركيا والغرب، ولكن أيضًا مع بعض البلدان غير المسلمة مثل أرمينيا وإسرائيل. (الغول، 2013: 111)

هنا، أراد أن يوضح فكرة المعايشة بين الدول وجوارها وفق مفهومها الحضاري وقد أوضح أن الدين لا يعني بالضرورة أنه يلعب دورًا سلبيًّا، بل إنه يستخدم باعتباره أداة جديدة لتبرير ما يسمى

بالأهمية الجيوسياسية الاستثنائية" لتركيا. ومع ذلك، يجب ذكر أن هذا الاستثناء في فكر داود أوغلوا يقوم على هوية تركيا الإسلامية والتراث العثماني، اللذين يشكّلان معًا أُسس أفكاره حول دور تركيا كدولة مركزية" في السياسة العالمية، فالنظرة الجديدة لتركيا تسعي للمزاوجة بين البعد الحضاري والبعد الديني الذي لا يغفل الأغلبية المسلمة في تركيا.

ثانياً:- مبادئ السياسة الخارجية التركية:

تتطلب دراسة السياسة الخارجية التركية تجاه المملكة العربية السعودية تحليل "الأسس الفلسفية لسياستها الخارجية، وعلاقتها مع المنطقة العربية وتصوراتها للبيئة الإقليمية وقواعد التعامل والتوجه نحو الشرق في إطار الخطوط الواضحة للرؤية التركية التي تنسجم مع البيئة الداخلية ولا تتعارض مع البيئة الدولية" (معوض، 2009: 11) .

وقد تم صياغة الأسس الجديدة للسياسة الخارجية التركية، "وحسب مهندس السياسة الخارجية التركية أحمد داود أوغلو" رئيس الوزراء التركي الحالي حول المتغيرات التي ساهمت في إحداث تأثير بشكل مباشر في صياغة سياسة إقليمية تركية جديدة. في التعامل مع الجوار الجغرافي والبيئة الدولية من خلال الأسس الآتية: (القطوري، 2012: 15-20)، انظر ملحق رقم (6).

1- التوازن السليم بين الحرية والأمن، وهدفه تحقيق الأمن القومي ومواجهة مخاطر الإرهاب مع عدم تقليص الحريات، مقارنةً بالاستبداد في الأنظمة المحيطة بتركيا، والذي تعتبر ثغراً نموذجياً، لتعزيز موقعها الحضاري من حولها.

2- تصفير المشكلات مع دول الجوار، ويقصد به تحسين العلاقات مع سوريا وبلغاريا والعراق وإيران وروسيا، وتشكيل آليات للحوار الإستراتيجي مع تلك الدول على أعلى مستوي. حيث إن حقبة الماضي تحمل أعباء كبيرة بالنسبة لتركيا، ومنها الأزمة القبرصية، الدخول في الاتحاد الأوروبي، دول آسيا الوسطي، منطقة الشرق الأوسط (إدريس، 2009: 50).

3- التأثير في الاقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار، ويقصد به تأثير تركيا في البلقان والشرق الأوسط والقوقاز وآسيا الوسطى، وتظهر في هذا السياق لعب تركيا دور في أزمتي البوسنة والهرسك وكوسوفو، ومشكلة حزب العمال الكردستاني والأزمة السورية – التركية خلال عقد التسعينات. ويؤكد وزير الخارجية أن صورة سلبية وإدراك خاطئ وأزمة ثقة بين العرب وتركيا "تأطرت هذه الصورة السلبية في زعم الأتراك أن العرب قد واجهوا الدولة العثمانية وطعنوها في ظهرها، واعتبار العرب أن الأتراك قد احتلوا العرب لأربعة قرون." ولكن تركيا من خلال

سياستها الخارجية البرجماتية استطاعت أن تبني جسور للتواصل الفعال مع العرب (العشي، 2013: 57).

4- السياسة الخارجية المتعددة الأبعاد، ويعني الاتساق في السياسة الخارجية وعدم تعارض توجهاتها تجاه الدول والمنظمات الدولية، فتركيا تعمل على تدعيم علاقاتها الإستراتيجية بالولايات المتحدة في إطار حلف الناتو وفي إطار علاقاتها الثنائية، وكذلك تدعم علاقاتها مع روسيا والاتحاد الأوروبي، وفي الوقت الذي نجدها تدافع عن بعض قضايا العرب وفي مقدمتها حقوق الشعب الفلسطيني وتنتقد ممارسات إسرائيل الإجرامية، نجدها أيضاً تقيم علاقات إستراتيجية في مجالات عسكرية واقتصادية مع إسرائيل، دون أن يحدث ذلك تعارض أو عدم اتساق في سياستها الخارجية (صيدم، 2012: 150).

5- الدبلوماسية المتناغمة، ويعتمد هذا المبدأ علي تبلور حالة من التوافق والانسجام بين الإستراتيجية الكبرى للدولة والإستراتيجيات الصغيرة للشركات والأفراد والمؤسسات ومؤسسات المجتمع المدني. بحيث يتوافق سلوك اللاعبين من غير الدول –سواء شركات تركية أو جمعيات رجال أعمل– مع سلوك الدولة التركية وسياستها الخارجية. تركيا المنفتحة على أفريقيا والعرب من خلال حصولها علي عضوية مراقب بالاتحاد الإفريقي والجامعة العربية وتشكيل المنتدى التركي–العربي.، وعضويتها الكاملة في العديد من المنظمات الدولية، استضافتها للمؤتمرات والقمم الدولية مثل قمة الناتو ومنظمة المؤتمر الإسلامي، يصاحب هذا الانفتاح تفاعل موازي لمؤسسات المجتمع المدني التركية واتحادات المستثمرين، وجمعيات رجال الأعمال التركية مع الدول العربية والإفريقية والإسلامية بشكل متناغم مع توجهات الدولة وسياستها الخارجية (أوغلوا، 2010: 615).

6- أسلوب ديبلوماسي جديد، أي رسم خريطة جديدة لتركيا تجعلها مرشحة لأداء دور مركزي: وأن تكون دولة قادرة على إنتاج الأفكار والحلول في محافل الشرق ومنتدياته، رافعة هويتها الشرقية دون امتعاض، ودولة قادرة على مناقشة مستقبل أوروبا داخل محافل أوروبا ومنتدياتها من خلال نظرتها الأوروبية، وهذه الرؤية ليست موجهة للديبلوماسيين والسياسيين وحدهم بل للمثقفين أيضا، إذ أن الوصول إلى نتائج إيجابية في هذه الرؤية يعد أمراً مستحيلا دون إعادة تهيئة المثقف وتطويره في نموذج جديد (العشي، 2013: 58).

وبناء علي هذه الأسس فإن توفير الأدوات الضرورية لنجاحها يتطلب أيضاً إعادة توجيه البوصلة الفكرية لموقع تركيا وجعلها منسجمة مع عمقها التاريخي والحضاري والثقافي المتمثل

بالعالم الإسلامي، ومنه العربي، بعدما ابتعدت عنه منذ أن انهارت السلطنة العثمانية، وأصبحت جزءاً تابعاً للمنظومة الغربية (نور الدين، 2009: 7).

ثالثاً:- التدرج في التحول النظري للأسس والمرتكزات منذ تولي الحزب حتى الآن:

كما يمكن تحليل السياسة الخارجية التركية خلال فترة حكم حزب العدالة في ثلاث فترات مختلفة، بناءً على ثلاثة تحديات إقليمية ودولية منذ توليها الحكم، قد جعلت أمام صانع القرار في تركيا من إعادة صياغة بعض النظريات في إطار الواقع. كما ينظر إليها الباحثون: (يشلطاش وثلجي، 2013: 3-5)

الفترة الأولى: من حكم حزب العدالة والتنمية، تبنت النخب السياسية الجديدة نموذج سياسة خارجية جديدة أعطت الأولوية القصوى للتكامل والتعاون مع الدول الإقليمية، خاصة في مجالات الاقتصاد والدبلوماسية التي ستحوِّل السياسة الإقليمية من التفاهم المدفوع بالمصالح الأمنية المشتركة إلى علاقة أكثر مرونة ذات قيم مشتركة. فالسياسة الصفرية في هذه الفترة تعتبر بمثابة حجر الأساس في منهج السياسة الخارجية التركية، فأعادت صياغة أنشطتها الإقليمية في الشرق الأوسط، وتراجعت- تدريجيًا - عن الخطاب السياسي التقليدي للنخب البيروقراطية الأتاتوركية. ومع ذلك، مثّلت حرب العراق في (2003)م تحديًا مباشرًا لأولويات السياسة الخارجية الإقليمية التي تشكّلت في ظل مبدأ سياسة المشاكل الصفرية، فقوضت أعمدة خطابها السياسي بشأن النظام الإقليمي. فمن خلال استخدام الدبلوماسية متعددة المستويات والأبعاد على المستوى الإقليمي والدولي، ساندت تركيا باستمرار التكامل الإقليمي للعراق، ومحاولة الابتعاد عن الغرب والتوجه للشرق.

الفترة الثانية: عملت تركيا على تعميق علاقاتها مع الشرق الأوسط. وتزايدت "الاستقلالية الإستراتيجية" لتركيا في هذه الفترة تدريجيًا بفضل تنويع أنشطة السياسة الخارجية مع مختلف المناطق ومع ذلك، وجّه الحلفاء الغربيون انتقادًا لسياسة الانخراط الجديدة" التي اتبعتها تركيا، فضلاً عن الانتقاد المستمر الذي وجهته المعارضة المحلية تجاه ما اعتبرته "تغييرًا في المحور الجيوستراتيجي" وانصرافًا عن التحالف الطويل المنتظم مع الغرب(جونثان، 2010: 7-8).

الفترة الثالثة من حقبة حزب العدالة والتنمية، حدث تغير في كل من السياسة الخارجية التركية والدور الذي لعبته في السياسة الإقليمية. فمبدئيًا، كانت تركيا تخطط لتكثيف علاقاتها مع الدول العربية، وتحاول تحقيق نموذج "التكامل الإقليمي". وكان ذلك جليًا في الأنشطة التي تهدف إلى المزيد من التكامل في المنطقة، مثل إلغاء تأشيرات الدخول مع عدد من الدول العربية،

وتأسيس "مجالس تعاون استراتيجية رفيعة المستوى" مع الدول الإقليمية الرئيسة، وتكثيف التعاون الثقافي في المنطقة.

مما سبق يتضح للباحث التالي:

أ- أن اغلوا عندما رسم السياسة الخارجية التركية لم يكن يغفل الخلفية التاريخية لتركيا في علاقاتها مع جوارها الجغرافي سيما السعودية.

ب- استطاعت تركيا من لعب الدور الدبلوماسي المتناغم في علاقاتها مع جوارها الجغرافي وكانت السعودية جزء مهم من لعب هذا الدور خاصة في بداية تولي العدالة والتنمية للحكم.

ت- إن التوجه التركي للسعودية يخلق لها مزيداً من الفرص في تعزيز علاقاتها مع المنطقة العربية وهو من الأمور التي عززت حضورها في المنطقة.

ث- إن العامل الاقتصادي عاملاً مهماً في توجيه السياسة الخارجية التركية، وتري تركيا من الأهمية بمكان التقارب مع السعودية.

تعقيب:

حاولت تركيا في ظل القيادة الجديدة كسب ود من حولها من خلال اتباع سياسة تصفير المشكلات، وهو الأمر الذي أزال كثير من العقبات أمام صانع القرار التركي من لعب دور مهم في الإقليم من خلال تحقيق الدولة المركز(النموذج) وهو الأمر الذي تحقق إلى حداً ما في بعض جوارها الجغرافي ولم يتحقق في دوائر أخري من دوائر نشاط السياسة الخارجية التركية، لوجود كثير من العقبات تحكم هذه التوجهات ومن أهمها: الأمن القومي التركي، وعدم تقبل بعض الدول الدور التركي الجديد مثل العراق ثم سوريا بعد الثورة.

المبحث الثاني:- أهداف وأدوات تنفيذ السياسة الخارجية التركية تجاه المملكة العربية السعودية:

تمهيد:

كان لزاماً على السياسة الخارجية التركية المنغلقة على نفسها أن تستجيب للمتغيرات الجديدة بعد نهاية الحرب الباردة، إذ إن موقع تركيا الجيوستراتيجي على تقاطع طرق القوى والمناطق الحيوية في العالم، وإرثها التاريخي، دفعا تركيا إلى اتباع سياسة جديدة. لذا، بدأت السياسة الخارجية تتغير بإرادة سياسية بعد تولي حزب العدالة والتنمية الحكمَ، ويعتبر الهدف الرئيس من السياسة الخارجية الجديدة هو تحقيق الأمن والاستقرار والسلام للجميع، والتطور الاقتصادي والانفتاح على العالم.

أولاً:- الأهداف:

1- الأمن القومي:

إن مفهوم الأمن القومي هو مفهوم مركب، وتلخيص مركب لمجمل العلاقات التي تدخلها دولة ما، أو مجموعة من الدول، انطلاقاً من حماية مصالحها ومواجهة الأخطار التي تهددها. وللأمن القومي مكانة مركزية وأساسية في البعد الإستراتيجي سياسياً أو عسكرياً، وذلك لكونه محور السياسة الخارجية لأية دولة (الحضرمي، 2010: 67).

فالأمن القومي يُبنى على العقيدة الدفاعية، بالدرجة الأولي، والتي تتحدد في جوهرها بالبعد العسكري للدولة، والذي يتحقق في إطار الحماية والدفاع عن الإقليم، بحيث يصبح التنظير له من قبل صانع القرار في الدولة في إطار تحديد السلوك الجماعي للأفراد، ومدي رؤيتهم لمصالح الدولة. (العشي، 2013: 65).

وقد حدد قانون عام (1983)م مفهوم الأمن القومي: "الدفاع عن حماية الدولة ضد أي نوع من التهديدات الخارجية والداخلية للنظام الدستوري، والكيان الوطني، والوحدة، وكل المصالح والحقوق التعاقدية في البيئة الدولية على كل الأصعدة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية". ويأتي هذا المفهوم في إطار الطرائق التي تحددها السياسات العامة في الدولة التركية التي تحفظ مصالحها من خلال مقوماتها (محفوظ، 2012: 73).

ويري محفوظ: أن سياسات الأمن القومي التركي تتطلب من السياسة الخارجية العمل على تحقيق مجموعة من النقاط أهمها: (محفوظ، 2009: 178).

أ- التحالف مع الغرب، والمشاركة النشطة في سياساته واستراتيجياته الأمنية في المنطقة.

ب- التفاعل مع دول الجوار الجغرافي للحد من طموحات الأكراد السياسية والانقسامية، وذلك بهدف احتواء النزعة الاستقلالية لدى أكراد تركيا.

ت- بناء سياسات واستراتيجيات أمنية تهدف إلى تكوين إمكانات عسكرية قوية قادرة على حماية الوحدة الجغرافية للدولة، وتتضمن إقامة تفاعلات سياسية وإستراتيجية تمد تركيا بتقانة عسكرية، وتقدم لها ضمانات دفاعية في مواجهة المطالب الجغرافية المحتملة لدول الجوار الجغرافي.

هذا يعني أن صياغة تركيا، لأمنها القومي في إطار الجوار الجغرافي، ليس في إطار المواجهة بل الدفاع والحماية عن المصالح العامة، فقد شبه أوغلوا الجوار الجغرافي بالبيوت الخشبية، حيث اعتبر تدخل تركيا في أي مشكلة في الشرق الأوسط هذا لا يعني أن تكون طرف ثالث فيها وإنما وسيط يقف على مسافة واحدة من الجميع، في إطار المسؤولية المشتركة، فيعتبر أن هذه البيوت الخشبية إن شب في إحداها الحريق فإنه سيمتد إلى البيوت الأخرى، فالاحتواء للنزاعات في السياسة الخارجية يعبر عن حماية المصالح التركية (إدريس، 2009: 4-5).

لذلك ترى تركيا أن قضية المياه جزء لا يتجزأ من أمنها القومي والذي تناولته وثيقة للأمن القومي في عام (2005)م، على اعتبار نهري دجلة والفرات على أنهما نهران اثنان بحوض واحد.(نور الدين، 2008: 301-304)

حيث تحاول ربط علاقتها مع دول الخليج العربي لاسيما المملكة العربية السعودية بالمياه كجزء من الطرح التركي (مشروع أنابيب السلام)، والذي يغذى هذا المشروع بعض أجزاء في المملكة والتي تعتبره تركيا ورقة ضغط علي المملكة العربية السعودية لا في توجيهه السلبي بل في استثماره في معالجة ملفات المنطقة التي تنظر إليها (معوض، 2009: 31).

2-التكامل الداخلي:

يعد تحقيق التكامل الداخلي هدفاً من أهداف الأمن القومي في تركيا، والسياسة الخارجية تعزز ذلك من خلال زيادة التفاعلات الخارجية بهدف الحفاظ على وحدة تركيا في بيئتها الداخلية المجتمعية والأمنية والثقافية والاقتصادية، فالتخوف من أي انقسامات في التكوينات الاجتماعية يشكل هاجساً لدى صانعي السياسة التركية الخارجية خاصة في ظل وجود مشكلة الأكراد ومطالبهم بالانفصال. فالتكامل الداخلي يتطلب تبني إصلاحات سياسية واقتصادية، وتوسيع خيارات التنمية البشرية والثقافية، ويحتاج إلى تعاون إقليمي لحل المشكلات الإقليمية المتعلقة في الإرهاب والمياه والنفط والاقتصاد (محفوظ، 2009: 178).

فالنجاح التي حققها حزب العدالة والتنمية على الصعيد الداخلي جعلته يتطلع ويرنو إلى استثمارها على الصعيد الخارجي ،مما حقق الترابط والتفاعل بين البيئتين الداخلية والخارجية (حسين، 2010: 3).

3-المكانة الإقليمية " الدولة النموذج":

يذهب أوغلو في هذا السياق بإعادة تعريف تركيا كدولة مركز بربطها البعد التاريخي والجغرافي في الإقليم، أي تلك الدولة التي لا تحدد الأمن والاستقرار لنفسها فقط، بل توفر هذه العناصر للمناطق المجاورة لها، يأتي ذلك في إطار تحديد تركيا لدورها الريادي في الإقليم، لا على القاعدة السلبية في الدخول في حروب مع شعوب المنطقة، إنما في ضوء الجهد الدبلوماسي الوسيط المحفّز الذي يحفظ موقع تركيا كمركز بين دول الإقليم، وحضور دولي في البيئة الدولية والتي تشكل الولايات المتحدة الأمريكية عنصراً فاعلاً في تلك المنطقة(davutoglu,2008a,79).

ويربط الخطاب التركي بين الابتعاد عن سياسة المحاور من جهة وتعزيز مكانتها، وقدرتها على التفاعل من جهة أخرى بما يعزز موقعها، وقدرتها علي الوساطة وصناعة السلام، بما ينسجم مع فكرة إخراج تركيا من كونها بلداً جسراً أو مواجهة وعداوات، إلى بلد مركز على مسافة واحدة مع الجميع ذي دور فاعل ومبادر في كافة القضايا الإقليمية.(نور الدين،2008: 218-220).

وتركز السياسة الخارجية التركية على مفهوم النموذج ، وفي ذلك رسالة مزدوجة موجهة أولاً إلى الشرق الأوسط وآسيا الوسطى-جنوب القفقاس، وغيرها كبديل للنماذج السائدة لديها أو المقترحة محلياً. أما الوجهة الثانية للرسالة، فهي نحو الغرب الذي يرى ضرورة ماسة للتغيير الشامل في المنطقة الإسلامية.

ويرى الباحث أن الملف الإيراني يمثل نقطة جوهرية لتركيا تجاه المملكة، لأن الدور التركي لاحتواء التوجه الإيراني الذي يشكل خطراً كبيراً بالنسبة للملكة بشكل خاص والخليج العربي بشكل عام فإن المملكة بحاجة لجهد تركي بحكم علاقتها الجيدة مع الجانب الإيراني فهذا يؤدي بدوره حضور لتركيا في المنطقة وفق هذا المسار، بالإضافة لمركزية المملكة في المنطقة، وعلاقتها المتنفذة في الشرق الأوسط وموقعها الديني والاقتصادي، فهي بذلك تمثل مدخلاً تركيا تجاهها للتوافق حول ملفات المنطقة.

4- "تأمين الموارد والإمكانات" الاقتصاد السياسي:

شهدت تركيا إصلاحاتٍ غير مسبوقة على مستوى الدولة والمجتمع منذ تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في العام (2002)م وحتى الآن. وقد وصف المراقبون المستقلون وتيرة الإصلاحات هذه "بالثورة الصامتة". وساهمت الإصلاحات في زيادة الحضور التركي ونشاطه في العديد من القضايا المحوريّة في بيئتها الإقليمية، وشملت الإصلاحات مجالاتٍ مختلفة، فكان الاقتصاد بمثابة الجوهر لهذه الإصلاحات أو المنطلق الرئيس لتحقيق وزيادة ثقة الجمهور. فعملت على زيادة معدلات الاستثمار، وفي تحقيق الاستثمار كان لابَد لها من الاستفادة من جذب رؤوس الأموال الخارجية بشكل مباشر. (خولي،2011 : 13)

وهناك ربطٌ مباشرٌ في الخطاب التركي بين حل الصراعات وبناء السلام في المنطقة في اتجاه، تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي، بمعنى ربط اقتصاديات المنطقة ببعضها البعض، وبالاقتصاد العالمي، كمتطلب سابق في الاتجاه الآخر، حيث تشكل تنمية الاعتماد الاقتصادي المتبادل مكوناً أساسياً في رؤية الحكومة التركية تجاه الشرق الأوسط، إذ لا يمكن تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط إذا استمرت سيطرة الطابع الانعزالي على علاقات اقتصاديات المنطقة ببعضها البعض.(Davutoglu,2008,85)

فالاقتصاد السياسي محرك رئيس في السياسة التركية تجاه المملكة العربية السعودية فهناك من يربط التوجه التركي تجاه المملكة بالاقتصاد بدرجة رئيسية. ولو تحدثنا عن حجم الصادرات والواردات بين كل من تركيا والسعودية، نجد أنه ومنذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم وفى عام (2015)م أصبحت المملكة العربية السعودية، أكبر شريك تجاري لتركيا وقد بلغ حجم التباد التجاري بين البلدين في العام (2002)م (129) مليون دولار وبلغ عدد المشاريع المشتركة بينهما 36 مشروعاً وفق مؤشرات العام نفسه. وكانت القيمة الإجمالية للمبادلات التجارية بين البلدين في العالم (2003)م قد بلغت (1.2) مليار دولار وبلغت المستوى ذاته خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام (2004)م، وبالنظر إلى كون أسواق هذه البلدان أسواقاً ناشئة بالنظر، لأن لديها الرغبة والإرادة لتعزيز هذه الحركة التجارية. وبهذا تعتبر تركيا السوق السعودي سوق استثمار كبير (توفيق، 2008: 18-19).

ثانياً- أدوات تنفيذ السياسة الخارجية التركية تجاه المملكة العربية السعودية:

يرى أوغلو أن عملية التحول التاريخي الكبير، لتركيا بأن تصبح بلداً حكيماً، يتطلب منها تحقيق كثيرٌ من الرغبات والإحاطة بكل التوقعات، ويحتاج أدوات جديدة تفتقر إليها السياسة الخارجية التقليدية لتركيا، من أجل هذه الرؤية الكبيرة فإنه يتوجب على تركيا الاعتماد على ذاتها، أفراد ودولة وأمة، لحشد مواردها بما يخدم أهدافها في السياسة الخارجية إذا افتقرت إلى أدوات محددة لتلبية هذه الأهداف، فلابدَ من تطوير هذه الأدوات وتحسينها للوصول إلى ما تهدف إليه السياسة الخارجية (أوغلو، 2012: 5).

إن أدوات السياسة الخارجية التركية الجديدة، تتطرق إلى الجانب الدبلوماسي بشكل أكبر من أي وقت مضي، فهي تنظر إلى موقعها كمركز وجزء من التراث التاريخي والديني والحضاري، وفي إطار مراجعات الماضي فهو ينظر إلى الجانب العسكري بحدة في استخدامه في حل الخلافات الجوارية فهي دولة مركز تنظر لنفسها أنها ليست طرفاً في أي صراع مع دول الجوار الجغرافي. **وهنا يعرض الباحث أدوات السياسة الخارجية التركية تجاه السعودية وهي:**

1-الأداة الدبلوماسية "القوة الناعمة".

تبرز الأداة الدبلوماسية في العلاقات الدولية، كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية لدي الدولة. فهي أسلوب مرن قائم على التوافقية والإقناع، عوضاً عن اللجوء لأسلوب العنف. فالدبلوماسية فن وضع البرامج الدبلوماسية موضوع التنفيذ.(حسين، 2003: 125)

ولهذا فالسياسة الخارجية التركية تعطي اهتماماً كبيراً للأداة الدبلوماسية التي من خلالها تسعى لعلاج المشكلات بينها وبين الآخرين، أو بين الآخرين بعضهم البعض، وقد انتهجت تركيا مبدأ "تصفير المشكلات" مع جيرانها، والمبادرة لحل أي إشكالية قد تطرأ في العلاقات معها. وقد أكد أردوغان على أهمية السعي إلى التغيير وأهمية المبادرة ومبدأ "السبق بخطوة واحدة"، أي عدم انتظار تحرك الخصوم والبدء بتقديم مبادرات وخطوات تدلل على الاستعداد للتفاوض والحل السلمي، ويتفق هذا النهج المبادر مع تصور أوغلو، الذي يقدم طرحاً مغايراً لدلالات المبادرة، باعتبارها تعكس قوة الطرف المبادر لا ضعفه، حيث إن الضعف بعينه هو اعتبار جار ما غير موجود، واتباع دبلوماسية توتر بشكل دائم معه. كما أن الطرف الذي يستطيع استخدام المبادرة في العلاقات المتوترة، يظهر واثقاً من نفسه ومن قدراته (التلولي، 2011: 122).

فالقوة الناعمة والإرث الإستراتيجي للإمبراطورية العثمانية في الشرق الأوسط" يعتبر من أهم المبادئ التي بنى عليها أوغلوا سياسة بلاده الخارجية. فدراسته للبعد الثقافي في العلاقات

الدولية يحاول منه الاستفادة من الثقافة المشتركة بين العرب والمسلمين وبين تركيا في توسيع دائرة نفوذ تركيا وتأثيرها في محيطها الإقليمي. وهذا لا يتعارض البتة مع حفاظ تركيا علي علاقاتها وتحالفاتها الإستراتيجية بالولايات المتحدة ودول حلف الناتو وإصرارها علي الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.(نور الدين، الحوار المتمدن، موقع الكتروني:2011).

فقد عملت تركيا من خلال أداتها الدبلوماسية بالحضور القوي في المملكة العربية السعودية من خلال عقد اتفاقيات، ومواصلة الزيارات على كل المستويات الرسمية ومناقشة أوضاع المنطقة من (خلال النزول إلى الميدان) لتحقيق الدور الفعلي لتركيا في المملكة العربية السعودية، وطرح مبادرات دبلوماسية كوسيط لاحتواء ملفات متفجرة كون المملكة جزءاً متنفذاً فيها، فتركيا ذات البعد الإسلامي تنظر للربيع العربي أنه نتيجة تطلع الشعوب العربية للحرية والديمقراطية، وحكم علاقة الجيدة لتركيا مع إيران التي تعتبر على خلاف كبير مع المملكة العربية السعودية والحاجة المتبادلة لتركيا والمملكة في مجالات عدة و ملفات مهمة (مياه– طائفي– نفط –اقتصاد) يدفع تركيا لحالة من الدبلوماسية المتوازنة لدفع عجلة حضورها في المنطقة وتحقيق نتائج إيجابية لإحلال السلام والحفاظ على أمنها القومي علي قاعدة (البيوت الخشبية) (معوض، 2009: 22–28).

2–الأداة الاقتصادية:" التوجه الاقتصادي والثقافي"

"يشهد العالم تراجعاً في هذه الفترة في التعامل مع الجغرافيا السياسية لصالح الجغرافية الاقتصادية، فالرؤية الجديدة للتنافس الاقتصادي بين الدول سجلت تقدماً كبيراً وأخذت تنافس القوة العسكرية التي هي مرجعية الجغرافيا السياسية، ولكن ليس لتحل محلها" (الحضرمي، 2010: 172).

ويرى الباحث: أن تركيا تقف مع دول الجوار الجغرافي موقف التكامل والحضور علي قاعدة (الدولة المركز)، لتشكل حاضنة قوية في كل المجالات لتحقيق حالة من التوازن لصالح الإقليم ولصالح تركيا علي قاعدة الأمن القومي والبعد الحضاري والتاريخي. وترى في المملكة العربية السعودية الشريك الرئيس لتحقيق هذا التكامل، تجاه الإقليم ككل بالدخول من المنفذ الاقتصادي.

فنظرية التكامل الوظيفي في اهتمامها نحو تحقيق التكامل الاقتصادي، أو الاجتماعي أو زيادة درجة التعاون بين الدول لتخطي الإقليمية. المنطقة الجغرافية المحددة نحو العالمية، كمصطلح (الوظيفة الجديدة) الذي يحصل من خلال التكامل الوظيفي، يقود إلى التعامل السياسي مع الدول ولو بمستوياتها الدنيا، خصوصاً فإن التكامل الاقتصادي والاجتماعي يرتبط بشكل مباشر بالسياسة، والسياسة الخارجية (حسين،2003: 166) .

فالعامل الاقتصادي بالنسبة لتركيا منذ تولي حزب العدالة والتنمية الحكم بمثابة التحدي الأكبر في البيئة الداخلية التركية، فعمل علي تحقيقه بكل الوسائل والإمكانات، فمع جانب التوجه للشرق الأوسط في إطار الرؤية السياسية الجديدة لتركيا والانفتاح عليها، عززت الحكومة حضورها الاقتصادي في المنطقة لتحقيق الرفاه الداخلي الذي يعزز التغلب علي التحديات التي تواجهه، وتحقيق رؤية شاملة للإقليم (نقطة وأول السطر، موقع الكتروني:2013).

وأكد أردوغان في إطار الإصلاحات الاقتصادية، عن نية بلاده مضاعفة حجم التبادل الاقتصادي مع الدول الإسلامية، الأمر الذي زاد الاقتصاد التركي عشرة أضعاف ما كان عليه في السابق. فقد عمل علي عقد اتفاقيات مع دول عربية عدة لتعزيز الشراكة، وتحقيق التقارب والنمو الاقتصادي فهناك ستة اتفاقيات تجارة حرّة بين تركيا وعدة دول عربية من ضمنها المملكة. (الفقيه، رؤية تركية، موقع الكتروني:2015)

وهو ما أكده أيضاً وزير التجارة والاقتصاد التركي "ظفر تشاغلايانو" أثناء زيارته للملكة العربية السعودية، أكد أن حجم التبادل التجاري بين بلاده والسعودية سيصل إلى ثلاثين مليار دولار خلال السنوات القليلة القادمة، مؤكداً على أهمية المملكة في تعزيز مكانتها الاقتصادية.(الجزيرة نت، موقع الكتروني:2013)

3-توظيف المنظمات المحلية والإقليمية والدولية:

سعت تركيا إلى توظيف المنظمات غير الحكومية المحلية والإقليمية والدولية، حيث عملت على إشراك المنظمات المحلية غير الحكومية، كالهيئات الاقتصادية، والمنظمات المدنية في الرؤية الجديدة للسياسة الخارجية، وسعت لحفز دعمهم للخط النشط الجديد في السياسة الخارجية. فقد أدى التأثير الإيجابي الذي تتمتع به السياسة الخارجية الجديدة إلى اتساع دور هذه المؤسسات والمنظمات في صناعة السياسة الخارجية، فأصبح هذا الدور الجديد لهذه المؤسسات جزءاً من فكرة الأداء الشامل والكلي للسياسة الخارجية التركية، بالمقارنة مع الماضي الذي كان لا يسمح فيه لهذه المنظمات بالمشاركة في عملية صنع السياسة الخارجية (العشي، 2013: 75).

هذا الإدراك التركي حيال المنظمات المحلية الإقليمية والدولية في تعزيز الأداة الدبلوماسية، ودورها في تعزيز التعاون والاستقرار مع جوارها الإقليمي، ورغم أن تركيا في الأساس عضواً في المؤسسات الغربية إلا أن تركيزها كان منصباً على تفعيل منظمة المؤتمر الإسلامي، نظراً لأهمية الأوضاع في المنطقة الإسلامية، ولا سيما بعد الغزو الأمريكي للعراق وأفغانستان، وتجلي هذا الاهتمام التركي لمنظمة المؤتمر الإسلامي في سعيها لانتخاب تركي لأمانتها العامة، وهو ما تم

بالفعل مع أكمل الدين إحسان أوغلوا، وهو إن كان رئيساً لمنظمة تمثل العالم الإسلامي كله إلا أنه كان يحمل مناخاً قريباً جداً من ذهنية حزب العدالة والتنمية لجهة ضرورة تفعيل دور المنظمة (باكير وآخرون، 2009: 141).

ومع بروز تركيا في كثير من المنظمات كعضو رئيس وفاعل فيها إلا أنها تشترك مع الدول العربية في منظمات عديدة على الأقل تكون عضواً مراقب فيها. ولا شك أن لدى الطرفين الكثير من المساحات للتعاون المشترك، سواء على صعيد العالم الإسلامي (منظمة المؤتمر الإسلامي)، أم الدولي (الأمم المتحدة)، أما على صعيد المنظمات التي لا يشتركون في عضويتها، فيمكن أن تفتح لعضوية مراقب، كأن تكون عضواً مراقباً أو أكثر في جامعة الدول العربية، وأن تكون لجامعة الدول العربية وضع المراقب أو أكثر في منظمة الدول الناطقة بالتركية، بحيث تكون هذه العضويات بمثابة لجنة تنسيق وإيصال الرأي في موضوعات تهم الطرفين، وتضمن استمرار التواصل والتنسيق والتشاور حول كل القضايا التي تطرح في اجتماعات هاتين المنظمتين (أوغلوا،2010: 252).

تعقيب:

إن الجهد الكبير في انضمام تركيا لمنظمة المؤتمر الإسلامي يعود للملكة العربية السعودية التي دفعت باتجاه الحضور الفاعل لتركيا في تلك المنظمة عقب الصدمة النفطية عام (1974م)، وإبان التقارب التركي العربي في تلك الفترة التي كانت المملكة السعودية علي قدم وساق في دعمها لتركيا حيال الأزمة القبرصية، والذي شمل هذا الدعم (مالي– ومنح –واستثمارات) بالإضافة للدعم السياسي والدبلوماسي. فكان الجهد في منح تركيا عضوية منظمة المؤتمر الإسلامي.

المبحث الثالث:- مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية التركية تجاه المملكة العربية السعودية.

تمهيد:

إن البيئة الداخلية التركية، لها دور كبير في صياغة القرارات الداخلية والخارجية، حيث أن المجتمع التركي قائم علي الديمقراطية والتشاركية، فلا يمكن إغفال صانع القرار في تركيا، النخب السياسية والمجتمعية، في رسم السياسة الخارجية للبلاد، انظر ملحق رقم (7).

أولا:- السلطات الثلاث (التشريعية- التنفيذية- القضائية)

1-السلطة التشريعية:

تتكون السلطة التشريعية في تركيا من مجلس واحد، هو "المجلس الوطني التركي الكبير، وتحدَد اختصاصاته في الفصل الأول من القسم الثالث من الدستور، وتشمل، حسب المادة (87) منه كما عدلت في 17 تشرين الأول/أكتوبر 2001، مجموعة من السلطات أهمها: (معوض،1997: 15)

أ – سن القوانين وتعديلها وإلغاؤها.

ب – تعديل الدستور بموافقة أغلبية ثلثي أعضاء المجلس.

ت – انتخاب رئيس الجمهورية.

ث – الرقابة والإشراف على مجلس الوزراء.

ج- تفويض مجلس الوزراء سلطة إصدار قرارات حكومية لها قوة القانون في بعض المسائل.

ح- مناقشة وإقرار الميزانية العامة للدولة.

خ- اتخاذ القرارات المتعلقة بصك العملة، وإعلان الحرب.

د – التصديق على الاتفاقيات الدولية.

ذ – التصديق على أحكام الإعدام الصادرة من المحاكم.

وقد كان المجلس يتكون من (400) نائب، ثم تم زيادة العدد إلى (450) نائباً، بموجب تعديل دستوري عام (1987)م، و550 نائباً أثر انتخابات (1995) البرلمانية، وينعقد المجلس بحضور ما لا يقل عن ثلث الأعضاء، ويتخذ قراراً رته بالأغلبية المطلقة للحاضرين، بشرط ألا يقل

عن ربع إجمالي الأعضاء مضافاً إليه صوت واحد. ومناقشات المجلس علنية وتنشر في الجريدة الرسمية، وقد تُنشر عبر كافة وسائل الإعلام ما لم يتخذ المجلس قرار بعكس ذلك. وقد كانت مدة العضوية في المجلس 5 سنوات، ويحق للمجلس إصدار قرار بإجراء انتخابات مبكرة أو تأجيل الانتخابات لمدة عام في حال نشوب الحرب، وتجديد الانتخابات قبل انقضاء الأعوام الأربعة. ويجوز الذهاب إلى انتخابات جديدة إذا ما قرر رئيس الجمهورية ذلك وفقاً للشروط المبينة لأحكام الدستور، كما يجوز إجراء الانتخابات التكميلية مرة واحدة فقط في كل فترة انتخابية، وكقاعدة لا يجوز إجراء الانتخابات التكميلية إذا لم يتبق سوى عام واحد فقط على موعد الانتخابات العامة. (معوض،1997: 16) ولقد تم تعديل مدة البرلمان لتصبح 4 سنوات حسب تعديلات 2007. (باكير وآخرون، 2009: 28)

ومما ذكر سابقاً: يتضح دور البرلمان التركي في اتخاذ القرارات المصيرية للدولة، والمصادقة على قرارات السلطة التنفيذية، فعندما تتخذ الأخيرة قرارات تجاه السعودية فإنه لابَد الموافقة عليها من قبل البرلمان، وهو ماجري حول القرار التركي بالمشاركة في التحالف السعودي الذي من شأنه حماية المصالح التركية في المنطقة العربية، وتعزيز الأمن القومي التركي. بالإضافة للتصديق علي الخطة التركية بالمشاركة في التحالف الدولي لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) بحضور السعودية. (عطوان، رأي اليوم، موقع الكتروني: 2015)

2- السلطة التنفيذية :

تتكون السلطة التنفيذية من رئيس الجمهورية، ومجلس الوزراء، والإدارة العامة.

أ - رئيس الجمهورية :

يتم انتخابه برلمانياً لفترة واحدة ومدتها (7) سنوات. ويقوم رئيس الجمهورية بتعين رئيس وزراء وإقالته أو قبول استقالته أو رفضها. ويُعتمد وزراء الدولة باقتراح من رئيس الوزراء. ويتولى منصب القائد العام للقوات المسلحة بالصلاحيات المعروفة لهذا المنصب، والذي يخوله تعيين أعلى سلطة في الأركان العامة والمتمثل برئيس هيئة الأركان. كما يحق لرئيس الجمهورية أن يطلب من البرلمان الانعقاد، والنظر في بعض القوانين والمطالبة بالتعديل أو الاستفتاء عليها، ويستطيع أن يدعو المحكمة الدستورية للانعقاد لأخذ قرار إلغاء القوانين، والقرارات الحكومية صاحبة القوة القانونية على قاعدة عدم دستوريتها. ويحق لرئيس الجمهورية التركية إعلان حالة الطوارئ والأحكام العرفية، ودعوة مجلس الأمن القومي للانعقاد وهو يترأسه، ويقوم بتعين رئيس المجلس الأعلى للتعليم ورؤساء الجامعات، وعلى رئيس الجمهورية، وفور انتخابه لهذا المنصب تقديم استقالته من

حزبه، ومن البرلمان إن كان أحد أعضائه، لكون البرلمان هو المظلة الكبرى للأحزاب والأمة. ومن الممكن أن توجه له تهمة الخيانة العظمى، بناءً على طلب يقدمه مالا يقل عن ثلث أعضاء البرلمان التركي، ولإدانته لابدَ من موافقة 75 % من أعضاء البرلمان. ولا يتم التوقيع على قرارات رئيس الجمهورية التي يصدرها بموجب صلاحيته الدستورية، من قبل رئيس الوزراء و وزرائه كما هو متبع في غير ذلك. فرئيس الجمهورية يحظى بصلاحيات واسعة، وفي معظمها تأخذ الطابع الأمني أكثر من أي شيء أخر،(صيدم، 2012: 71).

ب- مجلس الوزراء:

وهو مركز السلطة التنفيذية على اعتبار أن النظام السياسي في تركيا هو نظام برلماني، ويتكون من رئيس الوزراء والوزراء (المادة 109)، ويُعين رئيس الوزراء من قبل رئيس الجمهورية من بين أعضاء الجمعية الوطنية، وعادة ما يكون رئيس أكبر الأحزاب تمثيلاً. ومن اختصاصات رئيس الوزراء (المادة 112) أنه يشرف على عمل الوزراء ويعد ويخطط برنامجاً للسياسات العامة يكون هو الأساس الذي تمنح على أساسه ثقة الجمعية الوطنية. ويقوم رئيس الوزراء باختيار الوزراء سواء كانوا من داخل البرلمان أم خارجه، ويتراوح عددهم في العادة بين (20-24) عضواً بخلاف ما يزيد عن سبعة وزراء دون حقائب وزارية، وما بين نائب إلى ثلاثة نواب لرئيس الوزراء ويقوم رئيس الوزراء المكلّف بعرض أسماء أعضاء وزارته على رئيس الجمهورية خلال (15) يوماً من تكليفه، وقد يطلب الرئيس أحياناً إدخال تعديلات على هذه القائمة والتي يتم تقديمها إلى البرلمان، ليبدأ مجلس الوزراء ممارسة وظائفه بعد نيله التصويت بالثقة. وفي حال نشوب خلاف بين مجلس الوزراء والبرلمان، يكون للثاني حق إسقاط الأول عن طريق سحب الثقة، كما أن لرئيس الجمهورية – في ظروف معينة – حق الدعوة إلى إجراء انتخابات عامة جديدة، ورئيس الوزراء مسؤول عن التزام أعضاء حكومته في أعمالهم بالدستور والقانون، ويجوز له أن يقترح على رئيس الجمهورية إقصاء أو طرد وزير أو أكثر في بعض الحالات، (التلولي،2011: 42).

وتتمثل الوظيفة الأساسية لمجلس الوزراء في صنع السياسة الداخلية والخارجية، وضمان تنفيذها باتخاذ ما يلزم لذلك من قرارات، وتطبيق القوانين، واقتراح مشاريع القوانين، وإصدار قرارات لها قوة القانون. وتتركز اختصاصات مجلس الوزراء في رسم وتخطيط السياسة العامة، ووضع الميزانية والإشراف على خطط وإمداد القوات المسلحة وإعدادها للحرب في الحالات التي تتطلب ذلك،(محفوظ، 2008 :147).

ت- الإدارة العامة:

وهي الجسم الإداري التنفيذي على مستوى الدولة، وبحسب المادة (123) من الدستور فإن شكل، وهرمية الإدارة تحدده البُنى والوظائف المطلوبة منها وهو ما يحدد بقانون. وتتخذ الإدارة العامة شكلين: إدارة مركزية وإدارات محلية، ويمكن للوزرات والمؤسسات العامة أن تتصدر قوانين وتعليمات إدارية، ولكن وفق القانون والدستور. وتقسم تركيا بحسب المادة (126) من الدستور، إلى مقاطعات محلية حسب الحاجة الجغرافية والاقتصادية، وتحدد المادة (127) طبيعة العلاقة بين الإدارة المركزية وبين الإدارات المحلية، وتقرر أولوية الأولى على الثانية معللة ذلك بضرورة التكامل من أجل حماية مصالح البلاد ككل.(التلولي،2011: 43)

بعد انتخابات عام (2002م) بأسبوعين وتولي رجب طيب أردوغان منصب رئيس الوزراء قام بجمع السفراء العرب في أنقرة، وكشف لهم عن نية الحكومة في إحياء العلاقات بين تركيا والعالم الإسلامي والعربي من جديد، وكانت المملكة في مقدمة الاهتمام بالنسبة لتركيا، حيث إن الرغبة التركية كانت في بداية أهميتها تعزيز المكانة الاقتصادية والتي تعتبر المملكة حاضنة اقتصادية مهمة.(الفقيه، رؤية تركية، موقع الكتروني: 2015)

3- السلطة القضائية:

يُعد استقلال القضاء من المبادئ الأساسية في الدستور التركي وفق المادة (138) وتمارس السلطة القضائية وظائفها عن طريق محاكم مدنية وإدارية وعسكرية أهمها: (معوض،1997: 22)

أ - **المحكمة الدستورية العليا:** تعتبر أعلى هيئة قضائية في البلاد، تتكون من (11) عضواً أصلياً و (4) أعضاء احتياطيين، من مهامها الأساسية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتطويرها، والتحقق شكلاً ومضموناً من مدى دستورية القوانين والقرارات ذات الصفة القانونية والنظام الداخلي للبرلمان، ويحق لها مقاضاة رئيس الجمهورية وأعضاء مجلس الوزراء ، كما تبث المحكمة الدستورية في دعاوى حل الأحزاب السياسية، وتراقب الشئون المالية للأحزاب، وتدقق في قرارات البرلمان الخاصة برفع الحصانة التشريعية، وإسقاط العضوية في البرلمان وانتخاب رئيس محكمة فض النزاعات ووكيله،(جول،2013: 38).

ب - **محكمة النقض:** وهي مختصة بمراجعة أحكام المحاكم، وينتخب أعضاؤها بواسطة المجلس الأعلى للقضاة

ت - **المحكمة الإدارية العسكرية العليا:** وهي محكمة تهتم بالتحقيق في بعض المخالفات الإدارية التي تقع من جانب رجال القوات المسلحة.

ث – **مجلس الدولة:** وهو بمثابة محكمة إدارية تفصل في المسائل التي لا يحولها القانون لمحاكم إدارية متخصصة، كما يبدي هذا المجلس رأيه في مشروعات القوانين التي يقدمها مجلس الوزراء.

ج – **محكمة النقض العسكرية:** ومهمتها مراجعة الأحكام والقرارات التي أصدرتها المحاكم العسكرية المعنية بالمخالفات من أو ضد العسكريين.

ح – **محكمة المنازعات القضائية:** وتفصل في المنازعات بين المحاكم المدنية والمحاكم العسكرية حول بعض الأحكام،(معوض،1997: 22–23).

ثانياً:– مجلس الأمن القومي:

يختص هذا المجلس ببحث ما هو متعلق بشؤون الأمن القومي، ويقوم برفع توصياته لمجلس الوزراء بهذا الخصوص ليتخذ الإجراءات اللازمة، ويتكون من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس الأركان العامة، والقائد العام للأمن الداخلي، ووزراء الدفاع والداخلية والخارجية، وقادة الأفرع الرئيسة للقوات المسلحة، ويعقد برئاسة رئيس الجمهورية، وان لم يتواجد ينوب برئاسته رئيس الوزراء.(صيدم،2012: 56).

ويقسم الجيش في تشكيلته العسكرية إلى أربعة أقسام رئيسة: القوة البحرية ويتبعها حرس السواحل، والقوة الجوية، والقوة البرية، وقوة الجندرمة، ويتولى زمام القيادة من الأعلى رئيس الدولة، ويتبعه رئيس وزرائه ويليه رئيس هيئة الأركان، وقيادات الأقسام الأربعة للجيش، ويعتبر مجلس الأمن القومي هو المحدد لسياسة العسكر. (جول، 2013: 38)

ولقد استمد جنرالات الجيش دعماً خارجياً من الدول الغربية (أمريكا وعواصم الناتو) كون تركيا جزءاً من الحلف، ودعماً داخلياً من قبل رجال الأعمال الكبار في تركيا، الذين كانوا يخشون على مصالحهم. وكان لوسائل الإعلام دورٌ بارزٌ في تهيئة الشارع التركي لما ينوي الجيش التركي القيام به، ولهذا يلاحظ أن المؤسسة العسكرية في مقدمة المؤسسات التي تحظى بثقة الشعب لها، فالجيش التركي لم تتأثر سمعته بسبب فشله في أعمال أقدم عليها، وإن كانت قد أثقلت على موازنة الحكومة، (صيدم،2012: 57).

فالأهمية للمجلس الأمن القومي في صناعة قرارات تركيا حول جوارها الجغرافي، تجعله مؤسسة قرار مهمة في العلاقة مع تركيا، فالتعاقد التركي السعودي في تشكيل مجلس التعاون الأخير، والاتفاقيات الموقعة حول التدريب والدفاع وصفقات السلاح، بين تركيا والسعودية تأتي وفق رؤية مجلس الأمن القومي التركي ذات المرجعية، في الموافقة عليها.

ثالثاً: الأحزاب السياسية:

تلعب الأحزاب السياسية في تركيا دوراً فاعلاً كعنصر من عناصر البيئة والقوى السياسية المؤثرة في عملية صنع القرار، ودراستها لها أهمية في فهم خصائص أداء القيادة والنخبة السياسية في النظام السياسي التركي وتعد الأحزاب السياسية عناصر لا غنى عنها في وسط المشاركة الديمقراطية القائمة على التعددية،(معوض،1997: 97).

وقد تم حظر الأحزاب السياسية بعد انقلاب (1980)م ، ثم سمح لها من جديد في عام (1983)م. وقد شهدت الحياة الحزبية في تركيا العديد من التطورات منذ الاستقلال في العام (1923)م، لكن التفاعلات الحقيقية بدأت في العام (1950)م ، إذ احتكر "حزب الشعب الجمهوري" الذي أسسه "مصطفى كمال أتاتورك" الممارسة السياسية حتى ذلك العام الذي شهد صدور قانون التعددية الحزبية وإجازة إنشاء الأحزاب، فدخل "الحزب الديمقراطي" بقيادة "عدنان مندريس" على خط الحياة الحزبية تفاعلاً حقيقياً منذ تلك الفترة. وقد شكلت انتخابات العام (2002)م، البرلمانية علامةً فارقة في تاريخ تركيا الحديث ليس فيما يتعلق بالنتائج التي آلت إليها والتي أدت إلى فوز غير مسبوق لحزب العدالة والتنمية ذي الميول الإسلامية إثر حصده غالبية المقاعد النيابية بواقع 360 مقعداً من أصل 550 وهو أمر لم يحصل في تركيا من قبل، وإنما في السياسات التي نتج عنها هذا الفوز والتي مهدت لتغييرات جذرية في الداخل والخارج جعلت لتركيا دوراً إقليمياً بارزاً في المنطقة كدولة محورية ذات أهمية استراتيجية،(باكير وآخرون، 2009: 31-32).

ومن هنا: فإن الأحزاب السياسية تلعب دوراً مهماً في التأثير على القرار في الدولة ويتضح ذلك من خلال، إما أن يكون الحزب بمثابة الحزب الحاكم فيرسم علاقاته وسياسته الخارجية وفق البرنامج السياسي الذي يتبناه، وإما من خلال تشكيل جبهة معارضة للتأثير علي القرارات التي تتخذها مؤسسات صنع القرار المختلفة، وهو ما قام به حزب العدالة والتنمية منذ توليه الحكم بصياغة رؤية سياسية جديدة عززت من الحضور التركي في المنطقة العربية، وتعزيز تلك العلاقة بالتقارب مع السعودية.

التعديلات الدستورية في ظل حزب العدالة والتنمية:

شهد دستور عام (1982)م، أربعة عشر تعديلاً حتى الآن، تركزت في غالبها على تعزيز وترسيخ الحقوق والحريات الأساسية وتطوير وتوطيد الديمقراطية في البلاد.

في7مايو/(2004)م، تم إلغاء عقوبة الإعدام ومحاكم أمن الدولة. كما غدا حكماً قانونياً عدم جواز مصادرة المعدات الإعلامية ومنع تداولها، وضمان حرية الصحافة، وأيضاً أصبحت الاتفاقيات الدولية هي صاحبة القول عند تنازعها مع التشريعات الوطنية. وهكذا أصبحت الاتفاقيات الدولية المبرمة في مجال الحريات وحقوق الإنسان أولى بالتنفيذ وتعلو على التشريعات الوطنية. وفي ظل حماية المواطن التركي، فإنه لا يجوز تسليمه لأية دولة أجنبية، ما لم تكن الالتزامات المترتبة عن الاعتراف بمحكمة العدل الدولية تفضي إليه. وبالتغيير الخاص بمجلس التعليم العالي، أُلغي حق رئاسة الأركان العامة في تسمية عضو لهذا المجلس،(خولي،2011: 21-25).

في عام (2005)م ، تمت زيادة تأثير المجلس الوطني التركي الكبير، – وديوان المحاسبة الذي يمارس الإشراف باسمه على الميزانية. وفي (2006)م ، تم إجراء تعديل في الدستور بشأن تخفيض السن الذي –يؤهل للترشيح للنيابة من 30 عاماً إلى 25 عاماً. وفي (2007)م ، تم إضافة مادة مؤقتة للدستور نصت على أن تتضمن قسيمة –الاقتراع المشتركة أسماء المرشحين المستقلين في أول انتخابات عامة.

في (2007)، تم الموافقة على:(باكير وآخرون، 2009: 33)

- إجراء انتخابات المجلس الوطني التركي الكبير كل أربع سنوات.
- نصاب عقد جلسات المجلس الوطني التركي الكبير هو ثلث إجمالي الأعضاء في كافة الأعمال بما في ذلك الانتخابات.
- تقرر أن يتم انتخاب رئيس الجمهورية من قبل الشعب مباشرة من بين أعضاء المجلس الوطني التركي الكبير ممن أتموا الأربعين من العمر، ويحملون شهادة دراسية عليا أو من بين المواطنين الأتراك الذين يحملون نفس الصفات والمؤهلين للانتخاب نواباً، على أن تكون مدة ولايتهم خمس سنوات، بالإضافة إلى أنه يمكن انتخاب أي شخص لرئاسة الجمهورية مرتين على الأكثر، إلى جانب مواضيع مثل أصول هذه الانتخابات. (التلولي،2011: 40)

رابعاً:- المؤسسات الغير رسمية المؤثرة في صناعة القرار:

هناك جماعات ومؤسسات مؤثرة في صناعة القرار في تركيا غير الأحزاب السياسية ومؤسسات صنع القرار في الدولة، كما لا يمكن للدولة تفاديها لا سيما في سياستها الخارجية وهي:

1- جماعات المصالح:

تتنوع جماعات المصالح في تركيا ما بين جماعات عمالية ومهنية واقتصادية ونسائية وبيئية وغيرها، لها تأثير واضح، في عملية صنع القرار، فهي من ناحية تشكل في بعض قطاعاتها قوى ضاغطة على صانع القرار، وتعد من ناحية أخرى مصدراً مهماً للتجنيد السياسي، حيث انضم بعض قياداتها وكوادرها إلى النخبة السياسية بمستوياتها المختلفة،(معوض،2011: 112).

ومن أهم جماعات المصالح في تركيا: (التلولي،2013: 46-47)

أ- النقابات العمالية: وأهمها الاتحادات الثلاثة:

- اتحاد النقابات والاتحادات العمالية التركية.
- اتحاد النقابات التقدمية.
- الاتحاد النقابي لحق العمل.

ب- جماعات رجال الأعمال وأهم تنظيماتها:

- اتحاد الغرف والبورصات التركية.
- جمعية رجال الصناعة والأعمال التركية.
- جمعية رجال الأعمال الشبان.

ت- النقابات المهنية وأهمها:

- نقابة المحامين الأتراك.
- نقابة الأطباء الأتراك.
- مجلس الصحافة.
- نقابات وجمعيات الصحفيين.

2- الرأي العام ووسائل الإعلام:

كون تركيا دولة ديمقراطية والناخب له القدرة على التغيير، أصبح الرأي العام له تأثيرٌ واضحٌ، في صياغة القرار الداخلي والخارجي. فالحشد الإعلامي يؤثر- بشكل كبير- علي الرأي العام من خلال نقل المعلومات عن الأحداث والمستجدات في البيئة الداخلية وعلاقات الدولة مع جوارها والعالم. (التلولي، 2013: 49)

وفي تركيا تؤدى الرسالة الإعلامية منطلقة من تيارين سياسيين وهما: (معوض،1999: 27)

أ - وسائل إعلام التيار الإسلامي والذي يسعى إلى منح الجمهور انطباعات تؤكد توازنها الفكري وسعيها للحفاظ على الصدق والموضوعية في تناول الأخبار، ويرتكز خطابها على الدعوة إلى

عودة تركيا إلى هويتها الإسلامية وتوثيق علاقاتها مع الدول الإسلامية والعربية، لذلك تتهمها الصحف العلمانية بأنها تسعى إلى إقامة نظام إسلامي وإحلال الشريعة بدلاً عن العلمانية.

ب – وسائل إعلام العلمانية التي تركز على دعم النظام العلماني في تركيا ومواجهة التيار الإسلامي ومحاربة أفكاره ودعواته المستمرة لإعادة الهوية الإسلامية لتركيا، وتؤدي وسائل الإعلام في تركيا دوراً مهماً في بيئة صنع القرار، فهي وسيلة للتعبير عن الرأي العام إضافةً إلى كونها وسيلة للتأثير فيه، (باكير وآخرون،2013: 36).

3- الطرق والجماعات الدينية:

كانت الطرق الصوفية في عهد الدولة العثمانية بمثابة الأساس الاجتماعي التي انطلقت منه الدولة العثمانية منذ البدايات التكوينية، وظلت هذه الجماعات والطرق تعبر عن الحاضنة الأساسية للإسلام متوازية مع الإسلام السياسي، وقد كان معظم سلاطين الدولة يؤيدون الطرق الصوفية كتعبير عن الإسلام غير الرسمي، وانتمى الكثير منهم لهذه الطرق، وقاد "أتاتورك" خلال خوض صراعه مع الخلافة الإسلامية، وبخاصةٍ الطريقة النقشيندية، صراعاً مريراً من أجل عزلهم عن الحياة السياسية، وبعد استقرار الحياة السياسية وبموجب دستور عام (1924)م ، تركت الصوفية تمارس شعائرها الدينية دون قيود،(حبيب، 2010: 27-28).

وبعد سقوط الدولة العثمانية هبت معارضة إسلامية مختلفة عن تلك الطرق، ففي عام (1925)م اشتعلت منطقة الأناضول الشرقية بتمرد مسلح قاده شيخ كردي الأصل من شيوخ الطريقة النقشيندية، وبعدها أعلنت حالة الطوارئ لمواجهتهم نتج عنها إعدام الشيخ سعيد بيران و 46 من أتباعه، وتم إعلان حظر شامل على الطرق الصوفية، وهذا ما دفعهم للعمل السري دفاعاً عن هويتهم، ثم انتقلت إلى العلنية في الستينات وأصبحت جزءً من الحركة الإسلامية في تركيا، بل إنها أصبحت جزءاً مؤثراً في الحياة السياسية من خلال أصواتهم في الانتخابات، (التلولي، 2013: 47).

كما وتعتبر هذه الطرق مؤثرة في الرأي العام التركي لما لها من صحف ومحطات إذاعية ويكمن تأثيرها من خلال:(معوض،1997: 292).

أ- التأثير في نتائج الانتخابات العامة (والمحلية) بحسب كيفية توزيع أصوات أعضاء ومساندي هذه الطرق بين الأحزاب (اليمينية والإسلامية أو ذات الأجنحة الإسلامية).

ب- علاقات بعض هذه الطرق بعناصر سياسية وحزبية مؤثرة في عملية صنع القرار.

ت- ارتباطها بعلاقات متنوعة بالجمعيات الدينية الأهلية النشطة اجتماعياً.

ث- قدرة هذه الطرق على طرح تصوراتها بشأن المجتمع ومشكلاته ومستقبله عبر وسائل إعلامية إسلامية (غير حكومية) عديدة كدور نشر الكتب الإسلامية والمجلات الشهرية والأسبوعية والصحف اليومية.

خاتمة:

إن البيئة الداخلية التركية بتركيبتها العرقية والدينية والديموغرافية، لم تكن غائبة عن صانع القرار في تركيا في توجيه سياسة بلاده الخارجية تجاه المملكة السعودية، وهو ما يدفع بالعمل في البيئة الداخلية لتركيا في توجه سياستها الخارجية بناء علي تلك المعطيات الداخلية التي تؤثر في عملية صنع القرار، حيث أن جماعات المصالح خاصة الاقتصادية منها تركز في التأثير على التوجه التركي للسعودية نظراً للأهمية الاقتصادية لتركيا، كما ونجد الشارع التركي بصبغته الإسلامية والذي ينظر إلى المملكة كدولة إسلامية مهمة لوجود الحرمين الشريفين فيها.

الفصل الرابع

محددات السياسة الخارجية التركية تجاه المملكة العربية السعودية

المبحث الأول:- المحددات الإقليمية.

المبحث الثاني:- المحدد الجيوستراتيجي.

المبحث الثالث:- المحددات الدولية.

الفصل الرابع

محددات السياسة الخارجية التركية تجاه المملكة العربية السعودية.

مقدمة:-

تعد البيئة الإقليمية والدولية ذات أهمية كبيرة، في تحديد سياسة دولة تجاه أخري، فالفواعل الإقليمين والدوليين، يعبروا بشكل مباشر عن علاقات الدول مع بعضها البعض إما بالتدخل في التأثير المباشر أو في المواقف، خاصةً إذا كانت دول ذات طبيعة تنافسية أو دولة ذات مشروع توسعي. وهو ما يطبق على سياسة تركيا الخارجية تجاه المملكة العربية السعودية، في ظل البيئة الإقليمية والدولية.

من هنا ستناول هذا الفصل: تلك الفواعل الإقليمية والدولية ومدى أهميتها في التأثير على كليهما، حيث إن إيران تعتبر دولة ذات مشروع توسعي وهي بمثابة مهدداً رئيساً للملكة العربية السعودية، الأمر الذي يدفعها للتوجه للقوي المنافسة لتعزيز حماية أمنها القومي، في ظل ذلك فإن تركيا تنظر إلي إيران على أنها دولة ذات أهمية وعملت على تعزيز علاقتها معها سيما العلاقات الاقتصادية، وفي إطار تقاطع المصالح بين تركيا والسعودية وفي المقابل تركيا وإيران يدفعها لتحقيق حالة من التوازن في الإقليم، بتكامل الردع والضبط، للحؤول دون زيادة التوتر، تأتي العراق وسوريا كبعد جيواستراتيجي بين تركيا والسعودية، وهي الدول التي تعتبر جزءاً من الطموح الإيراني ومحل تهديد للأمن القومي التركي والسعودي، الأمر الذي يستدعي الحضور الإقليمي لكليهما للتأثير علي تلك الملفات المهمة في المنطقة، كما واستعراض الأطراف المؤثرة في البيئة الدولية.

المبحث الأول:- المحددات الإقليمية

تمهيد:-

تشكل الأوضاع السياسية الداخلية لكل من تركيا والسعودية، إضافةً لوجود عناصر تهديد مشتركة لكل من أمنيهما في إقليم الشرق الأوسط، عاملين مساعدين على بناء تحالف سعودي-تركي مبنيّ على مقاربة لملفات المنطقة، كلّ على حدة؛ بهدف تجاوز الملفات المتفجرة، خصوصًا في الملف الإيراني، والذي بات مهدداً رئيسياً على الإقليم، من خلال ذلك سوف يتناول هذا المبحث، الملف الإيراني، ومشروع الشرق الأوسط الكبير والجديد لما لهما تحديات كبيرة ومهمة في المنطقة.

أولاً:- الملف الإيراني:

إن العلاقة بين تركيا وإيران يؤثر عليها عامل التاريخ والجغرافيا، اللذان يعتبران جزءاً ومكوناً رئيسياً من مكونات المنطقة ككل، ولو تم الحديث عن العلاقة بين تركيا وإيران ببعدها التاريخي؛ فإن هذا العامل لا يغفل (التاريخ العثماني الصفوي) قبل ثلاث قرون على قاعدة الصراع بينهما، إبان الدولة العثمانية.(تشيبنار، 2008: 22-24)

ولم ينتهي هذا الصراع إلا بعد توقيع اتفاقية لوزان عام (1923)م التي كانت العلامة الفارقة، في تاريخ الدولة العثمانية حيث تم إلغاء الخلافة على يد أتاتورك عام 1924، الأمر الذي شكل ارتياحاً حقيقياً بالنسبة لإيران، إلى أن جاءت فترة الحرب العالمية الثانية، لتكون تركيا وإيران بوابة مهمة في منع وصول السوفييت إلى البحار الدافئة، ويليها فترة سقوط الشاه (1979)م، لتدخل حالة من الفتور في العلاقة، كون النظام العلماني هو السائد في تركيا في تلك الفترة، إلى فترة، تورغت أوزال وسقوط الاتحاد السوفيتي وهي فترة شهدت تحولاً داخلياً في تركيا وفي سياساتها الخارجية، بالانفتاح والتعان الاقتصادي بين البلدين. (باكير وآخرون، 2013: 228).

ثم جاءت فترة حكم حزب الرفاه الإسلامي بقيادة نجم الدين أربكان، ذات المرجعية الإسلامية، والذي تولي منصب رئيس الوزراء فترة التسعينات تحديداً 1996، فكانت فترة مهمة بالنسبة لإيران والذي نظر الأخير إلى العلاقة معها على قاعدة التحالف الإسلامي الذي عمل على تشكيله، ليشمل دولاً إسلامية مركزية، وهو ما يعطي أهمية تركية لإيران (الطويل،2007: 109).

تعد فترة حزب العدالة والتنمية، الأمثل في تحقيق التوازن في العلاقات الخارجية التي عملت عليها تركيا من خلال تصغير المشكلات مع جوارها الجغرافي، واستعادة الدور الإقليمي، في إطار اقتصادي، وذات بعد براغماتي يتبناه الحزب في تركيا.

1- عوامل التقارب والتنافس (الأهداف والمصالح):

أ- دائرة أسيا الوسطي:

إن العلاقات بين تركيا وإيران، يمكن صياغتها في حالة من التنافس والتعاون بين البلدين، فالتنافس التركي الإيراني له أبعادٌ كثيرة، وأوجه ذات أهمية ويمثل حالة من الوضوح والتأثير، على صياغة معادلات تنافس حقيقية. فمنطقة آسيا الوسطى منطقة ذات أهمية كبيرة للبلدين، في البعد الجيوستراتيجي، التي تتشارك فيه كل من تركيا وإيران، نظرا لوجود الدول الناطقة بالتركية، الأمر الذي يجعلها ذات اهتمام بالنسبة لتركيا، ناهيك عن البعد الجيواقتصادي لوجود الغاز الطبيعي، وبحر قزوين إلخ، كما ويعد البعد الأيديولوجي ذو أهمية كبيرة لا يمكن أن يغفل عنها صانع القرار في إيران كونها تتبني المذهب الشيعي والذي تعتبره إيران أداة من أدوات التوسع.(باكير وآخرون، 2013: 233،236).

ب- منطقة الشرق الأوسط:

تنطلق مساحة التنافس في منطقة الشرق الأوسط، كون أن هناك رؤيتين مختلفتين (لكليهما)، فتركيا تنظر إلى علاقتها بالشرق الأوسط، بالأهمية التاريخية والجغرافية، وما ذكر سابقاً في تعزيز المكانة الاقتصادية إلخ، أما المشروع التوسعي الإيراني فإنه ينظر للمنطقة على أساس العبد الأيدلوجي والمذهبي والجغرافي، الذي تظهر معالمه بدئاً (بحالة الفكرة)(تصدير الثورة، ولاية الفقيه)إلى (حالة التطبيق). والمتمثل بالتدخل في شؤون الدول العربية الداخلية من خلال دعمها لنظام الأسد في سوريا ودعم الحوثين في اليمن، والشيعة في العراق. مما خلق تهديداً جيبولتيكي للمملكة العربية السعودية، والتي يدرك أيضاً صانعو القرار في السعودية الموقف الديني الإيراني منها لوجود الحرمين الشريفين، الذي يعتبر جزء من الطموح الإيراني.

لكن هناك مصالح مشتركة وأبعاد ذات أهمية لا تغفل عنها تركيا، في علاقتها مع إيران سواء الموقع باتفاقات (البعد الاقتصادي والأمني)، أم الملزم بضوابط (دائرة أسيا الوسطى، والملف الكردي) فإنه يدفع تركيا أن تقيم علاقتها مع إيران على قاعدة التنافس المتوازن، دون المصالح المطلقة، فالمف الكردي رابط ذات أهمية في العلاقة، الذي يدفع باحتوائها. فهما يشتركان في

الحدود المتلاصقة مع القومية الكردية التي تمثل أغلبيتها في تركيا وإيران والعراق (خورشيد،1999: 67).

وهنا يمكن القول إن حالة التنافس والمصالح المشتركة ذات أهمية كبيرة في علاقتهما (تركيا إيران) والتي تمثل في الآتي: (الرحاحلة، 2009: 81)

1)- تأمين الطاقة (كبعد اقتصادي).

2)- حجم التبادل التجاري.

3)- القضية الكردية كبعد أمني سياسي.

4)- التنافس في منطقة أسيا الوسطى.

بناءً على هذه المعطيات، فإن حدود الدور التركي في إقليم الشرق الأوسط، لا يدفعها إلى أن تصل إلى حالة العداء، مع إيران، فحساباتها القومية أكبر من أن تدخل في ذلك، لكن هناك عوامل ومهددات ومصالح، قومية في إطار علاقتها مع الشرق الأوسط أبعد من إيران، فالمملكة العربية السعودية ، تعد مدخلاً فاعلاً ومؤثراً لتركيا في الشرق الأوسط، تؤثر فيه الورقة الطائفية. وتتبع أهمية التوازن في منع انفجار الورقة الطائفية.

2- تركيا والسعودية والدور الإيراني:

أ- العلاقات السعودية الإيرانية:

إن العلاقات بين إيران والمملكة العربية السعودية شهدت في عهد الرئيس خاتمي تقارباً باتجاه تطبيع العلاقات بأشكال متعددة. وقد انعكس هذا التطور في العلاقات في مجموعة من التفاعلات الخليجية التي بدأت تأخذ شكل العلاقات الطبيعية بين ضفتي الخليج، الأمر الذي لم يكن معهوداً في السابق. وقد توجت هذه العلاقات بالاتفاقية الأمنية بين قطبي الخليج عام (2001)م، لتمثل بداية جدية ومتميزة بين السعودية وإيران .فالأخيرة كانت تسعى للتقارب مع السعودية لتدعيم مكانتها ونفوذها في المنطقة، ولكسر حالة الجمود التي اتسمت بها سياستها الخارجية بعد الثورة. أما السعودية فقد كانت ترى في إيران شريكاً أساسياً في المنطقة الخليجية للمحافظة على أمنه في حالة تسوية الخلافات بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي،(مبيضين،2007: 342).

ب- المتغيرات والتحولات بعد الغزو الأمريكي للعراق (2003)م:

وعقب المتغيرات الجديدة التي بدأت، تنتقل فيها إيران من حالة الفكرة الأيدلوجية إلى حالة الهيمنة والتغول في المنطقة، والتي بدأت خطواته، في الحرب على أفغانستان، الغزو الأمريكي للعراق 2003، والذي فتح الباب علي مصراعيه للتوسع الإيراني، لتحقيق طموحها على اعتبارها لذاتها قوة

أكبر في الإقليم ولا سيما منطقة الخليج العربي لتملي علي الجميع، والذي شجعها في ذلك الحشد الشيعي الكبير لها في العراق.(ميرال وجونثان، 2010: 8).

وهو أحد الملفات الهمة التي دفعت بالتقارب التركي السعودي، ولعل ذلك يظهر: من خلال زيارة العديد من المسؤولين السعوديين، إلى تركيا خلال السنوات الأخيرة ولاسيما الزيارة التي قام بها الملك عبد الله بن عبد العزيز إلى أنقرة في عام 2006 حيث نظر إلى تركيا على المستوى الخليجي والعربي بوصفها الموازن لإيران. وقد ذكر بعض المعنيين بأن مذكرة التفاهم التركية – الخليجية عام (2008)م التي ذكرت سابقاً: هي تعني إيران بالدرجة الأساسية وإن لم تكن مستمدة منها إلا أنها تمثل رسالة خليجية لإيران لتعديل سياساتها الإقليمية خصوصاً في الخليج من خلال التمدد والتمسك بالمشروع النووي. حيث قال علي بابا جان[1]("إن تركيا تولي أهمية كبيرة لأمن الخليج واستقراره. وهي ستكون في طليعة الدول التي قد تتأثر بشكل مباشر من أي تدهور أمني هناك" وفي الواقع إن الوثيقة تتطرق إلى تنسيق بنيوي منظم وشامل في المجالات السياسية والإنمائية والأمنية والدفاعية. وهي وثيقة يصعب وقوفها علي أمر معين فلن تسمح تركيا بالمساس بمشروعها الانفتاحي علي الخليج العربي لا سيما السعودية) (توفيق، 2008: 10)

3- ثورات الربيع العربي والتمدد الإيراني :

جاءت ثورات الربيع العربي لتكون فرصة جديدة لإيران دفعتها للتدخل في الشأن السوري سياسياً وعسكرياً وأمنياً، لتثبيت نظام بشار الأسد، ثم الملف اليمني المتمثل بدعم الحوثين، إن هذا التغول الإيراني، وبعد تولي الملك سلمان للحكم في السعودية، كان بمثابة متغير جديد في المنطقة، كانت أولى خطواته مواجهة التمدد الإيراني من خلال قيام السعودية – بعملية عاصفة الحزم، والتي اعتبرت نطقه تحول في المنطقة، تستهدف إيران بالدرجة الأولي، مما دفعها إلى تثبيت ذاتها، بالإضافة إلى الجهود الدولية، وتحقيق المباركة في ذلك. تقاطع مع هذه التحولات التقارب التركي السعودي على اعتبار تركيا منافساً قوياً في الإقليم، على قاعدة التحالف معها والتي ترجوه تركيا، بل وعملت عليه وحشدت لذلك،(ساسة بوست، مرجع الكتروني: 2015).

---

[1] **علي بابا جان:** وزير الاقتصاد التركي السابق. قبل أن يتولى وزارة الاقتصاد كان وزيراً للخارجية وذلك من 29 أغسطس 2007 وذلك بعد إعادة انتخاب رجب طيب أردوغان رئيساً للوزراء وظل وزيراً للخارجية حتى 1 مايو 2009، كما إنه كان المفاوض في ملف انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، الميلاد: ٤ أبريل، ١٩٦٧ (العمر 48)، أنقرة، تركيا الحزب: حزب العدالة والتنمية.(رؤية تركية، موقع الكتروني: 2010)

في ضوء ما سبق يمكن القول أن محددات الدور التركي في سياستها تجاه السعودية يتمثل في الآتي:

أ- تشكيل تحالف إسلامي من قبل السعودية تشارك فيه تركيا.
ب-زيادة التبادل التجاري والذي من شأنه يوطد العلاقات بشكل أكبر.
ت-ملفات الإقليم (المتفجرة) لا سيما سوريا والعراق.
ث-المهدد الإيراني،(المشروع التوسعي).
ج- روسيا كمهدد حليف لإيران وسوريا.

وعليه: فإن المصالح بين كل من تركيا والسعودية تتقاطع، في احتواء النفوذ الإيراني، والإمساك بطرفي اللعبة (النظام، والمعارضة)، مما يقوي الحكومات المركزية للدول الفاعلة في الإقليم، وتحجيم الاعبين غير الدولة (الجماعات والأحزاب)، وكذلك فإن الفراغ الإستراتيجي الذي خلفته الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة لابدَ من تعزيزه، هذان الأمران سيعززان إدارة الملفات في المنطقة سيما إفرازات الربيع العربي (مركز الجزيرة للدراسات، موقع الكتروني: 2015).

وفي هذا الصدد يقول محمد نور الدين[1]: إن البحث عن أدوار للعرب أو الأتراك تجاه إيران لا يكون بالتكتل للمواجهة السلبية، بل بالبحث عن المصالح المشتركة، ومغادرة الهواجس التاريخية، والتكتل تجاه الأنظار والتحديدات المشتركة التي تطال هوية المنطقة الإسلامية والعربية. وهي أخطار مصدرها واحد منذ بداية القرن التاسع عشر وهو إخضاع المنطقة وتقسيمها، ونهب ثرواتها، وتجويف ثقافة ممانعتها عبر الاستعمار العسكري المباشر المتجدد في أفغانستان والعراق والصومال والسودان عبر الوكيل الجديد اسرائيل.(نور الدين،2008: 291)

ويمكن القول، أن التوجه التركي للمملكة العربية السعودية، يمكن توجيهه في الاقتصاد بدرجة مهمة، يتقاطع مع الرغبة السعودية في عهد الملك سليمان في حماية الأمن القومي السعودي بالدرجة الأولي لاسيما التهديد الإيراني، والتي تعمل السعودية علي حشد الفواعل والقوي الإقليمية، لخلق حالة من التوازن تعمل عليها تركيا، سابقا.

---

[1] د. محمد نور الدين: أستاذ التاريخ واللغة التركية في كلية الآداب والعلوم الإنسانية في الجامعة اللبنانية، وباحث ومختص في الشؤون التركية. نُشرت له عدة دراسات وكتب ولاسيما في الشأن التركي، ومنها: تركيا الجمهورية الحائرة و تركيا في الزمن المتحول، وقبعة وعمامة: مدخل إلى الحركات الإسلامية في تركيا، وحجاب وحراب: الكمالية وأزمات الهوية في تركيا، وتركيا: الصيغة والدور.... أدار تحرير مجلة "شؤون الأوسط".(العربي، موقع الكتروني:2015)

من هنا، يجب العمل على احتواء النفوذ الإيراني من خلال الآتي:

أ- العمل علي حل قضايا المنطقة، والتي تمثل تهديد للإقليم ككل، لاسيما (سوريا، العراق، فلسطين، مصر) والتي تمثل حافز حقيقي للحضور الإيراني،

ب- عدم الانجرار خلف التهديدات الإيرانية في حدودها، والعمل على حسم ساحات النفوذ الإيراني، التي تناور فيها(اليمن، سوريا، لبنان، العراق) والتي تمثل تهديد للأمن القومي التركي والسعودي .

ت- لابدَ من تعزيز الحضور التركي من قبل السعودية، وهو ما يحدث في سوريا، لتشكيل جبهة حماية جيوستراتيجية.

ثانياً: - الشرق الأوسط (الكبير، والجديد):

أهمية الشرق الأوسط إقليميا ودوليا:

لم تحظي منطقة في العالم حظيت بمكانة واهتمام من المفكرين والكتاب والخبراء والباحثين مثل تلك المنطقة المسماة "بالشرق الأوسط" ، وهذا يعود إلى الموقع الإستراتيجي لهذه المنطقة كجسر بين القارات الثلاث ومركز للعالم القديم ، كانت وما تزال محل أطماع القوي الكبرى. حيث إن التسمية الأساسية لهذه المنطقة كانت باسم المشرق العربي، ولما احتلت إسرائيل فلسطين، كان لها دور في إبعاد الصبغة العربية، حتى يتناسب مع متغير جديد طرأ على الجغرافيا السياسية لتلك المنطقة، وحتي لا يكون الأمرُ مقتصراً على العرب فقد تم تسميته من قبل الاستعمار بهذا الاسم. فبعد الحرب العالمية الأولي، وإبان سقوط الدولة العثمانية، كانت يطرأ تغير للمنطقة بمعدل كل (20)عام مرة تقريباً، يأتي ذلك نتيجة الغموض الاستراتيجي وأطماع الاستعمار فيه، وبخاصيةٍ الدولُ المركزية.(عودة،2002: 37)

في عام (1954)م تشكل حلف للدفاع عن الشرق الأوسط تحت اسم (حلف بغداد)وهو ما أطلق عليه مشروع الخط الشمالي أو مشروع الحزام الأخضر. وكانت تركيا مركزاً لهذا المشروع، في عهد رئيس الوزراء عدنان مندريس، والذي عمل على تفاعل العلاقات مع دول المنطقة. وكان الهدف المعلن للحلف (الدفاع عن الشرق الأوسط في مواجهة الخطر السوفيتي). (جوزان،2004: 16)

الدور الإسرائيلي في بناء شرق أوسط جديد:

وكانت الفكرة الأولى لمشروع الشرق الأوسط الجديد تعود لشمعون بيريس في كتابه الذي حمل عنوان نفسه والذي أصدره عام (1992)م، وخلص فيها إلى: شرق أوسط جديد تقوده إسرائيل،

وهو شرق أوسط يزدهر بالتنمية والرفاهية، بحيث يصبح شرق أوسط مفكك على أسس عرقية ومذهبية وطائفية، يشتبك فيها الجميع مع بعضهم البعض، ولكنهم يتحالفون مع إسرائيل، بحيث يستوجب تحقيق وجود الشرق الأوسط الجديد تجزئة النظام العربي المجزئ ، وتقسيم المنطقة على أساس الأقليات الأثنية والعرقية (أبو داير،2012: 154).

وهنا تبرز الأهداف الإستراتيجية للمشروع: (حسين،2002: 19)

أ- تأمين السيطرة الأمريكية على منابع النفط، وممراته وأمواله عن طريق القواعد العسكرية الدائمة.

ب- المحافظة على تفوق إسرائيل العسكري على جميع البلدان العربية.

ت-نزع السلاح غير التقليدي من أيدي العرب، والحد من التسّلح للدول العربية غير الخليجية.

ث- التواصل إلى تسوية للصراع العربي الإسرائيلي وإلغاء المقاطعة العربية لها.

ج- بيع كميات كبيرة من الأسلحة للدول العربية في الخليج لتحسين وضع الاقتصاد الأمريكية.

ح- توسيع التواجد الأمريكي العسكري في المنطقة. إقامة النظام الإقليمي والسوق الشرق أوسطية.

الرؤية الأمريكية للدور التركي:

جاء الإعلان عن مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي تزامن مع الغزو الأمريكي للعراق عام(2003)م، والذي طرحه الرئيس الأمريكي جورج بوش علي رئيس الوزراء التركي أردوغان عام (2004)م ليكون شرق أوسط جديد، تتنامى فيه المصالح المشتركة بينهما.(فتحي،2004: 90)وعوضا على ذلك تم طرحه في مؤتمر لوزراء خارجية دول الجوار الجغرافي في الكويت، فقد قال عبد الله غول وزير الخارجية حينها، يجب أن تكونوا أصحاب منطقتكم، وتؤلفوا منظومة أمنية وسياسية واقتصادية على غرار الاتحاد الأوروبي، تضم معظم دول الشرق الأوسط، محذراً من أنه إذ لم تقم هذه الدول بعملية التغير نفسها فإن التغير سيكون من الخارج، (نور الين،2012: 263).

وحسب مقتضيات الاستراتيجية الأمريكية، حيث بات واضحًا: أن السياسة الأمريكية تقوم على إعادة رسم الخرائط الجيوسياسية للمنطقة، الأمر الذي يوجب على تركيا أن تبنى رؤاها إقليميًا ودوليًا بما يضمن لها أن تكونَ لاعبًا في إطار رسم معادلات السياسة الدولية وبين مقدار العلاقة التي يمكن من خلالها أن تكونَ لاعبًا دوليًا وفق محدداتها في ظل النظام الشرق أوسطي الجديد، وفق الأبعاد التاريخية والجغرافية والسياسية مع الشرق الأوسط،(أبو داير،2012: 160).

1- الدور السعودي في مشروع الشرق الأوسط:

حسب قول: فتحي رشيد: فإن المملكة العربية السعودية حصلت على وعد بعدم توجيه ضربة لها كتلك التي وجهت لأفغانستان (باعتبار أن 16 من منفذي عملية 11 سبتمبر كانوا سعوديين)، جاء ذلك الوعد مقابل الموافقة الرسمية، للأخيرة على هذا الشرق الجديد من خلال الصفقة التي أبرمها توماس فريدمان مع الأمير عبد الله تحت ما سمي (مبادرة الأمير عبد الله) والتي أصبحت فيما بعد المشروع العربي للسلام، مما يفهم منه أنه لم يعد هناك من يعارض هذا الشرق الجديد في العالم سوى بعض القوى والجماهير.(رشيد، 2008: دورية)

ويرى الباحث أنه لابدَ من وجود مشروع عربي إسلامي يحاكي الدول العربية والإسلامية ويضع يده علي مكامن القوة العسكرية والجغرافية والاقتصادية واللغة والدين والترابط والنسيج الاجتماعي للأمة العربية والإسلامية، يتعدى القوميات والحدود القطرية بحيث يشمل طرحاً موحداً للنظام العربي والإسلامي يكون مركزياً في القوة خارج العباءة الأمريكية.

تعقيب:

كان لإسرائيل دور كبير في التأثير في الخارطة السياسية لمنطقة الشرق الأوسط، كما وأثرت في تسمية المنطقة من جديد لترفع عنها الصبغة العربية والإسلامية بمعناها السابق حتي تحدث تجانس بينها وبين جوارها الجغرافي، وهو ما حققته مع النظام العربي والإقليمي بالفعل، ونظراً لأهمية تركيا في المنطقة فإن الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل تحاول أن تنفذ بعض أجنداتها من خلال تركيا، والتي تتركز من خلا تمرير مشروع الشرق الأوسط سواءً الكبير أو الجديد، وكذلك السعودية نظراً لموقعها أيضاً في المنطقة، إلى أن هناك عوامل تحول دون ذلك. ومنها النظام السياسي الحاكم الذي يرفض الإملاءات الغربية.

المبحث الثاني:- المحدد الجيواستراتيجي

تمهيد:

تعد سوريا والعراق عامل مؤثر وبشكل كبير، في التوجهات التركية لدي المملكة العربية السعودية، لما لهما من أهمية في التشارك الجيوستراتيجي والذي يمثل تهديد للأمن القومي لكليهما، والذي تتقاطع فيه إيران.

أولاً:- العراق:

1- حرب الخليج الثالثة 2003 وأهميتها في الحضور التركي:

شّكلت حرب الخليج الثالثة عام (2003)م، نقطة تحول في منطقة الشرق الأوسط بل وفي العالم بأسره والتي أعقبت أحداث 11 سبتمبر عام (2001)م والتي كان من تداعياتها الغزو الأمريكي للعراق.(باركي، 2015: 3)

كانت تركيا في تلك الفترة أمام تحول تاريخي من خلال فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات عام (2002)م، حيث تعتبر بمثابة أول تحدٍّ واختبار إقليمي ودولي يواجه حزب العدالة والتنمية، دفع القيادة الجديدة لتركيا اتخاذ مواقف دقيقة ومهمة من أجل منع وقوع الحرب، بطريقة ترفعها من دائرة الحرج السياسي مع الإقليم، وتولية الحزب صورة إيجابية أمام الشعب والرأي العام التركي، الأمر الذي دفع رئيس الوزراء إلى الدعوة لانعقاد البرلمان التركي، والتصويت إن كان هناك إمكانية لاستخدام الأراضي التركية في الحرب على العراق، بالإضافة إلى استغلال الجهود العربية من أجل وقفها (جاء ذلك متناغما مع رؤية سياسية للحزب على قاعدة التوجه شرقا) (توفيق، 2016: 2).

فقبل فترة من بدء الحرب، قام حزب العدالة والتنمية من جمع ست قوى إقليمية– تركيا ومصر وإيران والأردن والمملكة العربية السعودية وسوريا (في عدة مؤتمرات إقليمية. كان نتاجها (إعلان إسطنبول) والذي كان يرجو عدم نشوب الحرب. وعلى الرغم من أن بعض المحللين في الولايات المتحدة وتركيا اعتبروا أن الدافع الكامن وراء هذه المبادرات كان إسلامياً، إلا أن الواقع يندرج بعكس ذلك، وأن منطلق هذه المبادرات كان ذاتياً، ووفقاً للمصالح الخاصة بكل قطر.(وهو ما أدى إلى حالة من الخلاف بين كلاً من تركيا والولايات المتحدة الأمريكية.(تشيبنار،2008: 24) وهنا كان سبب رفض المجلس الوطني التركي الكبير للحرب للأسباب التالية: (توفيق، 2008: 4)

أ- سعي حكومة عبد الله غول إلى حشد موقف عربي إقليمي إلى وقف الحرب.

ب- معارضة الرأي العام التركي اشتراك تركيا في الحرب.

ت- التخوف التركي من نتائج الحرب، الأمر الذي قد يؤدي إلى استغلال أكراد العراق، وإعلان دولة كردية شمال العراق مما يمدد الفكرة لدى الأكراد في جنوب شرق الأناضول.

ث- خشية تركيا من هجرة أكراد العراق إلى تركيا.

ج- إن الحرب ستكبد تركيا خسائر اقتصادية بعد الخسائر التي تكبدتها أنقرة جراء حرب الخليج الثانية والتي قدرت بحوالي(40) مليار دولار.

ح- الانسجام بين الموقف التركي والموقف الأوروبي التي قادته كل من فرنسا وألمانيا الرافض للحرب، في ظل رغبة تركية بالانضمام للاتحاد الأوروبي مما يعبر عن الانسجام والاتفاق التام حيال الموقف تجاه العراق.

وحيال التقارب التركي السعودي في الملفات المشتركة ولاسيما العراق ذات البعد الأهم، قامت تركيا سنة (2006)م بتنظيم مؤتمرٍ لدعم الشعب العراقي في إسطنبول ضم المجموعات السنّية عبر العالم الإسلامي. وسلط المؤتمر الضوء على التهميش المنهجي للسّنة؛ واستهداف العلماء السنّة والأئمة والمناطق والجوامع وتصفية الرجال والنساء استناداً إلى هويتهم، وذلك وفق البيان الختامي للمؤتمر الذي بث على الموقع الإلكتروني (لهيئة علماء المسلمين) وكان من بين المشاركين في مؤتمر إسطنبول الشيخ نصير بن سليمان العمر، وهو إسلامي سعودي نافذ، الذي أصدر بياناً موقّعاً من (38) رجل دين سعودياً بارزاً يدعو إلى تحرّك العرب السنّة في أنحاء الشرق الأوسط ضد شيعة العراق، وإلى دعم العرب السنّة. يتجلى من ذلك الرافعة السنية بينهما(تشيبنار، 2008: 29).

2- المتغيرات الجديدة والمهددات المشتركة:

أ- تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) والتحالف الدولي:

شّكل ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا عاملاً محفزاً للتقارب التركي السعودي في إطار البيئة الإقليمية والدولية، وفي ظل التهديد الدولي، التي لا يمكن لكليهما إغفاله ولاسيما لدى الولايات المتحدة الأمريكية، فالمنطقة تتشكل بطريقة تتجه نحو إقامة التحالفات وتفجر الملفات، خاصة عقب أحداث الربيع العربي، (الأمر الذي دفع لتشكيل التحالف الدولي) لمحاربة تنظيم الدولة والتي تشارك فيه كل من تركيا والسعودية، فالملف السوري والعراقي تعتبران ذات بعد جوهري بين تركيا والسعودية في الإقليم نتيجة حالة التهديد المشترك للأمن القومي، والذي جعل البيئة الإقليمية في حال من الشقاق السياسي بين تلك الأطراف (تركيا-إيران- السعودية). ومصدر تهديد عالمي (إرشيد، 2016: 10).

إن امتداد رقعة الصراع، إلى باقي الإقليم على قاعدة العداء السياسي والمذهبي من قبل إيران، دفع السعودية أن تجد نفسها مع تركيا في حالة تحالف لتجنب المخاطر القائمة في المنطقة، والتي تهدد أمنها القومي. فداعش" والتنظيمات "الجهادية" الأخرى تشكل خطراً داهمًا على أمن المنطقة والعالم، فإنها ترى أنّ إيران هي المصدر الأكبر لتهديد أمن المنطقة واستقرارها، وبأنّ الأولوية ينبغي أن تكون للتصدي لأنشطتها وأنشطة وكلائها (أنصارها) المزعزعة للاستقرار. وتتخوف السعودية من أنّ إدارة أوباما قد رهنت سياساتها في المنطقة لمصلحة نجاح الاتفاق النووي مع إيران (يشلطاش وثلجي، 2013: 6) .

ب- الطموح الإيراني وأهمية التقارب:

في خضم هذه التغييرات الجيبولوتكية المهمة في المنطقة ولاسيما العراق والمتأتية من تدخل عسكري خارجي أطاح معادلات القوة فيها – أي الغزو الأميركي – جاء الرئيس أحمدي نجاد إلى السلطة في إيران) في عام(2005)م وبدأت تتبلور لديه فكرة مشروع إقليمي إيراني مهيمن يمتد إلى الشمال من جزيرة العرب. فإطاحة صدام حسين وحكم "السنة" في بغداد فتحت الباب واسعًا أمام إيران للسيطرة ليس فقط على العراق، بل لفسح المجال أمام رؤية طموحة في طهران للهيمنة الإقليمية عبر شبكة تحالفات نسجت على امتداد عقود (قبلان، 2015: 18) .

فإذا كان السعوديون يعتبرون أن خطيئة أميركا في إهمال سورية هدية لإيران، فإنّ خطيئتها في العراق إزاحة الرئيس العراقي صدام حسين عام 2003 ، (كانت هدية ثمينة لطهران. ولكن عوضًا عن التصارع بعدوانية مع القوة الإيرانية كما تفعل في بلاد الشام، انتهجت السعودية سياسة غير فاعلة تمثلت في احتواء الأضرار في العراق أو الاحتواء "الاستاتيكي". فنظراً للأكثرية الشيعية في البلاد، أقر المسؤولون السعوديون سراً بأنهم يقومون بلعبة خاسرة في محاولة وقف نفوذ إيران وتجريدها من الشبكات المحلية أو المداخل أو القدرة التي تتمتع بها. (فردريك ويري، 2015: 10).

وهنا دخول روسيا في ميدان المواجهة: والتدخل في المنطقة العربية ولاسيما العراق وسوريا، جاءت أزمة "منطقة بعشيقة" العراقية التي دخلتها القوات التركية إبان الثورة السورية والتي جاءت بتوافق مع العبادي رئيس الوزراء، على أن تكون ساحة تدريب للقوات المحاربة لداعش، وبالتوافق مع الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن أصبحت الأزمة التركية مع روسيا (إسقاط الطائرة الروسية)، من أهم التحديات التي تواجه تركيا والتي كانت لها دورٌ مؤثرٌ في الضغط على نظام الأسد

الحليف لروسيا، جعلت منه روسيا أزمة مصالح من خلال التوجه الروسي إلى بغداد لتضغط على تركيا بإخراج قواتها من منطقة بعشيقة ذات السيطرة التركية، (ارشيد،2016: 10-13).

الأمر الذي أدى إلى التضارب في العلاقة بين العراق وتركيا، حيث جمود التوافق التركي السعودي على قضايا المنطقة ولاسيما التمدد الإيراني، الذي يطال تلك العاصمتين العراقية والسورية، هذا بدوره يدفع إلى وجود عنصر قوة للبقاء التركي في الأراضي العراقية، يُعزز ذلك التوافق التركي السعودي على إنهاء التواجد الإيراني في العراق، حيث الإشارة هنا لغة القوة التي تستخدمها روسيا في العراق وسوريا تنبع من وجود عنصر قوة (الحليف الروسي لإيران)، يدفع بأن تجعل إيران روسيا هي الأداة الغليظة، لها حتى تخرج نفسها من الحرج السياسي مع تركيا. الأمر الذي يساهم في التقارب التركي السعودي.

ثانياً:- سوريا:

"تشكل العلاقات التركية- السورية واحدة من التجليات النشطة للتفاعلات الإقليمية، وقد طبعت النظام الإقليمي ببعض سماتها، كالنزاع والعدائية والمدارك السلبية والصور النمطية، والسياسات المعاكسة، والنزوع إلى التحالفات الإقليمية، وعوامل التنافر والتجاذب، والتأثر بالأطراف الثالثة وما يدعى بديناميات التغلغل والاختراق الخارجي"،(محفوظ،2011: 4).

بدأت العلاقات بين تركيا وسوريا، في بدايات الدولة الجمهورية، والتي كانت تركيا وسوريا علي خلاف فيما بينهما، بسبب سلخ لواء الإسكندرون، إبان الاحتلال الفرنسي علي يد أتاتورك، الأمر الذي جعل حالة من العداء بينهما، جاءت فترة الاحتلال السوفيتي لأفغانستان، والتي كانت سوريا مؤيدةً لهذا التدخل الروسي كون الأخيرة حليفة مع الرئيس حافظ الأسد، حيث إن هذه المرحلة شهدت حالة من التحول، وهي الثورة الإسلامية الإيرانية عام(1979)، بدت سوريا وقتها محوراً حليفاً لروسيا وإيران، كدولة شرقية، محور العداء للغرب والتي كانت الروابط بين الولايات المتحدة وتركيا والسعودية في حالة من التحالف، حيث كانت تركيا الخط المتقدم لمجابهة السوفييت إبّان الحرب الباردة، بالإضافة لملف الأكراد المتفجر، والتي عملت سوريا على استدعائها لتلك الورقة، للضغط علي تركيا، باحتواء حزب العمال الكردستاني في أراضيها، حتى جاءت فترة عام (1998)م.(رضوان،2004: 176-182).

شكلت اتفاقية أضنه عام (1998)م نقطة تحول في العلاقات التركية السورية، حيث انتقلت هذه العلاقات من حافة الحرب إلى وضع الاستقرار الدائم في تلك الفترة، الأمر الذي دفع هذه العلاقة إلى حالة تحول في الإقليم الجغرافي، كما شكل الحدث تغيراً مهماً في ساحة العلاقات الدولية، ولا سيما أن حالة التحول التي سادت في تلك الفترة قد أثرت بشكل مباشر على العلاقات بينهما، فالحدود التركية السورية تمثل أكبر حدود فيما بينهما،(القدرة،2013: 27–29).

2–التوجه التركي الجديد لسوريا:

جاءت السياسة الجديدة لتركيا في ظل العدالة والتنمية، تولي اهتماماً كبيراً الى سوريا، و هو إنه لا بّد من تغليب العقلانية و الدبلوماسية من خلال رؤية تحكم الجوار الجغرافي فيما بينهما، من هنا يجب ان تكون هناك حالة تعاون مشترك بكل المجالات الأمنية و الاقتصادية و الثقافية ، فالإرث التاريخي عامل مهم يحكم تلك النظرة، فالإمكانات المتوفرة لدى الدولتين تدفعهما لتعزيز ذلك التعاون المشترك، نتيجة لاستحقاقات الجغرافيا المفتوحة و الاقتصادية و الجيوسياسية . (أوغلو،2010: 437).

تقدمت العلاقات التركية السورية في تلك الفترة، نتاج المصالح المشتركة للدولتين بما يخص الشأن العراقي، إضافةً إلى رغبة سوريا تجاوز العزلة الدولية التي فرضها عليها نظام بوش الإبن إثر ذلك، وفي مجال المياه، قدمت سوريا تنازلات لتركيا بعد سنوات من الخلافات حول الحصص المائية. وفي عام (2007)م، وقعت الدولتان اتفاقية التبادل التجاري، مما أدى إلى زيادة كبيرة في التبادل التجاري بين الدولتين، وفي عام (2009)م، ألغيت تأشيرات العبور بين الدولتين. إن التحسن في علاقات تركيا وسوريا برز بشكل كبير من خلال لعب تركيا لدور مركزي بالتنسيق بينها وبين إسرائيل في مفاوضات السلام. والذي كان من شأنه لعب تركيا لدور الوسيط في المنطقة لإحلال السلام. إلى أن جاءت الأزمة السورية لتشكل تهديد كبير لتركيا،(قبلان،2015: 15–20).

3– السعودية وسوريا:

أما على صعيد العلاقة السعودية –السورية تبدو علاقة تنافر مع النظام السوري، فترة ما قبل الثورة، فقد كانت هناك خلافات مباشرة بينهما مبطنة تارة، ومعلنة تارة أخرى(تحكمها علاقة سوريا بإيران)، هذه العلاقة ازدادت سوء بعد الثورة السورية، حيث هناك خطر ومهدد للسعودية، بوجودها على حدود مع إيران وسوريا، واستدعاء الأخير لإيران كحليف للدفاع عنها، بدوره يشكل تهديداً كبيراً على المملكة السعودية،(فريدريك ويري،2015: 6).

ثالثاً: الأزمة السورية

جاءت ثورات الربيع العربي كنقطة تحول مركزية في منطقة الشرق الأوسط، مطالبة بالحريات ورفع الشعارات المطالبة بالحرية من قبل الجماهير العربية، وهو ما تناغم مع التوجه والحضور التركي في المنطقة العربية نتيجة بناء سياسة خارجية قوية، الذي كان يرجوا التغير في جسم النظام العربي، اهتمت تركيا بنقطة التحول هذه، على اعتبارها نقطة ارتكاز أيضاً للعمل على وقوفها إلى جانب الشعوب العربية (في التغير) وهو ما يؤكده صانع القرار في تركيا، (ثلجي ويشلطاش، 2013: 6).

ولقد شكّلت الأزمة السورية قلقاً كبيراً بالنسبة للسعودية ، الأمر الذي دفعها للتشارك والتعاون مع القوى الفاعلة في المنطقة ، وتعزيز الجهود الدولية من أجل حماية حدودها التي باتت مهددة من قبل إيران. فقد مهّدت الطريق لعداء إستراتيجي جديد بين الأطراف الإقليمية مثل السعودية وإيران وتركيا. ويعد ذلك بمثابة القوة الدافعة الرئيسة وراء النتائج الكارثية للقتل الجماعي للمدنيين ونزوح الآلاف من الشعب السوري.

وبهذا ينظر إلى العلاقات التركية السعودية ، بأن المدخل الرئيس لها في سوريا، فمن خلال الرافعة السنية و التنافس على قيادة العالم الإسلامي ، دفع العلاقة نحو التوجه إلى المواجهة الإيرانية في سوريا، كدولة ثورة على حدود الربط التركي السعودي ببعده الجيوستراتيجي. فإنه لابدَ من تكاتف الجهود الإقليمية للقوى المركزية في المنطقة من توجيه وتوحيد اهدافها لحماية مصالحها، فإيران تقاتل باستماتة في سوريا كبعد توسعي وجوار جغرافي ، يحكمها في المقابل تهديد قومي لتركيا من خلال وجودها على الحدود معها.

إن ما يدفع العجلة للتقارب التركي السعودي، الملف السوري بأهمية كبيرة، وهو ما صرح به وزير الخارجية السعودي مع نظيره التركي، عقب لقاء القمة بينهما:(وهو الإعلان عن مجلس تعاون إستراتيجي، حيث قال: إنه يشمل التنسيق بشكل أكبر في ظل الظروف والتحديات التي تواجهها، في سوريا والعراق أو اليمن أو ليبيا) سواء فيما يتعلق بالإرهاب أو التطرف، أو التدخلات الإيرانية السلبية في المنطقة، هنا: تأتي الإشارة إلي تنظيم الدولة الإسلامية، والذي يعتبر مهدداً خطيراً يقف على الحدود السعودية التركية،(الحياة، موقع الكتروني:2016).

وفي ظل هذه المتغيرات الإقليمية الجديدة، تزامن مع وصول الملك سليمان للحكم – وتثبيت نظام العدالة والتنمية في الحكم، الأمر الذي أدي إلى تشكيل مجلس التعاون الإستراتيجي، **والذي تكمن أهدافه في التالي:**

أ- التهديد الروسي لتركيا من خلال وجوده في سوريا فإنه يمثل تهديداً على الحدود مع تركيا.
ب-الوجود الإيراني في سوريا و الذي يضع السعودية بين فكي كماشة في حصارها لها من اتجاه إيران و سوريا، ثم تأتي الحدود الجنوبية (اليمن) مما يهددها جيبولوتوكيا وهو مدعاة للتقارب مع تركيا.
ت- التحالف التركي مع القوى المؤثرة في المنطقة لتحقيق توازن لحماية أهدافها ومصالحها وهو السعودية كبعد سني و مقارب ومشترك في المصالح.
ث- الولايات المتحدة الأمريكية ودورها في الملف السوري، والتي هي جزء مهم و كبير من الصراع الروس الأمريكي ، يدفع بوجود تقارب مع حلفاء أمريكا في الإقليم لتحقيق ذلك التوازن و هما تركيا والسعودية .
ث- الملف الكردي ذات أهمية ، والذي يشكل تهدي قومي لتركيا و التي باتت روسيا تدعم حزب العمال الكردستاني، بالسلاح علناً لإرباك البيئة الداخلية التركية .

أما الجهود التركية السعودية في احتواء الأزمة السورية فهي على النحو الآتي:

أ- **على صعيد الموقف التركي:**

- التدريب الميداني للقوات في منطقة بعشيقة العراقية.
- الدعم المالي والسلاح.
- احتضان اللاجئين السوريين.
- المواقف السياسية من بشار الأسد.

ب- **على صعيد الموقف السعودي:**

- الموقف السياسي: ضد بشار الأسد ومع إنهاء حكمه، فالسعودية تبذل جهداً كبيراً لإنهاء الأزمة السورية.
- الموقف الميداني: فإن السعودية تدعم المعارضة السورية بكل الوسائل اللازمة.

إن ما يجري في ساحة الشرق الأوسط، أمر يدفع العجلة لحالة من التغير الجوهري في شكل المنطقة في المرحلة المقبلة، هذا في ظل الواقع الحالي الموجود يظهر حقيقة الوضع المغاير لما كان الواقع عليه في السابق، فحالة التناقض في التحالفات السابقة مع القوى الكبرى تتحول إلى حالة من العداء أو على الأقل لا وجود لتصور حقيقي واضح بين التحالفات والقوي الفاعلة، ودخول الأصدقاء في تحالفات مع الأعداء، والحلفاء الإقليمين حلفاء في دائرة الإقليم الآخر الذي يتبع لمعسكر غير الأخر.

المبحث الثالث:- المحددات الدولية

تمهيد:

تمثل الولايات المتحدة الأمريكية نقطة ارتكاز هامة في القارب التركي السعودي، لما لها من دور كبير في العلاقات الاستراتيجية والتاريخية، بينها وبين كل من تركيا والسعودية، كما أوروبا وروسيا، كدول منافسة لتركيا ومن خلالها تعمل الأخيرة علي تحقيق التوازن والتقارب في تلك الملفات.

أولاً:- الولايات المتحدة الأمريكية:

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وإبان الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، عملت الولايات المتحدة الأمريكية على التوغل في منطقة الشرق الأوسط لبعدها الحيوي والإستراتيجي، هذا أيضاً لمنع تدفق النفوذ الروسي على تلك المنطقة التي هي جزء من أطماعهم، فكانت تركيا في تلك الفترة قد أسست لدولة الجمهورية، بعد سقوط الدولة العثمانية، وتوجهها نحو الغرب كان في أوجه، ونظراً لموقعا الإستراتيجي الذي يتوسط القارات الثلاث، وتقاطعاً مع مصالحها لمواجهة العدو المشترك الاتحاد السوفيتي الذي قد أرهق تركيا لمدة قرنين من الزمن، فقامت بدمج تركيا في الإستراتيجية الأمريكية، وربطها بأحلافها العسكرية وجعلها دولة مركزية، فقد تم دمجها كدولة أساس في حلف بغداد الذي يضم بعض الدول المشرقية، وثم الانضمام إلى حلف الناتو.(حسون، 2010: 334-338)

إن المحطات والقواعد العسكرية الأمريكية المنتشرة في الأراضي التركية والتحديث والتطوير الذي شهدته القوات المسلحة دفع بتركيا أن تكون ضمن المعسكر الغربي، وأن تفسح المجال للولايات المتحدة بالتدخل في شؤونها العسكرية الأمر الذي ظهرت تجلياته في التالي: (الزبيدي،2012: 164):

أ- دفع الوجود العسكري الأمريكي في الأراضي التركية إلى فسح المجال أمامها للتدخل في الشأن التركي، بهدف ضمان المصالح الأمريكية والحفاظ عليها مما جعل الأراضي التركية من خلال استهدافها من الاتحاد السوفيتي هدفاً من الأهداف الأمريكية كمنظومة دفاعية.

ب- لقد ترتب على تركيا انحيازٌ كاملٌ في المجال العسكري الذي بقي ضمن المنظومة الغربية فعملت بعض الدول الغربية على تعزيز ذلك من خلال نقل رأس المال العسكري، لتعزيز القدرات العسكرية التركية كدولة من دول حلف الشمال الأطلسي.

ت- زيادة الأعباء على القوات المسلحة من حيث الجهد والنفقات التي تضمن حماية الوجود الأمريكي في تركيا بكل الوسائل، مما دفع الولايات المتحدة الأمريكية بالعمل على زيادة الموازنة العسكرية بشكل سنوي.

ففي تقرير للمخابرات الأمريكية اعتبر فيه تركيا النقطة الأساسية في منطقة الشرق الأوسط، كخط مهم لمواجهة السوفييت ،وهذا يظهر أن الاستراتيجية الأمريكية في تركيا قائمة في أساسها على الجانب العسكري والأمني كقاعدة عسكرية، وخط دفاع أمامي للوجود الأمريكي من خلال الدفاع عن المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، (الزبيدي2012: 118).

وقد عملت الاستراتيجية الأمريكية علي تأمين فاعلية الدور التركي مما يؤدي إلى تحقيق أهداف استراتيجية لها من خلال: (الغرير، 2010: 110):

أ- كونها عنصر استقرار رئيساً في البحر الأسود.

ب-سيطرتها علي المضايق في منطقة البحر الأسود ومضيق الدردنيل.

ت-المرساة الجنوبية الشرقية لمنظمة لحلف الشمال الأطلسي.

ث-العنصر الموازن لروسيا في المنطقة الجنوبية الشرقية كخط دفاع أمامي والتي تضمن منطقة القوقاز.

ج- نقل النموذج الغربي للبلدان الشرقية والمستقلة في جوارها.

لكن بعد وصول حزب العدالة والتنمية للحكم عام (2002)م، والذي تزامن مع أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام(2000)م، دخل متغير جديد في البيئة الداخلية التركية، بفوز الحزب، ذو الوجه البراغماتي الذي يراعي قواعد اللعبة في بيئة العلاقات الدولية ويحافظ على المصالح العليا للبلاد، كما يتناغم بفكره مع مبادئ العلمانية التي تسير عليها الدولة التركية، من خلال تعزيز حالة الديمقراطية السائدة في البيئة الداخلية التركية، وتطبيق مبدأ- الشعب سيد الموقف، ليضمن بذلك تحييد المعارضين، وكسب التأييد الشعبي،(محفوظ،2012: 56، 62).

فكان أول اختبار حقيقي لحزب العدالة والتنمية، أمام البيئة الداخلية التركية ودول الجوار الجغرافي ودول حلف الشمال الأطلسي سيما الولايات المتحدة الأمريكية، وهو إعلان الولايات المتحدة شن حرب على العراق، نتيجة امتلاك الأخيرة أسلحة الدمار الشامل، الأمر الذي وضع الحزب علي المحك أمام الرأي العام الرافض لهذه الحرب، واستدعي للاستفتاء شعبي وتصويت برلماني ليحدد مصير المشاركة الأمر الذي قُوبل بالرفض الجماهيري(الرأي العام والأحزاب

السياسية) والرسمي(البرلمان)، لدخول تركيا في غمار الغزو الأمريكي على العراق من خلال استخدام أراضيها. (نور الدين،2008: 237، 246)

1- الولايات المتحدة وأهمية تركيا والسعودية:

وهنا يمكن ربط العلاقات الأمريكية مع كل من تركيا والسعودية في هذا السياق، فإن هناك رؤيةً استراتيجيةً تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، تجاه مركزيتان ذات أهمية كبيرة لها فالأولي بأبعادها المختلفة والتي سبق ذكرها والثانية، تحتل وضعًا مهماً في السياسة الخارجية الأمريكية. في امتلاكها لأكثر من ثلث الاحتياطات النفطية العالمية، ستحتفظ السعودية بقدرتها على أن تكون أكبر منتج نفطي في العالم في القرن الحادي والعشرين، عندما ستكون الموارد البترولية لعدد من المنتجين الآخرين قد تضاءلت كثيرًا على الأرجح. فوقعًا للاتجاهات الحالية؛ من المحتمل أن يصل إنتاج النفط العالمي، إلى أعلى مستوى له بين كل من الولايات المتحدة وتركيا والسعودية،(كامل:2003: هـ).

في الفترة السابقة كانت الاحتياجات العالمية للنفط مرتفعة، وبالتالي فإنه سيخفق في تلبية الطلب العالمي على النفط بأسعار تعتبر مقبولة حاليًا. وترتكز السياسة الأمريكية تجاه المملكة على توليفة من المصالح، تشمل أهدافًا اقتصادية وتجارية، كما تشمل أيضًا أهدافًا سياسية وعسكرية. ونظرًا لأهمية المملكة كمنتج للنفط وكقوة في الشرق الأوسط، فإن الولايات المتحدة تنظر إلى السعودية كقائد لدول شبه الجزيرة العربية، ونجحت السياسة الأمريكية إلى تشجيع الاستقرار فيما بين الدول العربية الموجودة في هذه المنطقة تحت القيادة السعودية. وقد حددت المصالح الأمريكية بهدف استمرار حرية وصول الولايات المتحدة إلى إعادة استثمار الفوائض المالية السعودية الناجمة عن بيع النفط المشاركة الأمريكية في نشاطات تحديث السعودية. (فريدريك ويري،2015: 9)

من الواضح أنّ ثمة عددًا من الاتجاهات الجديدة تتحدى هيمنة السعودية المديدة على النفط. فالرياض تواجه نقصًا في الطلب العالمي، وعودة دخول النفط الليبي الخام إلى السوق العالمية، وازدياد إنتاج إيران مع تخفيف العقوبات. وقد ينزلق الموقف السعودي أكثر في حال وصل العراق إلى إمكاناته الإنتاجية الكاملة. وربما يجبر إنتاج الولايات المتحدة من الصخر الزيتي والذي يتوقع أن يبلغ ذروته عام (2018)م منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" على تخفيض الإنتاج بصورة أكبر خلال السنوات القليلة القادمة. ومع ذلك، لا ينبغي المغالاة في هذه الاتجاهات؛ فالسعودية تحتفظ بقوة هائلة كمنتِج يتحكم بعالم النفط، وصادراتها النفطية مهمة جدًا بالنسبة إلى الولايات المتحدة،(الخاطر،2015: 6-8).

يتعلق التوتّر الحالي في العلاقة التركية والسعودية – الأميركية بالدرجة الأولى بتباين حسابات الطرفين وأولوياتهما، خصوصاً في السياق السوري، ففي حين تريد تركيا أن تتضمن الاستراتيجية الكلية في سورية إسقاط نظام السوري بشار الأسد، فإنّ الولايات المتحدة ترى في ذلك أمراً خارج نطاق أهداف حربها الجديدة في الشرق الأوسط. وعلى الرغم من محاولة وزير الخارجية الأميركي جون كيري نفي وجود تباين" بين مواقف الطرفين في الحرب على "داعش"، فإنّ الواقع غير ذلك. أضف إلى ذلك، هناك تواتراً لتقارير إعلامية أميركية تنقل عن مسؤولين أميركيين، دون تسميتهم، تؤكد وجود هذه الخلافات و"خيبة الأمل" الأميركية بتركيا. مبادرة الولايات المتحدة إلى تسليح المقاتلين الأكراد عبر إسقاط السلاح لهم جوا من دون أدنى اعتبار للمعارضة التركية لهذا الأمر، مهما سمح بتغييرٍ طفيفٍ لميزان القوى لمصلحة المقاتلين الأكراد في عين العرب. ونعرض في ما يلي خلفيات تباين مواقف الطرفين في سورية والذي بيّنه الوضع الميداني في عين العرب.(المركز العربي للأبحاث،2014: 2)

أما على صعيد التراجع في دعم الولايات المتحدة في وجه التهديدات الإقليمية والأحادية تجاه السعودية، فإن السعودية لن تستطيعَ الخروج من العباءة الأمريكية وستواصل انتهاج سياسات تتماشى مع الخطوط العريضة لاستراتيجية الولايات المتحدة، لكن مع تفضيلٍ تدريجي نحو التحوط والأحادية سيصطدم في بعض الحالات مع مصالح الولايات المتحدة. ومع ذلك، تبقى واشنطن في المحصلة النهائية هي اللاعب الوحيد في الميدان. ولا يملك أحد من البلدان التي تخطب ود المملكة السعودية القدرة الحقيقية أو قوة الإرادة ليحل محل الولايات المتحدة، لقد أنجز الكثير نحو استقلال أمريكيا في مجال الطاقة؛ مما أدى إلى فتور علاقاتها مع السعودية،(قبلان،2015: 20).

وحسب ما يرى جمال خاشقجي: حيال الموقف الأمريكي السعودي أن التهديد للأمن القومي يقع على السعودية، وليس على الولايات المتحدة الأمريكية، ولو انتظرت السعودية التدخل الأمريكي في التهديدات للسعودية لكان الحوثيون في قلب المملكة، فالأمر في سوريا يجب أن يعالج سواء برضا الأمريكان أو بغيره، وهنا الإشارة للتحالف التركي السعودي (خاشقجي، الجزيرة: 2016).

ويري الباحث: أنه في ظل إدراك القيادة التركية، وعدم إغفالها السلوك الأمريكي، فإنها تعمل على سياسة إحراز النقاط وتفويت الفرص، في القضايا على قاعدة المصالح والرؤية الاستراتيجية لتركيا، فكسب ود السعودية من قبل تركيا هو ورقة ذات أهمية، ولا سيما التوقيت الحالي، وبالتالي فإن استطاعت تركيا أن تؤثر على سياسات المملكة ولا سيما الإقليمية، وتقديم المشورة، فهذا بدوره يجعل المنطقة في حالة استقرار على هذا الواقع لوعي مدركاته لدخول في حالة تحسين وإصلاح وإن لزمت البعد العسكري.

ثانياً:- الاتحاد الأوروبي:

تعد تركيا دولة شرق أوسطية، كما أنها دولة أوروبية لوجود جزء منها داخل أوروبا في منطقة البسفور، وهي كذلك جزء من الإستراتيجية الغربية، فمنذ تأسيس الجمهورية عام(1923)م، اختلفت تركيا في توجهاتها من الشرق إلى الغرب، باتباع سياسة إدارة الظهر، وقد تمثل التوجه التركي للمنظومة الأوروبية في تغير الهوية الإسلامية لتركيا، وإخراجها من قوقعة الدولة العثمانية، هذا الأمر دفع بتركيا إلي تبني هوية جديدة وثقافة جديدة علي الطراز الغربي، فكان الثوُب الأوروبي بالنسبة لتركيا، ذا أهمية كبيرة، في ذلك الوقت في ظل متغيرات داخلية أثرت علي التوجهات التركية.(الغريري،2010: 92)

إن التوجه التركي من الانضمام للاتحاد الأوروبي، له أبعاد مختلفة سيما العسكرية والاقتصادية، فالبعد العسكري للعلاقة كان يحدد في ظل الإستراتيجية الغربية التوسعية لحلف الأطلسي، كونها جزء لا يتجزأ من سلسلة البني الأوروبية، التي تعد أكثر استقلالية من تلك الدول الناشئة والمهترئة. والتي يمكن الاعتماد عليها في ظل التهديدات الخارجية، لجوار تركيا- كسوريا والعراق.

والدافع الاقتصادي لا يبتعد كثيراً عن الدافع العسكري، بل علي العكس قد يبدو ذا أهمية أكبر بالنسبة لتركيا، وبخاصةٍ وأن تركيا لا تملك إلا القليل من الاحتياط النفطي والغاز الطبيعي، بالإضافة إلى تعزيز وتنويع الصناعات التركية في ظل وجود كم كبير من المواد الخام لديها، كما وبذلت جهداً كبيراً لتنمية وارداتها من الطاقة وسد احتياجاتها منها، (الغريري، 2010: 93).

توجهت تركيا بطلب الانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة عام (1959)م، وتم تجديده الانضمام إلى المجموعة الأوروبية في الفترة الأوزالية عام (1987)م، فقد ظلت تركيا علي تواصل دائم في فترة، ما قبل العدالة والتنمية، بالعمل على قبولها كدولة في الاتحاد الأوروبي، وفي عام (1996)م دخلت تركيا في اتفاق الوحدة الجمركية ثم تم ترشيحها في العام (1999)م، كدولة مرشحة للتفاوض في الدخول إلى الاتحاد الأوروبي،(محفوظ،2012: 190).

بقيت المحاولات كما هي مرتبطة، بالرؤية الاقتصادية والعسكرية التي كانت تسعي لها تركيا للانضمام في ذلك الوقت(الفكر الكمالي- والدولة القومية) إلى أن جاء حزب العدالة والتنمية، على أسس الدولة وقومتيها، لكن تركيا الجديدة التي تريد الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في هذا العهد، نظرتها مختلفة، ومبادئها مختلفة، فهي عززت سياستها الخارجية، بحضور قوي مع جميع الأطراف (تصفير المشكلات)، لكن دون المساس بها كدولة مركز، لها مكانتها وحضورها الدولي، فمن تريد

تركيا أن تأخذَ منه فهو في المقابل يعطيها. على هذه الأرضية عملت تركيا بمحاولة انضمامها للاتحاد الأوروبي.(معوض،2005: 18-22)

في هذا الإطار دخلت تركيا الجديدة في مفاوضات ومناورات مع الاتحاد الأوروبي. فقد صادق المجلس الأوروبي عام (2000)م، على وثيقة شراكة الانضمام، والتي حددت الحدود الدنيا من الشروط والأهداف متوسطة المدة، لإنجازها من قبل تركيا، وقد نشرت المفوضية الأوربية وثيقة انضمام في عام (2001)م ، على إثرها وافقت الحكومة التركية في نفس الشهر على البرنامج الوطني الخاص بالتزاماتها، لتلبية متطلبات الانضمام(للاتحاد)، وفي قمة بروكسل عام (2004)م، اتخذت قرارًا يقضي ببدء مفاوضات العضوية مع تركيا في عام (2005)م، واشترط القرار التزام تركيا بمعايير العضوية عند نهاية التفاوض، وقد بدأت المفاوضات الرسمية بين الفريقين والتي دخلت عملية التفاوض فيها في مرحلة شائكة ومعقدة.(أبو داير،2012: 279).

وعلى الرغم من الإصلاحات الداخلية التي اشترطها الاتحاد الأوروبي على تركيا، لكي تكون مؤهلةً للقبول في عضوية الاتحاد والتي قامت بتنفيذها، اصطدمت بالرفض الأوروبي كونها لم ترتقِ إلى المواصفات المطلوبة، ومع استمرار الرفض الأوروبي كان على تركيا أن تستخدم أوراق ضغط، تؤثر في عملية المفاوضات الصعبة مع الاتحاد الأوروبي ومحاولات التوافق معه، حيث رأت الحكومة التركية أن التوجه إلى محيطها الإقليمي شرقاً وجنوباً لا يتعارض مع توجهها الأصيل شمالاً وغرباً، بل قد يخدمه ويقدمه من خلال إبراز أهمية الدور التركي كقوة استقرار في الجوار الأوروبي وكهمزة وصل مع العالم الإسلامي، وعلى هذا الأساس يتعين على الاتحاد الأوروبي أن يشجع تركيا على حل النزاعات في جنوب القوقاز والشرق الأوسط لضمان استقرار هذه المناطق محل اهتمام الاتحاد،(الشرقاوي،2012: 9).

ومن هنا: فقد لقي احتمال انضمام تركيا إلى عضوية الاتحاد الأوربي اهتماماً كبيراً لدى المملكة العربية السعودية حيث إن إصلاح النظام السياسي والقضائي على خلفية طلب تركيا الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوربي قد جعل منها بلداً فريداً في الشرق الأوسط. وبينما درجت تركيا على الموازنة بين فوضى الأوضاع في الشرق الأوسط والسلام والاستقرار في أوروبا يبدو أنها أخذت تقترب أكثر فأكثر من الاتحاد الأوربي، ونتيجةً لذلك يبدو أن السياسة الخارجية التركية أصبحت تولي اهتماماً كبيراً بالمطالب المجتمعية (الخليج في عام، 2004: 158).

إن انفتاح تركيا على العالم العربي ودول الخليج لا يعد بديلاً عن مساعي تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي أو بسبب إغلاق أبواب أوروبا في وجه تركيا كما يعتقد البعض، بل هو جزء

من سياسة الانفتاح على جميع الاتجاهات لتعزيز مكانة تركيا في المنطقة، لأن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي خيار إستراتيجي لتركيا ولا تراجع عنه. ولا شك أن العلاقات التركية– الخليجية المتينة ستكون داعمة لتركيا في مفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبي، إضافةً إلى أن الحضور التركي القوي في أوروبا سينعكس إيجابًا على الشراكة التركية – الخليجية ويعزز قوتها.(أبو داير،2014: 238)

ثالثاً:– روسيا الاتحادية:

تكمن الرؤية الروسية للأهمية الإستراتيجية لتركيا فتتمثل في القناعة الروسية التامة بهذه الأهمية وبخاصةٍ أنها جزء من الحزام الإقليمي الأخضر الأمريكي، وهذا ما يزعج روسيا الاتحادية، لكنها حريصة أشد الحرص على علاقاتها الإستراتيجية مع تركيا، لأن موقع تركيا الإستراتيجي يشرف على البحر الأوسط ويتحكم في مضيق البسفور، والدردنيل الذين يمثلان الطريق البحري الوحيد للأسطول الروسي من البحر الأسود إلى المياه الواقعة في بحار وخلجان منطقة الشرق الأوسط. وهو مدعاة للتنافس التركي الروسي، ولاسيما في منطقة آسيا والوسطي،(ملكاوي،2013: 33).

إن التعاون التركي مع روسيا في مجال الطاقة والذي بلغ ذروته في الفترة الماضية ما بين عامي (2010، 2015)م، خلق حالةً من التوازن في مجال الطاقة والمجال النووي، الذي اختل لصالح إيران وإسرائيل. حيث تسعى تركيا أن تكون المركز الإقليمي القوي في مجال الطاقة ولا سيما الغاز، فهي تعتمد على علاقاتهما في الإقليم بالمشاريع الاقتصادية، في مجال الطاقة بين إيران وأوروبا كحلقة وصل خاصة هنا فإن تركيا تغطي نحو ثلثي احتياجاتها من الغاز الروسي.(OXIMITY، موقع الكتروني:2015)

1– الواقع الجديد والمتغيرات:

إن العامل الروسي في التأثير على حالة التقارب التركي السعودي يظهر على النحو الآتي:

أ– على صعيد تركيا:

ومما سبق ذكره في مجال التعاون والتنافس بينهما، يندرج هذا التنافس من خلال وصوله إلى نزاع في منطقة الشرق الأوسط، سيما سوريا، فقد جاءت المرحلة الأخيرة بين تركيا وروسيا بعد إسقاط الطائرة، لتلعب دوراً مهم في التأثير في العلاقة مع تركيا، والتي أدخلت تركيا وروسيا في أزمة نتيجةً لذلك الأمر، الذي دفع بقطع العلاقات (الدبلوماسية، والاقتصادية) من قبل وروسيا،(RT، موقع الكتروني: 2015).

يأتي ذلك الرد التركي نتيجة التدخل الروسي المباشر في الأزمة السورية، والتي تمثل دولة جوار جغرافي لها، ومنطقة نفوذ وتهديد لتركيا وفي المقابل هناك أهداف روسية في سوريا تتمثل في السيطرة علي ميناء طرطوس كمدخل إستراتيجي للمتوسط جعل حالة من الصراع التركي الروسي، يأتي ذلك تناغماً مع الدور الإيراني في الأزمة السورية الذي يعتبر حليف لبشار الأسد، من شأنه أن يزيد حالة التوتر،(ارشيد، 2015: 3).

ب- على صعيد السعودية:

في حين أن العلاقات السعودية الروسية، كانت علاقات فيها شيء من التعاون، لكن لم تصل إلى حالة من التطور ذات الأهمية أو التغير الملحوظ، ومع ذلك، وفي ظل المتغيرات الجديدة، توقفت هذه المكاسب المحدودة بسبب المواقف المتباينة تجاه الأزمة السورية، والعمليات العسكرية ضد داعش وفي اليمن، وبعض القضايا الإقليمية الأخرى. فهذه التناقضات تشلّ تطوير العلاقات. وبالنظر إلى الوضع الحالي للسياسات الإقليمية، للسعودية فإنها تعمل على التوجه نحو روسيا،(قبلان،2015: 20).

لكن هذا الاتجاه لروسيا يندرج على اعتبارها حليف لإيران، وما ترجوه السعودية في ذلك، خلق توازن بينهما. فالسعودية تعتبر حليف تقليدي للولايات المتحدة، لكنها تعمل على إبعاد إيران عن روسيا، من خلال تحالف الولايات المتحدة معها، فدور الحليف الروسي لإيران، يشكل تهديداً على المملكة يتقاطع والخلاف التركي الروسي في إطار المصالح،(ميلكوميان، 2016: 14)، انظر ملحق رقم (8).

خاتمة:

إن البيئة الإقليمية والدولية كان لها دور كبير في التأثير علي طبيعة العلاقة بين تركيا والسعودية، لما لهما من أهمية كبيرة في المنطقة، لموقعهما السياسي والجغرافي والتاريخي، ويتجسد ذلك من خلال الأهمية التركية والسعودية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية لما لهما من أهمية أمنية واقتصادية لها، ويندرج في ذلك أهمية سوريا والعراق بالنسبة لكل من تركيا والسعودية، وكذلك الولايات المتحدة التي تحرك تلك السياسات والخيارات.

الفصل الخامس
سلوك تطبيق السياسة الخارجية التركية تجاه السعودية

المبحث الأول:- البعد السياسي.

المبحث الثاني:- البعد الاقتصادي.

المبحث الثالث:- البعد العسكري والأمني.

الفصل الخامس:

سلوك تطبيق السياسة الخارجية التركية تجاه السعودية.

مقدمة:-

ترسم الدول سياساتها وأهدافها بناء على موقعها ومقوماتها، وأهميتها بالنسبة لجوارها الجغرافي وموقعها دوليا، ويتضح ذلك من خلال عوامل عدة :وهي الاقتصاد والسياسة والعسكر، والإعلام ومساحة الدولة. وبناءً على ذلك ترسم الدولة سياستها الخارجية تجاه الدول الأخرى. هذه الأبعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية والدينية، لا يمكن إغفالها من قبل الدولة في سياستها الخارجية مع الدول الأخرى، لذلك تعمل تركيا في سياستها الخارجية، مع المملكة العربية السعودية بموجب هذه الأبعاد.

والذي تناول هذا الفصل: ظهور الاقتصاد عنصراً مهماً في سياسة تركيا الخارجية تجاه السعودية، من خلال تعزيز الاتفاقيات بينهما، ومن خلال الزيارات المتبادلة على أعلى مستوي في الدولة، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بينهم درجة كبيرة حتى نهاية عام (2015)م، والذي أفرز في نهايته تشكيل مجلس تعاون إستراتيجي، بهدف تعزيز العلاقات الثنائية وتحقيق المكانة الاقليمية، بالإضافة للبعد العسكري، التي تركز عليه المملكة من خلال مواجه إيران، فالبعد العسكري والأمني يعتبر هاجس بالنسبة لتركيا، وبخاصةٍ في ظل انخراطها في المنطقة، وكذلك هو بمثابة أهمية كبيرة بالنسبة للملكة استدعي منها وفي ظل المتغير الجديد وصول الملك سليمان إلى السلطة عام (2015)م، أن ترسم علاقاتها مع القوى الموازنة في الاقليم على هذا الأساس.

المبحث الأول:- البعد السياسي للسياسة الخارجية التركية تجاه المملكة العربية السعودية.

تمهيد:

عملت السياسة الخارجية التركية في عهد الحداثة والتجدد، على تحقيق الدبلوماسية المتناغمة، والتي تكون بمثابة مرونة في التعامل مع المتناقضات بشتي الأشكال، وهو ما حققته مع المملكة، في تحقيق الاتفاق في نقاط الاتفاق كالقضية الفلسطينية، وتهميشه وتحيده في ثورات الربيع العربي سيما التطورات والحراكات في مصر.

أولاً:- البعد الدبلوماسي

تعتبر العلاقات التركية السعودية تاريخياً وحديثاً على أنها علاقات، ممتدة بعامل الزمن، والتي بدأت علاقتها مع الدولة الكمالية الحديثة، في عام (1929)م بعد توقيع اتفاقية الصداقة بين البلدين، وصولاً إلى المرحلة الجديدة في ظل حزب العدالة والتنمية، والتي اعتمدت في سياستها الخارجية التوجه نحو الشرق دون المساس بمصالحها لدى الغرب. وهو الأمر الذي كان عامل فتور مع الشرق الأوسط تاريخياً. بدأت هذه العلاقات تحضر بقوة، في المنطقة العربية، خاصة في ظل المتغيرات الجديدة، وهنا الإشارة للعلاقات الدبلوماسية التي عززت من حضور تركيا في الإقليم.(العربية، موقع الكتروني: 2016)

ففي عام (2006)م زار الملك عبد الله بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية أنقرة. والتي تعتبر هذه الزيارة إلى تركيا بعد مرور 40 عام على آخر زيارة يقوم بها ملك سعودي، ويعتبر الملك عبد الله الذي يتميز بعلاقاته الجيدة مع العالم الغربي،(صيدم، 2013: 146).

وبعد الوصول إلى مطار أنقرة، حظي باستقبال رسمي حافل في القصر الجمهوري من جانب الرئيس التركي أحمد نجدت سيزر، وقد حضر المحادثات وفد تركي عالي المستوى، ضم وزير الخارجية عبد الله غول. كما استقبل الملك عبد الله رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان. وأشرف الملك عبدالله على مراسم توقيع عدد من الاتفاقيات تهدف للتعاون في مجالات مثل الجمارك والتجارة والنقل والدفاع، تأتي هذه الزيارة في وقت يتصاعد فيه التوتر في الشرق الأوسط، وحظيت زيارة العاهل السعودي بتغطية إعلامية واسعة، ليس فقط لاعتباراتها التاريخية، ولكن أيضاً لفخامة البروتوكول الذي حظى بوصوله وإقامته،(دالي نيوز، مرجع الكتروني: 2006).

كما زار الملك عبد الله تركيا مرة أخرى في عام (2007)م لتهنئة الرئيس عبد الله غول بمناسبة انتخابه لرئاسة الجمهورية، وتبادل وجهات النظر مع السلطات التركية بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط. وقد استقبل الرئيس غول الملك عبد الله في المطار ومنحه وسام شرف الدولة، والذي تم منحه لسبعة فقط من رجال الدول الأجانب. من جهة أخرى أُقيم اَحتفال في قصر تشانكايا الرئاسي، كما منح الملك عبد الله وسام الملك عبد العزيز من الدرجة الأولى للرئيس جول، ومنح رئيس الوزراء أردوغان وسام الملك عبد العزيز. وخلال زيارته الثانية، أكد البلدان على ضرورة تنويع وتحسين العلاقات. ووقع الرئيس جول والملك عبد الله على مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون السياسي والاقتصادي، وكذلك على اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي. وتطابقت وجهات النظر حول قضايا الشرق الأوسط، المتعلقة بالقضايا الفلسطينية واللبنانية والعراقية والكردية، وعارض الطرفان الهيمنة الإيرانية الإقليمية وكذلك تدخل الولايات.(توفيق،2008: 11)

وقد تم الإشارة إلى زيارة عام (2008)م، والتي تعتبر علامة فارقة في علاقة تركيا مع دول الخليج ولاسيما المملكة، حيث كانت تهدف هذه الاتفاقية إلي تعزيز الخريطة الجيوستراتيجية السنية بعدما زادت التهديدات المشتركة للمنطقة ككل ولاسيما العراق، والتوسع الإيراني ذو الطابع المذهبي، المتمثل بالتشيع ، والطموح الساعي لامتلاك الطاقة النووية، الأمر الذي يشكل تهديداً لأمن دول الخليج العربي من خلال المد الشيعي، مما دفع بمجلس التعاون الخليجي للتحالف مع تركيا صاحبة الرؤية الجديدة، على اعتبار أنها دولة سنية قوية اقتصادياً وعسكرياً.(صيدم،2012: 147).

وعقب هذا الحوار تفرعت منه لجنة مختصة من خبراء مجلس التعاون الخليجي. ونظراؤهم الأتراك بمشاركة الأمانة العامة لمجلس التعاون بمقر الأمانة العامة بالعاصمة السعودية الرياض، في الاجتماع التحضيري للحوار بينهما. ومن خلال ذلك تم إطلاق حوار استراتيجي بين أنقرة وعواصم الخليج واستعراض العلاقات بين دول المجلس وتركيا وسرب دعمها والدفع بها قدماً، وبخاصيةٍ فيما يتعلق منها بسير المفاوضات بين الجانبين بشأن إبرام اتفاقية تجارة حرة بين دول المجلس وتركيا) (توفيق، 14:2008)

وفي عام (2009)م زار الرئيس التركي (عبد الله غول المملكة) العربية السعودية، بصحبة وفد كبير لبحث القضايا الإقليمية والدولية التي تهم البلدين. ودعا جول السعوديين إلى الاستثمار في تركيا، والقدوم للتعليم، والسياحة، والخدمات الصحية أيضاً. وكان الملك عبد الله علي رأس

المستقبلين للرئيس التركي عبد الله جول، حيث كان أول رئيس دولة إسلامية يخاطب مجلس الشورى السعودي، (رؤية تركية، موقع الكتروني: 2014).

استمرت العلاقات الدبلوماسية بين تركيا والمملكة العربية السعودية في التحسن ما بين عامي 2010م، 2011م، وتم تبادل الزيارات بشكل منتظم. فقد زار رئيس الوزراء التركي –آنذاك– رجب طيب أردوغان المملكة مرتين في شهرين يناير ومارس من العام (2010)م. وخلال زيارته الثانية مُنح جائزة الملك فيصل العالمية، التي تعتبر بمثابة جائزة نوبل في العالم العربي، وذلك تقديرًا لمواقفه السياسية، ولا سيما موقفه الشجاع مع الرئيس الإسرائيلي" شمعون بيريز" أثناء قمة منتدى دافوس في كانون الثاني/يناير عام (2009)م.(الروابط، مرجع الكتروني: 2016)

هذا وقد شهد عام (2015)م، نقلةً نوعية في العلاقات بين تركيا والسعودية، حيث شهد ثلاث زيارات، تُوج باتفاق الدولتين على إنشاء مجلس للتعاون الإستراتيجي خلال الزيارة التي قام بها الرئيس التركي أردوغان للمملكة، في التاسع والعشرين من شهر(12)، وأجرى خلالها مباحثات مع العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز، فيما تعد القمة الثالثة التي تجمعهم خلال العام الجاري، والثانية خلال شهرين، بعد المباحثات التي جمعت بينهما على هامش زيارة الملك سلمان، إلى مدينة أنطاليا التركية، (صباح، العربي، موقع الكتروني:2016).

ثانياً:- ثورات الربيع العربي:

1- الرؤية التركية للربيع العربي:

أثارت موجة الثورات التي شهدتها الدول العربية، منذ بدايات العام (2011)م، العديد من التساؤلات حول أدوار مختلف الفاعلين فيها، اقليمياً ودوليا. وازداد في هذا السياق أهمية تحليل كيفية تعامل تركيا مع هذه التغيرات والتأثيرات المتوقعة لها في المنطقة العربية. إذ تعد تركيا جزءاً رئيساً وفاعلاً في منطقة الشرق الأوسط. (مجيد، 2013: 188)

فلقد أدى هذا الواقع الجديد الى إعادة استدعاء الدور التركي كنموذج مهم ومؤثر، مع تجدد الجدل حول الاستفادة من التجربة التركية في تحديث رياح التغير في المنطقة العربية من خلال الاستفادة من النموذج التركي، وهو الأمر الذي شكل تحديًا حقيقيًا لإستراتيجية السياسة الخارجية التركية؛ فقد كانت الثورات في العالم العربي مرغوبة، ولكنها غير متوقعة بالنسبة لأنقرة، (القدرة، 2013: 63).

وكان هذا هو السبب في أن حكومة أردوغان في البداية لم تكن حاسمة بشأن كيفية الاستجابة لهذه الانتفاضات الشعبية، مثلها في ذلك مثل حكومات معظم دول العالم. ومع ذلك، كان هناك شيء واحد واضح، ألا وهو الوقوف في صف المطالب الشعبية المشروعة في هذه الدول. ومع ذلك، اختلفت طريقة إظهار هذه المساندة من حالة لأخرى. وكان هذا يوضح كيف استجاب أردوغان فعلاً للتحديات التي واجهت سياسته الخارجية في المنطقة نتيجة الصحوة العربية؛ حتى انحاز إلى الشعوب التي كانت تثور ضد الديكتاتوريات المدعومة عبر عقود طويلة من الغرب،(ثلجي ويشلطاش،2013: 4).

فلقد اعتبر وزير الخارجية التركي (أحمد داود أوغلو) هذا التغير، بمثابة "تدفق طبيعي للتاريخ" وحدث "عفوي" و"ضروري" جاء مُتأخراً حيث كان ينبغي أن يحدُث في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي. وعد "أوغلو" أن ما يجري بالعالم العربي "مساراً طبيعياً للأمور"، وأن التحولات التي تشهدها دول الشرق الأوسط ناتجةً عن ضرورات اجتماعية، مشدداً على وجوب ابتعاد الزعماء العرب عن الوقوف أمام رياح التغيير (مجيد،2013: 192).

ويؤكد هذه المواقف: قيام الرئيس التركي عبد الله غول بزيارة الجمهورية العربية المصرية، على اعتباره أول رئيس يزور مصر بعد تنحي الرئيس محمد حسني مبارك عن الحكم، و قيامه باللقاء مع بعض قيادات من الإخوان المسلمين، والبعض من قيادات الثورة الشبابية، ،فما حققته القوة الناعمة التركية على صعيدها الداخلي والخارجي، ترك آثاراً واضحة في الوسط العربي تحديد اً، قبل وأثناء نشوب الانتفاضات الشعبية العربية (صيدم، 2012: 168).

ثم زيارة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان لمصر التي شكلت تطوراً مهماً بالنسبة للعلاقات ما بين القاهرة وأنقرة، وقفزة في التعاون بين الدولتين الإسلاميتين الكبيرتين. و هي الزيارة الأولى لأروغان بعد تنحي مبارك. خلالها مناقشه الاحداث الجارية في المنطقة العربية والإسلامية، وانتهت بتوقيع اتفاقيه تعاون إستراتيجي مشترك بين الدولتين، (بي بي سي عربي، موقع الكتروني: 2011).

2- الرؤية السعودية للثورات العربية:

دعمت المملكة العربية السعودية، عمليات الإطاحة بالأنظمة السياسية في كل من ليبيا واليمن وسوريا. وقد برز الموقف الخليجي المؤيد لهذه التغيرات السياسية ليس فقط من منطلق مساندة الجماهير والشعوب العربية في مطالبها بالحرية والعدالة والمساواة في الحقوق فحسب، وإنما أيضاً بهدف توسيع نطاق نفوذ وتأثيرها، في منطقة الشرق الأوسط. لكن على صعيد الثورة المصرية ،

كانت السعودية جزءاً من المعادلة، في الصورة السلبية تجاهها، بدعوى إفرازها جماعة الإخوان المسلمين، باعتبارها تمثل تهديداً مباشراً لأمنها القومي وأنظمتها السياسية القائمة. مما دفع، العديد من دول الخليج.(بيبرس،2015: 167).

3- التباين في التوجه للربيع العربي:

بناءً على ما سبق من التوجهات لكليهما من الثورات العربية، شكل ذلك عامل فتور بين تركيا والمملكة ، وقد ظهر ذلك، في فترة الملك عبد الله بن عبد العزيز، وتحديداً في عام (2013)م عندما تم عزل الرئيس المصري (محمد مرسي) من قبل الجيش، نتيجة الموقف المغاير لكليهما من ديناميتا الثورات، فتركيا التي كانت تدعم الثورات العربية على الأقل سياسياً، ولا سيما مصر، (الحياة، موقع الكتروني:2016).

والتي كانت جل اهتمام تركيا من خلال استقطابها لصالحها، بالإضافة للتناغم في البعد الإسلامي أو التقارب في المدرس الفكرية للحزبين (العدالة والتنمية، والحرية والعدالة)، الأمر التي كانت تنظر إليه المملكة بصورة سلبية.(الكاشف،2010: 6-8).

وعلي صعيد السعودية فقد دعمت انقلاب 3 يوليو عام (2013)م بمبلغ 12 مليار دولار، هي ودول الخليج، يأتي هذا الدغم المعلن، من أجل إسقاط الإخوان المسلمين، وهو ما دفع تركيا أن تكون داعمةً لمصر والوقوف معها (خلال فترة حكم محمد مرسي)، وكانت بمثابة تحدياً للخليج العربي، فمن هنا كان هذا التباين والفتور قد أثر على هذه العلاقات، لكن تركيا نجحت بصورة كبيرة، في الحفاظ على مستوى مقبول للعلاقات مع المملكة العربية السعودية خلال السنوات القليلة الماضية، على الرغم من التباين الكبير بين البلدَين سواء على الصعيد الأيديولوجي، (بيبرس، 2015: 168).

4- المتغيرات الجديدة:

جاءت فترة الملك سليمان، والتي اعُتبرت مرحلة إذابة الجليد بين تركيا والسعودية، والتي انتُهجت فيها الأخيرة، سياسة التغير في البيئة الإقليمية، تناغم مع إعلان رئاسة الجمهورية التركية، عقب وفاة خادم الحرمين الشريفين، عبدالله بن عبدالعزيز، بمثابة مبادرة لفتح صفحة جديدة في العلاقات التركية السعودية. والتي أكد فيها الطرفان عقب الزيارة الأولي، لأروغان للمباركة بتولي الملك الجديد، على أهمية التعاون الإستراتيجي بين البلدين، سيما التوافق على الملفات المشتركة،(سوريا، اليمن، البحرين)،(دوت مصر، الكتروني:2015).

حيث برز المحُدد الأمني في تشكيل السياسات التركية حيال تلك الملفات، إذ بدت تخوفات تركيا من تحول الأزمة في هذه الدول، إلى صراع طائفي ومذهبي يكون له امتدادات إقليمية. فقد ألمحت تركيا إلى استعدادها للقيام بدور الوسيط مع السعودية باتجاه إيجاد مخرج للأزمة في اليمن والتوصل إلى تسوية سياسية فيها، وكذلك التوافق الكبير علي الملف السوري والتي ذكرت سابقاً، والتي في مجملها تصب في المهددات الإيرانية. ففي ظل اشتداد المواجُهة الإعلامية والسياسية والدبلوماسية بين العديد من دول الخليج العربي من جانب وإيران من جانب آخر بل بين إيران من جهة وتركيا من جهة أخرى دفع إلى توثيق العلاقات، التركية السعودية،(مجيد،2013: 196).

ثالثاً:- القضية الفلسطينية:

1- مخل تاريخي:

تحظي القضية الفلسطينية باهتمام كبير، في عمقها العربي والإسلامي، ببعدها التاريخي، ومكانتها الدينية، فهي جزء رئيس في المنطقة العربية، وعنصر تقريب وجمع بين المختلفين، والباحثين عن حضور واهتمام في منطقة الشرق الأوسط، فمن يريد الاقتراب من المنطقة فعليه بفلسطين. وهو ما تقوم به تركيا حالياً، بعد الابتعاد عن منطقة الشرق الأوسط، إثر سقوط الدولة العثمانية عام (1924)م، واستحواذ أتاتورك على الجمهورية التركية. والتي انطلقت في علاقاتها بالتوجه إلي الغرب وإسرائيل (الأخرسي، 2015: 9-10).

فقد أدت العلاقات التركية-الإسرائيلية إلى إحداث تصدع في علاقات تركيا بالدول العربية، اتضح ذلك إبَّان العدوان الثلاثي على مصر عام (1956)م من خلال موقف تركيا المساند لإسرائيل في الحرب، وتصويتها ضد استقلال الجزائر في الأمم المتحدة عام (1957)م، ودورها في حلف بغداد، وكثير من القضايا التي أدت إلى إحداث نوع من الجفاء بين تركيا والبلدان العربية، إلى حين صعود حزب العدالة والتنمية الذي عمل على إعادة التوازن مع المحيط العربي والإسلامي (الغول، 2014: 2).

2- التحول المركزي في التوجه التركي للقضية الفلسطينية:

جاء تولي حزب العدالة والتنمية الحكم باعتماد سياسةٍ أكثر فاعليةً حيال القضية الفلسطينية، كما وتبني أردوغان، منذ وصوله إلى السلطة العام (2002)م، لغة انتقادية شديدة لسياسة إسرائيل في الضفة الغربية وغزة، والتي شكلت بداية تراجع تدرجي، في سياسة تركيا تجاه (اسرائيل) حيث اعتبر

الاغتيالات التي تمارسها إسرائيل بحق الفلسطينيين بمثابة إرهاب دولة، كان ذلك عقب اغتيال الشيخ أحمد ياسين (حجاحجة، 2010: 106).

جاءت الانتخابات في الأراضي الفلسطينية في عام (2006)م، لتعطي تركيا أهمية فاعلة للحضور فيها، والتي أفرزت فوزاً ساحقاً لحركة حماس في الانتخابات التشريعية، فقد استضاف أردوغان في أنقرة، وفد حركة حماس برئاسة خالد مشعل. وكانت الحكومة تأمل أن تسلط هذه الزيارة الضوء، على قدرة تركيا على دور دبلوماسي أوسع في منطقة الشرق الأوسط، كمدخل في الصراع العربي (الإسرائيلي). إلا أن هذه الزيارة أثارت حفيظة الولايات المتحدة وإسرائيل، ولاسيما في ظل سعيهما إلى عزل حركة حماس لدفعها إلى الالتزام بمجموعة من الشروط، والذي كان أساسها الاعتراف (بإسرائيل).(تسيبنار، 2008: 28)

وقد اعتبر أردوغان هذه الزيارة بالقول: إن أنقرة تسعى لدور أكبر في منطقة الشرق الأوسط، مضيفا أن تركيا لا يمكنها أن تقف موقف المتفرج، مشدداً على الدور التركي التاريخي تجاه المنطقة العربية، على قاعدة الخبرة بالمنطقة وقضاياها بتقاسم التاريخ والجغرافيا،(العشي،2013: 133).

ثم الموقف التركي من الحرب على غزة عام (2008)م، والتي أثرت بشكل إيجابي على الحضور التركي بين شعوب المنطقة، والتي تمثلت في موقف أردوغان في مؤتمر دافوس الاقتصادي من خلال المناظرة مع شيمون بيرس الرئيس (الإسرائيلي) حول القتال والدمار في قطاع غزة، وهو الأمر الذي شكل ارتياحاً لدى النظام العربي، من خلال رفع الحرج السياسي، تجاه القضية الفلسطينية (حجاحجة، 2011: 118).

فقد جاءت هذه الحرب، لتعطي تركيا حضوراً قوياً في المنطقة العربية من خلال دورها الفاعل وموقفها من الحرب علي غزة والدعم السياسي والإنساني، ففي أثناء الحرب، وبعدها، انتقد أردوغان (إسرائيل) بحدة، واعتبر استمرار العمليات بغزة جريمة ضد الإنسانية وبأنها لا تحترم الدور التركي مضيفاً بأن (إسرائيل) تمارس أعمال غير إنسانية ستؤدي بها إلى تدمير ذاتها. وبعد صدور قرار مجلس الأمن (1860)الذي طالب بوقف العمليات فوراً، صرح أردوغان: بمنع إسرائيل من دخول أروقة الأمم المتحدة حتى تنفذ القرار". كما وحذر غول من تأثير العمليات الإسرائيلية على الاستقرار بالمنطقة،(الأخرسي،2015: 269).

3- دور القضية الفلسطينية في التقارب التركي السعودي:

أ- التفاعل التركي- السعودي تجاه القضية:

تمثل المملكة العربية السعودية، جزءاً مهماً وفاعلاً في المنطقة العربية، من خلال ذلك يحضر دورها في القضية الفلسطينية، بحكم موقعها العربي، ومكانتها الدينية، وعلاقتها التاريخية، والذي يعزز من حضورها وموقعها، موقفها من القضية الفلسطينية، لذلك عملت المملكة، على تقديم الدعم السياسي والمادي للقضية الفلسطينية (شئون أوسطية، 119:2005).

ويتجلى ذلك في دورها: في طرح المبادرة العربية للسلام عام (2002)م ، والتي تم طرحها من قبل الملك عبد الله بن عبد العزيز عندما كان ولياً للعهد آنذاك، فقد حظيت بمباركة تركيا في إطار توافق على معالجة قضايا المنطقة، وعلى اعتبار، تركيا والسعودية عضوان في منظمة المؤتمر الإسلامي، تبنى ودعم وزراء خارجية مؤتمر، منظمة المؤتمر الاسلامي لمبادرة السلام العربية خلال اجتماعاتهم اللاحقة التي عقدت في تركيا عام 2004،(منظمة المؤتمر الإسلامي).

ب- القضية الفلسطينية والتنافس التركي السعودية -الإيراني:

تعزز الطموح التركي، في الانخراط في شؤون المنطقة، بعد ظهور إيران كقوة إقليمية، وهو الأمر الذي شكل تحديًا لبعض الأنظمة في الشرق الأوسط، تتقاطع معها في التنافس، مما أوجب على تركيا أن تزاحم من أجل أن تكون دولة محور في المنطقة ولاعبًا ناشطًا فيها، يتقاطع ذلك مع التقارب التركي السعودي، حيث تعتبر المملكة، من أهم الدول الإقليمية التي تهددها إيران، مما يستوجب انخراطهما، في إدارة ملفات المنطقة (أبو داير،2012: 160).

إن الدعم الإيراني: لبعض الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة، لاسيما حركة حماس، يشكل رفضاً سعودياً، على اعتباره دوراً غير مرغوب فيه في إطار، التطلع للقضية الفلسطينية ببعدها الإسلامي، ولاسيما السني، حيث تعمل المملكة علي تحجيم الدور الإيراني في القضية الفلسطينية، وحصر كل زوايا التدخل فيها، ويمكن القول أن السبب، في التدخل الإيراني، هو الفراغ الإقليمي، في المنطقة العربية. ذلك يتناغم والتفاعل التركي السعودي، في عهد الملك سلمان، والذي يعمل على استعادة المكانة الإقليمية للملكة، في ظل رؤية استدراكية لأخطاء الماضي،(الأخرسي،2015: 287).

فالتعاون التركي السعودي، تجاه القضية الفلسطينية، يمكن أن يكون مدخلاً تعده تركيا، يتقاطع مع الرغبة السعودية، بتحجيم الدور الإيراني، وهو ما يجعل من نفوذها في الشرق الأوسط، فاعلاً، من خلال تحقيق المرونة والأريحية بلعب دور إقليمي مؤثر، تجاه القضية الفلسطينية،

بحيث لا يغفل أن تتكون المملكة جزء فاعل فيه، تتضمن هذه المساحة في إطار التنافس التركي الإيراني،(ألفر،2011: 6).

في هذا الإطار يظهر: أن التعاون الأمني بين تركيا والمملكة العربية السعودية يصبّ في مواجهة إيران واتخذ هذا التعاون عدة أشكال، أولهما: شرعت تركيا والمملكة العربية السعودية في إقامة تعاون "سني" في مواجهة الكتلة الشيعية الإقليمية التي تقودها إيران. على سبيل المثال، بناء على دعوة من باكستان، وهي دولة سنية، اجتمع وزراء الخارجية من سبع دول سنية هي؛ باكستان، وتركيا، والمملكة العربية السعودية وماليزيا وإندونيسيا ومصر والأردن، في إسلام أباد في 25 شباط/فبراير عام 2007م، لمناقشة إقامة جبهة مشتركة لحل المشكلات الإقليمية. (بيبرس،2015)

وفي إعلانهم المشترك، أعطوا الأولوية للقضية الفلسطينية ووحدة الأراضي العراقية، والسياسة اللبنانية. واتفقت الدول السبع أيضًا على أنه يجب حل الملف النووي الإيراني من خلال الوسائل السلمية، ثانيهما:- دعمت تركيا والمملكة العربية السعودية قائمة السيد إياد علاوي في الانتخابات النيابية العراقية التي جرت في العام (2010)م، لمواجهة النفوذ الإيراني بعد أن تيقنا بأن رئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي ما هو إلا "رجل إيران" في العراق. وثالثهما:- وقفا وبقوة إلى جانب الانتفاضة السورية لإسقاط حكم الرئيس بشار الأسد لقطع الطريق على مواصلة إيران تمدد نفوذها باتجاه شرق البحر المتوسط،(الروابط، موقع الكتروني:2015).

من هنا يظهر للباحث التالي:

أ- أهمية القضية الفلسطينية لدى تركيا في تعزيز حضورها في المنطقة العربية.

ب- الدور التركي التي قامت به، تجاه القضية الفلسطينية، ولاسيما موقف أردوغان.

ت- إن التنافس التركي الإيراني على مساحات النفوذ في المنطقة تعد القضية الفلسطينية مدخلا له.

ث- وهو الأمر الذي تتقاطع فيه تركيا والسعودية، تجاه القضية الفلسطينية من خلال، التغول الإيراني.

المبحث الثاني:- البعد الاقتصادي

تمهيد:

تناول الفصل الثاني، أهمية التكامل الاقتصادي بين تركيا والسعودية ، كان لابدَ من التوضيح في البعد الاقتصادي مدى أهمية هذا التكامل كحافز مهم ومؤثر في التوجه التركي للسعودية، على أساس أنه لابدَ من الاستعانة التركية بدول العمق الاستراتيجي لها حسب الرؤية التركية الجديدة، فكان لابدَ من استعراض ما وقعته تركيا من اتفاقيات وتفاهمات حول علاقاتها الاقتصادية مع دول الخليج العربي لاسيما المملكة العربية السعودية . حتى يكون المسار العربي باتجاه صحيح ومعبد فلابدَ من التوجه المؤسساتي للاقتصاد والتجارة، نحو تشجيع الحوار والتعاون والتنسيق بينها لإيجاد آليات ثنائية ومتعددة تعمل ، بكل القطاعات الانمائية والاستثمار والتكنولوجيا.

أولاً:- مشروع أنابيب السلام و(المسألة المائية):

1- الأهمية التركية للمشروع

تعد مسألة المياه من (المسائل الحيوية) بالنسبة للملكة العربية السعودية، وذلك نظراً لعدم وجود بدائل مائية نهرية يمكن من خلالها تأمين احتياجات المياه، سوى مياه البحر من خلال محطات التحلية والتي تكلف المملكة مبالغ باهظة لتوفير المياه حيث إن تكلفة لتر المياه تعد أضعاف النفط بعد دعم الدولة له. (توفيق،2010: 17)

لقد بدأ التفكير في هذا المشروع في أواخر السبعينيات ، يركز هذا المشروع على جر المياه العذبة الفائضة في تركيا باتجاه الجنوب ، ولقد تم بناء مجموعة من السدود على دجلة والفرات ، ثم في عام (1982)م اجتمعت لجنة خاصة تابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي في جدة ، من أجل عمل مشروع لجر المياه إلى المملكة العربية السعودية فكانت فكرة المشروع من خط أنابيب طوله 3850 كم من الاسكندرونية في تركيا الى الموصل وبغداد ثم الكويت ومنها إلى الظهران والرياض في مكة وجدة والمدينة المنورة ، وكانت تكلفة المشروع آنذاك 650 مليون دولار .(المجذوب ، 1994 :74)

2- دور المشروع:

و في (1987)م بعد وصول (توركت أوزال) لرئاسة الحكومة ، ليعمل على تطوير المشروع بشكل أكبر، و تطوير أكثر، فقد اشتمل على خطين رئيسيين يدعمان الجوار الجغرافي وهما: (الخزندار، 2013، 65-66).

الأنبوب الأول :- الأنبوب الغربي، الذي يمتد إلى الجنوب من خلال سوريا –الأردن حتى يصل للسواحل الغربية السعودية، وتكلفة الحصول على المتر المكعب من سياحه (0,84) دولار، وقدرت تكلفة هذا الأنبوب (8,5) مليار دولار، حسب مستويات اسعار 1986م، وقدرت طاقته 3,5 مليون متر مكعب يوميا من المياه

الأنبوب الثاني :- الأنبوب الشرقي (أنبوب الخليج) و الذي يمرر بسوريا ، وينقل المياه الى شرق السعودية ودول الخليج ، وقدرت تكلفة الانبوب ب 12,5 مليار دولار ، وتكلفة الحصول على المتر المكعب من مياهه (1,07) دولار.

يأتي ذلك المشروع لتحقيق أهداف عدة منها الانفتاح على المنطقة العربية وتأمين الاحتياجات النفطية من خلال التبادل(النفط مقابل المياه)، كذلك الدافع الجيبولوتيكي فالمشروع يمنح تركيا الاحتفاظ بشريان الحياة في الشرق الأوسط ككل، وبالتالي: تصبح تركيا أهم عنصر جيبوليتكي في المنطقة، من خلال سيطرتها علي مصادر المياه والتي تشكل ورقة ضغط مؤثرة، انظر ملحق رقم (9).

وهنا: يمكن ربط مشكلة المياه في الشرق الأوسط، في مجالها المتعثر نتيجة المتناقضات الموجودة بين الاطراف (إسرائيل) و العمق العربي، فيما يتمثل بالأمن القومي للمياه، إلى النظرة الأكثر عمقاً في ربط (تركيا السعودية سوريا)، والأقطار المحيطة لتدفق الأنهار، التي تربط تركيا بجوارها والتي تمثل محل اهتمام المملكة السعودية، في ترابط العلاقات مع جوارها، ومعالجتها وهو جزء من الهاجس القومي الذي يمكن أن يهدد السعودية في المستقبل. (أوغلو،2010: 439)

ثانياً:- المياه والنفط في تأمين الطاقة لتركيا:

1- أهمية الطاقة لتركيا:

إن تركيا تستورد أكثر من 90 % من احتياجاتها النفطية وبما قيمته 20 مليار دولار، هذا في الوقت الذي تحتوي فيه منطقة الخليج على 65 % من احتياطي النفط العالمي، و 38.8 % من الاحتياطي العالمي للغاز، وتعاني دول الخليج من أزمة مائية تساهم تركيا في حلها من خلال مشروع (أنابيب السلام)، الذي يؤمن أربعة ملايين متر مكعب من المياه يوميًا لدول مجلس التعاون الخليجي.(أبو داير،2014: 252)

كما ازداد الطلب التركي على النفط والغاز، لدفع النمو الاقتصادي المتعثر في البلاد، آنذاك وبخاصةٍ في ظل تراجع التوقعات من نفط بحر قزوين، وازدياد أهمية الشرق الأوسط والخليج

العربي خاصة. وعلى الجانب الخليجي فثمة عوامل- يختلط فيها الاقتصاد بالسياسة، دفعت مجلس التعاون الخليجي نحو تركيا، لعل من أبرزها: عودة بعض رؤوس الأموال الخليجية إلى المنطقة بعد أحداث 11 أيلول 2001، فضلاً عن أن الفوائض النفطية التي جنتها دول الخليج من ارتفاع أسعار النفط خلال السنوات الثلاث الماضية وقد فرضت البحث عن فرص استثمارية في المنطقة، خاصة تركيا التي تكسب أهمية بسبب إمكانيتها الاقتصادية، ومما شجع على زيادة توجهات الأتراك نحو المملكة السعودية- انخفاض مشاكل تركيا الخارجية. فتراجع حدة التوترات بين تركيا واليونان، الأمر الذي قلّص من الهواجس الأمنية لدى الأتراك في منطقة بحر إيجة كما تزامن ذلك مع انفراج علاقات تركيا بسورية وتوقيع اتفاق تعاون مع إيران،(توفيق، 2010: 8).

2- الدور السعودي في تأمين الطاقة:

إن المنطقة العربية ببعدها الإستراتيجي تحتل مكانةً كبيرة لدى القوى الكبرى في العالم، حيث جاءت الثروة النفطية بمثابة تحول كبير زاد من اهتمام تلك القوى من تحقيق النفوذ والتعاون، في الشرق الأوسط، سيما الخليج العربي، يأتي ذلك على خلفية الحفاظ على حصتها، من النفط الذي يمثل مرحلة جديدة، في عصر جديد، زادت قيمته بعد إنهاء الحرب الباردة، بين القطبين الشرقي والغربي- وقد شكّلت بعدها الولايات المتحدة نظام العولمة في إطار النظام الدولي الجديد والذي يعتبر النفط-أداته الإستراتيجية، (ملكيمان، 2015: 67).

في وقتها كانت تركيا تبحث عن بدائل اقتصادية تؤمن فيها طاقتها ومواردها، من خلال النفط فطرحت المياه كمدخل ومنفذ قوة تمتع فيه تركيا من خلال وجود الأنهار والفائض المائي- الذي يمكن أن يغذي تلك الدول النفطية التي تعاني من أزمة في المياه، والذي كان عنوانه (النفط مقابل المياه).(قبلان، 2015: 78)

وهنا : يقول (أحمد داود أوغلوا) -أن النفط كان بمثابة أداة للمناورة (الدبلوماسية)، والتي من خلالها تعاملت القوي الدولية على اجتذابه لصالحها كأداة (تقود) فيها الدول النفطية، حيث إن المملكة السعودية اكتفت بأداء دور الوسيط في مهمة ضخ مواردها النفطية في محيط الرأسمالية الغربية، في ظل أن الدول القريبة من المعسكر الشرقي نظرت إلى النفط باعتباره ورقة استراتيجية رابحة في يدها، بينما الدول القريبة للغرب لم تستغل النفط الاستغلال الأمثل، والذي كان هذا الاستقطاب ليس في صالح أحد من المنطقة، وعندما كان موقف الملك فيصل باستخدام النفط كورقة في الصراع كان قد أتى اكله (أوغلو،2010: 368-369).

ومن هنا يظهر للباحث: أن ما يقوله (أوغلوا) يهدف إلى استغلال الموارد المتاحة، في منطقة الشرق الأوسط الاستغلال الأمثل والذي يتعدى حدود القوميات والقطرية من خلال تعزيز حضورها في المنطقة، كونها جزء منها، وقادرة علي استغلالها للموارد بدلاً من القوي التي لا تمثل أهمية للمنطقة. حيث ينظر (أوغلوا) لتعزيز هذا الأمر في إطار التكامل والشراكة على اعتبار أن، الاقتصاد يمثل أداة قوة مؤثرة في حضور الدولة، والنفط بمثابة عموده الفقري والتي تعد السعودية من أكثر الدول التي لديها احتياطي نفطي في العالم.

ثالثاً:- التطور الاقتصادي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية:

1- الأهمية السعودية لتركيا اقتصادياً:

اكتسبت العلاقة التركية السعودية تدفقاً اقتصادياً كبيراً بعد زيارة الملك عبد الله بن عبد العزيز عام(2006)م، وهي بمثابة ازدهار للنشاطات المصرفية الإسلامية ورأس المال الاستثماري السعودي، والذي تعتبر بمثابة تحديد حقيقي للعلمانية. وعلى الرغم من هذه التوترات الأيديولوجية (الداخلية) تشهد العلاقات الاقتصادية بين البلدين ازدهاراً منذ السبعينات، (تسيبنار،2008: 29).

حيث أدرج الاقتصادي التركي ضمن سبعة قوى اقتصادية صاعدة في العالم إلى جانب الصين والبرازيل والهند وإندونيسيا والمكسيك وروسيا. وأصدر مركز،(الدراسات بالكونغرس الأمريكي تقريراً حول مستقبل الاقتصاد العالمي، وتحدث بثناء عن تركيا حيث جاءت تركيا بعد الصين في النمو الاقتصادي، وتحتل تركيا المركز السادس عشر اقتصادياً في العالم، وتوقع التقرير أن تحتل تركيا المركز الثاني عشر بين أكبر الاقتصاديات في العالم بحلول عام(2050)م (ملكاوي،2013: 10).

فقد وقعت تركيا علي اتفاقيات عدة حول الاقتصاد تمهيداً للدخول في علاقات إستراتيجية وسياسية ودفاعية، مع جوارها، فكان للملكة النصيبُ الأكبر في الاتفاقيات الاقتصادية، حيث تم الإشارة إلى اتفاقية عام (2008)م، ومدى أهميتها في التحول بين تركيا والمملكة، (معوض، 2009: 44).

في هذا الإطار: أكدت اللجنة السعودية التركية المشتركة في دورتها الحادية عشرة قبل عامين(2013) بالعاصمة التركية أنقرة، على أهمية العمل من أجل تعزيز العلاقات القائمة والدفع بمستوى العلاقات الاقتصادية والتجارية بهدف رفع مستوى التبادل التجاري. وأشارت اللجنة إلى التعاون في مجال دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتبادل الخبرات في هذا المجال، مع التأكيد على أهمية التعاون في مجالات المواصفات والمقاييس والخدمات المالية والمصرفية، وزيادة حجم

الاستثمارات بين البلدين الصديقين والتعاون في كافة المجالات الاقتصادية والعسكرية والتنموية والسياحية. (العربية، موقع الكتروني: 2016)

2- الأهمية الاقتصادية لتركيا والسعودية:

أ- الحاجة التركية للسعودية؛

إن الحاجة التركية للاقتصاد لا تغنيها عن المملكة، بأن تكون جزءاً مهماً للخروج من كبوتها الاقتصادية، فالدول العربية تحوي تناقضات متعددة من الناحية الاقتصادية بصفة أساسية، حيث إن دول الخليج تمتلك ثروات مالية في إطار صناديقها السيادية تتجاوز. (1,5) تريليون دولار، غير أنها تفتقر إلى التنوع الاقتصادي الذي يضمن استدامة هذه الاحتياطيات الضخمة، الأمر الذي دفع تركيا بالتوجه نحو المملكة لتعزيز الاقتصاد والتنمية. (وهذا ما تم إيضاحه سابقا). في الوقت الذي تتسم باعتمادها الكبير على الخارج في استيراد ما تحتاج إليه من سلع وخدمات. (ملكاوي، 2013 :12)

ب- الأهمية التركية للمملكة:

في اتجاه البناء والتنمية العمرانية التي تشهده المملكة العربية السعودية تحتاج إلى الاستفادة من ما تقوم به تركيا بإنتاجه بمختلف الأنواع التي تخدم مواد البناء، والأدوات العمرانية، ذلك أن تركيا تعد ثاني أكبر منتج لصفائح الزجاج في العالم، وسادس أكبر منتج للإسمنت، إضافة إلى كونها تحتل المرتبة الثالثة ضمن أفضل لائحة المتعهدين للإنشاءات عالميًا، بعد الولايات المتحدة والصين. (أبو داير،2014: 261)

3- التنمية والاستثمار والتبادل التجاري:

قامت كلاٌ من تركيا المملكة العربية السعودية، بإعلان العديد من المبادرات الاقتصادية، لتعزيز التعاون الاقتصادي، بما ينسجم مع الطموح لدي كليهما، حيث إن تركيا لديها، خطة لإيصال الناتج القومي 2 تريليون دولار، في (2023)م، بينما تطمح السعودية إلى تقليل اعتمادها الاقتصادي على عائدات النفط بتنويع الصادرات في مجالات أخرى، وبخاصيةٍ مع أجواء التقارب السياسي الذي شهده وصول خادم الحرمين الشريفين، والرئيس أردوغان لسُدة الحكم في بلديهما، كما أن الفرصة بين البلدين متاحة ومؤهلة للتعاون الاقتصادي في مجالات الطاقة والاستثمار. (شؤون خليجية، موقع الكتروني:2016)، انظر ملحق رقم (10).

حيث سيتم رصد حجم التبادل التجاري والاستثمار كالتالي:

تمثل المملكة العربية السعودية أكبر شريك تجاري لتركيا، علي مستوى دول الخليج، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بينهما في العام (2002)م،(129) مليون دولار وقد بلغ حجم المشاريع المشتركة بينهما(36) مشروعاً وفق مؤشرات العام نفسه. كما ازداد، حجم التبادل التجاري بينهما في العام (2003)م، بلغت(1,2) مليار دولار. وفي نفس العام، وقعتا على معاهدة إنشاء مجلس الأعمال السعودي التركي، الذي ظل يعمل منذ عام 2004. وفي مايو 2005، تم إقرار إنشاء صندوق من أجل تشجيع الاستثمارات الخاصة والحكومية القادمة من دول الخليج إلى تركيا، والذي أقر أن تنظمه هيئة دولية بالتنسيق مع غرفة اسطنبول التجارية وغرفة جدة للتبادل التجاري. (توفيق،2010: 17-18)

وازداد حجم التبادل التجاري 4.65 مليار دولار بنهاية عام (2010)م. ووفقاً لوزارة الثقافة والسياحة التركية، فقد ازدادت معدلات الحجز للسياح السعوديين بنسبة 75 في المئة خلال عام واحد. وزاد حجم التبادل التجاري بين الدولتين عدة مرات خلال السنوات العشر الأخيرة والذي ارتفع (2014)م، إلى خمس مليارات دولار. (العربية، موقع الكتروني: 2015)

كما وبلغ عدد المشاريع المشتركة بين البلدين حوالي (159) مشروعاً، منها (41) مشروعا صناعياً، (118) مشروعاً في مجالات غير صناعية تختلف باختلاف نشاطاتها. ويرصد التقرير، تنامي حجم التبادل التجاري بين البلدين في السنوات القليلة الماضية، حيث بلغ حجمه عام (2011)م المنصرم، نحو (21747) مليون ﷼، حيث بلغت صادرات المملكة لتركيا(12555) مليون ﷼ ، وارداتها من تركيا نحو(9192) مليون ﷼ .(العربية، موقع الكتروني:2015)

وكذلك بلغ حجم التبادل التجاري في نهاية عام (2013)م، إلى 10 مليارات دولار أميركي، وفي مجال قطاع البناء وصلت خدمات المقاولات التركية في المملكة العربية السعودية خلال المدة الواقعة ما بين عامي (2002م-2012م)، إلى (12.7) مليار دولار أمريكي، وبلغت الاستثمارات السعودية في تركيا حتى نهاية عام (2013)م، إلى 2 مليار دولار أمريكي.(خولي، الروابط، مركز بحوث:2016)(الجزيرة نت، موقع الكتروني:2013)

إن عدد الشركات السعودية في تركيا يبلغ (800) شركة، لمئات من المستثمرين السعوديين، مشيرًا إلى أن حجم الاستثمار بين الرياض وأنقرة تجاوز حاجز 6 مليارات دولار، بما فيها مجال العقار،(شؤون خليجية، موقع الكتروني:2016).

وهو ما صرح به: توفيق بن فوزان الربيعة وزير التجارة والصناعة السعودي أن حجم التبادل التجاري بين المملكة السعودية وتركيا قفز خلال الفترة من 2009 إلى (2014)م من 12 مليار ﷼

إلى ما يزيد عن 24 مليار ريال (ما يعادل نحو 6 مليارات دولار). (تركيا اليوم، موقع الكتروني:2015)

مما سبق يتضح للباحث التالي:

أ- إن الاقتصاد يمثل أهمية كبيرة في التقارب التركي السعودي.

ب- تعمل تركيا علي سد العجز في مجال الطاقة من خلال التعاون مع المملكة.

ت- عملت المملكة علي سد العجز المالي لتركيا في عدة مراحل، وهو ما ينبع من أهمية تركيا لدي المملكة.

ث- إن حجم التبادل التجاري، والاستثمار التركي في السعودية، يؤكد علي ترابط العلاقات، بينهما.

المبحث الثالث:- البعد العسكري والأمني

تمهيد:

يعد التعاون التركي السعودي في المجال العسكري ذات أهمية كبيرة، لدي الطرفين حيث أنه يحقق لتركيا عنصر تنمية واقتصاد، ويحقق للملكة عنصر قوة في الترسانة العسكرية. وهو الذي يعمل على تحقيق مكامن القوة من خلال القدرة على رسم استراتيجية دفاعية، وهو ما تناوله هذا المبحث.

أولاً: الأهمية الاستراتيجية لتركيا:

إن الحديثَ عن الخيارات الاستراتيجية المتاحة أمام تركيا، لابدَ من فهم حول المتغيرات التي حدثت عالميًّاً وإقليميا وضمن الدولة التركية، وكذلك أهمية تركيا الاستراتيجية، وكيف ساعدت على استحضار هذه الاستراتيجيات لتكون في متناول الدولة التركية، للأخذ بها والعمل على تطبيقها.

يتيح الاتساع والعمق الجغرافي لتركيا، إمكانية إنشاء القواعد العسكرية (الوطنية، أو التابعة لحلف شمال الأطلسي)، وكذلك إمكانية تشكيل تحالفات شرق أوسطية، ونشر القوات، مع تدريبها على أعمال القتال في كافة أنواع الأراضي. وبخاصة الجبلية، والزراعية منها، وبمحاذاة السواحل البحرية وعلى امتداد الشواطئ النهرية، هذه الطبيعة تساعد تركيا عليها من خلال:(مقاتل من الصحراء، موقع الكتروني)

أ- التحكم بمضيق البسفور والدردنيل البحريين، ذوي الأهمية الاستراتيجية، المتحكمان في حركة القوات إلى المناطق الجغرافية المتاخمة عبر البحرين الأسود والمتوسط.

ب-تعد منطقة شرق وجنوب شرق الأناضول، أقصر الطرق البرية والجوية والدولية بين الشرق والغرب، أي أن تركيا تمثل اتجاهاً رئيساً الرئيسي إلى عمق القارة الأوروبية من جهة الشرق.

ت-توفر شبكة ضخمة من خطوط المواصلات البرية والبحرية والجوية حرية.

الحركة والمناورة للقوات المسلحة التركية داخل مسارح العمليات الاستراتيجية المهمة للجمهورية التركية.

ث-توفر عناصر الإنتاج وتقدم التكنولوجيا العسكرية، إمكانية قيام الصناعات، الحربية المحلية والمشتركة والتي من أبرزها صناعات تجميع الطائرات وعربات القتال والصناعات الإلكترونية، ونظم التسلح البحرية.

وفي إطار هذا الموقع في التوجه للمنطقة و وصول العدالة والتنمية للحكم،(2002)م، والذي تزامن مع الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، يعتبر مدخلاً حيوياً ومهماً، دفع تركيا للتوسع في

الدور الإقليمي في المنطقة التي ترجوه في توجهها للمنطقة، وفي إطار التناغم مع الولايات المتحدة الأمريكية، فقد حصلت علي الضوء الأخضر من قبل الأخيرة، في التوسع في الدور الإقليمي، والذي كانت أهم دعائمه عملية التسوية بين العرب وإسرائيل، والتقارب مع القوي المؤثرة في الإقليم، (توفيق، 2008: 17)، انظر ملحق رقم (11).

1- أهمية الأمن القومي (التركي) في التوجه للسعودية:

إن الأمن القومي ببعده التنظيري يبني على أسلوبين لتحقيق الأمن وهما : الأمن من خلال الصراع أو من خلال التعاون . فيدافع أصحاب فكرة تحقيق الأمن من خلال الصراع عن سياسة القوة في العلاقات الدولية و يستندون غالباً إلى نظرية توازن القوى . فيما يعتبر الفريق الآخر من(القادة) أن التعاون المشترك هو أسلوب ناجح لمعالجة المشكلات السياسية والاقتصادية باعتباره أساساً لتحقيق الأمن القومي. (حسين، 2003: 94)

فالدولة تلجأ غالباً في زيادة قدرتها التسليحية، و اعتماد التخطيط الدفاعي لمواجهة الأخطار المحكمة، ويمكن أن تنسق في هذا الصدد مع غيرها من الدول أصحاب المشروع التوسعي، والتي تنظر للأمن القومي بمنظور مختلف عن الدول الصغرى التي تؤدي مهام الأمن القومي في الحدود وداخل الدولة .(كارل ديوتش، 2003: 94-95).

فتركيا بذلك تلجأ في علاقتها مع المملكة العربية لحماية أمنها القومي مع جوارها الجغرافي في إطار التوازن، والتعاون المشترك الذي يحمي حدودها و كينونتها. وفق النظرية التركية للجوار الجغرافي والتي جري الحديث عنها في السابق، قاعدة (البيوت الخشبية).(معوض،2009: 43)

2-أهداف التعاون التركي السعودي (الأمن القومي):

تتمثل أهداف التعاون الإستراتيجي التركي – السعودي في بناء صرح أمني سياسي إنمائي إقليمي منفتح على كل الراغبين في تبني لغة الحوار كحل للمشاكل والنزاعات الإقليمية(سيما الملف السوري) و(التهديد الإيراني) لتبديد أية مشكلة بعيداً، عن الدور الغربي والوساطة العالمية. كما يسهم هذا الحوار في توفير الفرصة للتشاور والتنسيق الدوري بين الجانبين وبلورة مواقف مشتركة تجاه العديد من القضايا الإقليمية والدولية، هذا بالإضافة إلى دعم وتعزيز التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والدفاعية والأمنية والثقافية،(بيبرس،2015: 160).

فالسعي التركي للحفاظ على أمن المنطقة ككل، تتصرف فيه من خلال تعزيز أمن القوى الإقليمية في المنطقة، والتي تعتبر المملكة جزء منه، وبالتالي: تري تركيا أن أمنها يتعزز وفق منظومة أمن جوارها، وعليه: فإن تحقيق ذلك التوازن ببعده الإقليمي بحاجة لمساعدة القوى الدولية

الكبرى (والتي تمثله أمريكا كحليف مشترك بين تركيا والسعودية)هو الصيغة المثلى، لأن توثيق العلاقات مع المملكة العربية السعودية، سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي أو العسكري، يهدف سد الفراغ الأمني في هذه المنطقة. وقد تم تناول التهديدات المشتركة سابقاً(أبو داير،2014: 252).

في مثال للباحث : عندما يذهب المختلفون لتحقيق أهداف تحمي حدودهم يذهب الكبار الذين يتطلعون، إلى قضايا المنطقة من منطلق الأبوية لتحقيق الأهداف التي يرجوها الأطراف من خلال الرعاية والحماية واسترداد الحقوق، وهذا ما قامت به تركيا تجاه السعودية في الملف السوري.

ثانيًا: المتغير الجديد في السعودية وإعلان التحالف الإسلامي؛

بعد التباين في العلاقة بين تركيا والسعودية بعد ثورات الربيع العربي، أبدت تركيا حرصها، على تحسين علاقتها بالسعودية، لما لذلك من أهمية اقتصادية وسياسية وأمنية لأنقرة. وفي هذا الإطار لم يمض أسبوع على زيارة الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" إلى السعودية معزياً برحيل الملك "عبد الله بن عبد العزيز، حتى أرسلت تركيا السفينة إلى ميناء جدة البحري في إطار مناورات عسكرية الحربية الوطنية، بويوكادا (F-512) مع دول البحر الأحمر والبداية كانت في السعودية،(بيبرس،2015: 169).

وحول العملية العسكرية "عاصمة الحزم" التي تقودها السعودية ضد الحوثيين، أعلنت تركيا دعمها للعمليات العسكرية التي بدأتها لتحالف عدد من دول المنطقة، وجاء في بيان للخارجية التركية "أن العملية التي أبلغتنا بها السعودية مسبقاً ستسهم في إحياء السلطة الشرعية للدولة، وتجنب اليمن خطر الفوضى والحرب الأهلية". ونددت الخارجية التركية بالتحركات العسكرية التي بدأتها ميليشيات جماعة الحوثي للسيطرة على مدينة عدن. كما وقامت تركيا أيضاً بتوجيه انتقادات حادة إلى السياسات الإيرانية في المنطقة، حيث قامت باتهام الأخيرة بمحاولتها "الهيمنة على المنطقة"،(حامد، جريدة الوطن:2015).

وبعد ذلك تشّكل التحالف الإسلامي التي دعت له السعودية لمحاربة الإرهاب بمتغير جديد، شكل محل اهتمام لكافة القوي في المنطقة والعالم، حيث إنه جاء بتعزيز مفهوم جديد وفق استخلاصات وتراكمات وترهلات، وفراغ سياسي وحالة فوضي السلاح والانقلابات العسكرية، ليشير إلى أن هناك عمق عربياً واسلامياً يستطيع مواجهة ومعالجة قضاياه العالقة.(بلدي، موقع الكتروني:2015).

كما وأعقبه تشكيل "مجلس تعاون استراتيجي" في زيارة لأروغان في نهاية عام (2015)م، حيث أكد فيه علي ضرورة التعاون الاقتصادي والأمني والسياسي ومعالجة قضايا المنطقة التي تمثل، تهديد لأمن الإقليم، ،يأتي هذا التناغم في العلاقة في عهد الملك سليمان، والذي أدى إلي تعزيز الرؤية التركية والحضور الإقليمي، وتعزيز موقعها مع أكبر دولة عربية من حيث المساحة ومن حيث القوة الاقتصادية،(العربية، موقع الكتروني:2015).

جاء هذا التناغم بين الطرفين: بضرورة سد الفراغ السياسي الموجود في المنطقة سيما الأزمة السورية، والعراق وفلسطين واليمن في ظل، الاستحواذ والتهديد الايراني، وأن لا تغفل السعودية دورها في المنطقة العربية في معالجة قضايا المنطقة. ففي عهد الملك سليمان تداركت المملكة العربية السعودية، اللامبالاة تجاه القضايا العربية، نتيجة التدخل السلبي للخليج العربي في ثورات الربيع العربي والتي كانت السعودية جزءاً منه في عهد الملك عبد الله من خلال دعمها للانقلاب في مصر سياساً واقتصادياً وعسكريا،(معوض،2005: 44).

وهو ما صرح به (عادل الجبير): وزير الخارجية السعودي في مؤتمر صحفي مع نظيره الأمريكي (جون كيري). أن المملكة العربية السعودية عازمة علي حل القضايا العربية بكل الوسائل والإمكانات، يأتي هذا التصريح أمام الولايات المتحدة الأمريكية كإشارة توازن من السعودية تجاه أمريكا حتى تكون في إطارها الصحيح لإغفال الإشكالات العالقة بينهما،(الجزيرة، مؤتمر صحفي:2016).

ثالثاً: التعاون العسكري التركي السعودي:

يعتبر التعاون العسكري بين تركيا والسعودية –عاملاً مهماً من شأنه تعزيز الدور التركي السعودي، من خلال قوة الردع والتي تجعل من حضورهما موازناً مهماً لا يمكن تجاوزه من خلال ذلك. فإننا سنحاول في هذا المبحث الوقوف على الاتفاقيات الموقعة بين تركيا والسعودية، من أجل تعزيز الصناعات العسكرية، والأخذ بالمقارنة القدرات العسكرية لكل منهما لتغطية أهمية التشارك بينهما علي قاعدة القدرات.

فقد وقعت السعودية وتركيا اتفاق تعاون عسكري في عام (2010) م، يغطي مجالات التدريب والأبحاث العلمية والتكنولوجية كما يتمثل المجال الآخر للتعاون السعودي التركي في قيام الشركة التركية "إف إن إس إس" بتحديث مئات ناقلات الجنود المدرعة "إم.(113) " الأمريكية الصنع".(ملكاوي،2010: 24)

وقد شاركت تركيا تقريباً في كل المعارض الدولية، الخاصة بتكنولوجيا التسليح في دول الخليج، وذلك للترويج لمنتجاتها العسكرية. وقد أفضت هذه التطورات في مجملها إلى توقيع العديد من اتفاقيات التعاون الأمني سواء على الصعيد الجماعي أم الثنائي. ففي عام (2012)م أضحت السعودية تحتل المركز الثالث من حيث حجم وارداتها من الصناعات والمنتجات العسكرية التركية، والتي بلغت قيمتها حوالي (99 مليون دولار) وهو ما يمثل حوالي (7.8%) من إجمالي الصادرات العسكرية التركية،(بيبرس،2015: 165).

وفي خلال اللقاءات التي جرت بين الطرفين في السعودية في نهاية عام (2015)م، توصلت تركيا والسعودية إلى اتفاق للتعاون العسكري، من خلال تعزيز التعاون العسكري، وزيادة حجم الإنتاج منه، وعلى أثره: تم توقيع اتفاق، بين تركيا والسعودية بشراء مدرعات عسكرية من تركيا، بقيمة تصل الى 10 مليار دولار، وفي (مناقصة أولية) تقوم المملكة من خلالها بشراء مدرعات، بقيمة ملياري ونصف دولار. وقد أكد: أردوغان قوله، في أعقاب الزيارة، أن الجانب الأهم من أعمال مجلس التعاون الإستراتيجي المعزم عقده بين البلدين، يتمثل في تجارة الصناعات الدفاعية. (صباح، العالم العربي :موقع اكتروني:2016)، انظر ملحق رقم (12).

وفي مقارنة أجراها(علي ملكاوي) حول القوي المركزية في الإقليم من حيث القدرات العسكرية والإنفاق العسكري، تبين أن القدرات العسكرية السعودية تمثل أكبر موازنة من بين خمس دول وهي: إيران– السعودية–تركيا –إسرائيل– مصر. (ملكاوي،2010: 26–27)

يأتي الإنفاق العسكري السعودي، في المرتبة التاسعة بين أكثر30 دولة في العالم إنفاقاً على الشؤون العسكرية، كما واحتلت المرتبة (26) بالنظر إلى الميزانية الدفاعية لكل من الدول آنفة الذكر، وهنا: نلاحظ أن ميزانية المملكة العربية السعودية هي الأعلى من بين الدول حيث بلغت عام (2012م) (46,100 مليار دولار)، وهي الأعلى من دول الشرق الأوسط، فيما ازداد الانفاق العسكري في عام 2015 وذلك نتيجة التحديات التي تواجه المملكة. والتي بلغت قيمتها إلي(56 مليار دولار) بمعدل زيادة (10مليار دولار).

وقد بلغت ميزانية تركيا الدفاعية، في نفس العام (18,697 مليار دولار) واحتلت المرتبة الثانية، هذه الأرقام الضخمة لميزانيات الدفاع في الدول الكبرى في منطقة الشرق الأوسط، شكلت بالنسبة لتركيا عامل جذب في التوجه إلى معظمها وبخاصةٍ، المملكةُ العربية السعودية، وهو ما يتقاطع مع الرغبة السعودية، كذلك في المقارنة بين السعودية وإيران يظهر أن الجيش السعودي لديه طائرات أكثر بينما الجيش الإيراني لديه أعداد أكثر ومدافع وغواصات أكثر.

من هنا: يظهر أن التقارب بالقوة بين السعودية وتركيا يمكن أن يشكل عامل حسم وتوازناً عسكرياً إن لم يكن تفوقاً في الإقليم إذا ما تم عقد تحالف عسكري بين تركيا والسعودية وانضمت إليه بعض الدول الإسلامية والعربية، وكذلك الاتفاقية مع السعودية لم تكن ممكنة لولا موافقة رسمية، ودعم ضمني من الولايات المتحدة، وتحرص أنقرة على إبقاء نشاطاتها محصورة ضمن حدود معينة تفادياً.

من هنا: نستنتج مما سبق مايلي:

أ- تستطيع كل من تركيا والسعودية، تشكيل جبهة مشتركة موحدة تحقق عامل ردع وتوازن موثر وفاعل.

ب- إن حجم الإنفاق على الميزانية العسكرية كبير، الأمر الذي يحتاج إلي تعزيز التوافق بينهما، للاستفادة من الإمكانات المتاحة والتي من شأنها ترشيد النفقات.

ت- إن حالة التشارك التركي السعودي لها أهمية بمكان: في تحقيق الحضور الفاعل في المنطقة، لسد الفراغ السياسي.

خاتمة

عقب سقوط الدولة العثمانية (1924)م، وسيطرة الفكر العلماني على الدولة التركية، اتبعت تركيا سياسة إدارة الظهر للشرق والموالاة للغرب، الأمر الذي جعل الأتراك يعيشون أزمة هوية، بتاريخهم وحضارتهم ودينهم، إلي أن جاءت مرحلة جديدة في تاريخ تركيا المعاصرة ،وهي فوز حزب العدالة والتنمية في انتخابات عام (2002)م، والتي أعادت صياغة الرؤية التركية في سياستها الخارجية، بالتوجه للشرق وتحقيق التوازن في علاقتها مع الغرب ، واعتمدت بذلك اتباع سياسة تصفير المشكلات، والعمل على تحيق الدولة المركز من خلال التفاعل والتوازن والتقارب، مع عمقها الجغرافي والذي تترابط معه في التاريخ والجغرافيا والحضارة.

مما عزز من حضورها وموقعها الإستراتيجي، والذي تزامن مع الغزو الأمريكي للعراق عام(2003)م، فكانت المملكة، دولة ذات أهمية كبيرة في العقل السياسي التركي، نظراً لأهميتها الدينية وموقعها الإقليمي والدولي، في امتلاكها لثلثي احتياطي النفط في العالم، وموقعها الاقتصادي. عزز تلك الأهمية لدي تركيا، حيث كانت تركيا تمر بأزمة اقتصادية في تلك الفترة من تولي عام(2002)م، مما دفعتها لتحقيق التكامل الاقتصادي، بالتوجه لعمقها العربي والإسلامي، وقد حققت بذلك تقارباً كبيراً، من خلال تشكيل مجلس تعاون استراتيجي مع دول الخليج عام (2008)م.

بالإضافة للتعاون العسكري والسياسي في بناء القدرات العسكرية للطرفين، وتحقيق التوافق في الجانب السياسي من خلال العلاقات الدبلوماسية، والزيارات المتبادلة بشكل متواصل، إلى أن جاءت فترة ثورات الربيع العربي، والتي عملت حالة من التباين في المواقف والتوجهات لديناميات الثورات العربية ،لم تدم تلك الفترة طويلاً ليأتي متغير جديد، بعد وفاة الملك عبد الله، عام(2015) وتولي الملك سليمان، الأمر الذي استدعى من الطرفين التقارب بينهما، ولقد عزز هذا التقارب المتغيرات والمهمة والشائكة في الإقليم، سيما الملف السوري، ذات أهمية كبيرة لكليهما ، وقد تحقق في هذا العام، تشكيل مجلس تعاون، تركي– سعودي، والذي يهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والعسكري من خلال عقد صفقات سلاح وصفقات اقتصادية، بالإضافة لأهمية الملف الإيراني، والذي يشكل حالة مهمة من التقارب بينهما.

أولاً- النتائج:

بناءً على ما تم استعراضه وتحليله، فقد تمكن الباحث من الإجابة عن؛ جميع أسئلة الدراسة، حيث ظهرت للباحث النتائج على النحو الآتي:

1- إن الدولة العثمانية في ظل حكمها للمنطقة العربية لأكثر من أربعة قرون متتالية، جعلها تولي الحجاز أهمية كبيرة نظراً لمكانتها الدينية (من خلال تأمين الحجيج و الإشراف، والحماية للحرمين الشرفين)، وإنشاء سكة حديد، لنقل الحجيج في البلاد العربية وجوارها.

2- أدى سقوط الخلافة العثمانية؛ في عام (1924)م، إلى تحييد تركيا عن المنطقة العربية من خلال اتباعها سياسة إدارة الظهر بناءً على الفكر العلماني الذي طبقه مصطفى كمال الدين أتاتورك.

3- إن حالة التراجع التاريخية في العلاقات التركية العربية، حتى ستينيات القرن الماضي لم تمنع من الحفاظ على علاقات صداقة بين تركيا والسعودية ، فقد وقع البلدان عام (1929)م على اتفاق تعاون وصداقة بينهما .

4- شكلت الانقلابات الثلاثة في تركيا، وهي في عام (1961-1971-1980)حالة من التغير والتدافع في البيئة الداخلية التركية، لصالح الإسلام السياسي، والذي كانت له محاولات كبيرة من أجل تعزيز مكانته الداخلية في تركيا. الأمر الذي أفرز حزب العدالة والتنمية برؤية براغماتية مبنية على التجارب السابقة.

5- كان للطفرتين النفطيتين الأولى والثانية، أهمية كبيرة للتقارب التركي السعودي، وهو ما تزامن مع الأزمة القبرصية عام (1974)م، نتيجة تخلي الولايات المتحدة عنها، بالوقوف إلى جانب اليونان، فكانت العلاقات مهمة ومتدافعة نتيجة المتغيرات الداخلية .

6- شكل عام (2002)م نقطة تحولاً في السياسة التركية تجاه المملكة، والتي عززت من الحضور التركي في المملكة العربية السعودية، ولاسيما أنه قد تلاها الغزو الأمريكي للعراق والذي كان متزامناً مع وصول العدالة و التنمية للحكم. بالإضافة للمواقف الإيجابية التي أبدتها تركيا حيال الغزو الأمريكي، بمنعها للأخيرة، من استخدام قواعدها العسكرية، لاستهداف العراق.

7- إن البيئةَ الداخلية التركية، لهما دورٌ كبيرٌ في التوجه التركي للسعودية، حيث إن المجتمع التركي، بغالبيته الإسلامية يدفع صانع القرار بالتوجه للمملكة، نظراً لأهميتها الدينية.

8- إن اهتمام تركيا بالسعودية يكمن بالدرجة الأولى ببعده الاقتصادي، تاريخياً- حيث إن هناك صفحات مهمة في دعم السعودية لتركيا، بهبات نفطية ومالية لصالح تركيا، للخروج من

كبوتها الاقتصادية، كما كان لها جهدٌ كبيرٌ في الحضور التركي في منظمة التعاون الإسلامي .

9- إن السياسة الخارجية التركية تجاه السعودية، توليها تركيا اهتماما، على اعتبارها مدخلاً إستراتيجياً مهماً، لتعزيز حضورها في منطقة الشرق الأوسط، والذي نبع من موقع المملكة، الديني والاقتصادي والسياسي .

10- إن التنافس التركي الإيراني، على مساحات النفوذ (دائرة آسيا الوسطي، المنطقة العربية، القضية الفلسطينية)، والذي تقاطع مع التهديد الإيراني للأمن القومي السعودي، والمنطقة العربية، عزز من التقارب السعودي التركي.

11- تعد (سوريا و العراق) نقطة تقاطع حقيقية في التوازن الجيوستراتيجي بين تركيا والسعودية، حيث يتشاركان فيها الحدود، والتهديدات الجيبولوتكية، نظراً للاستحواذ الإيراني، من جانب تهديده للسعودية، وباعتباره مساحة نفوذ تركية، بالإضافة للتهديد الكردي لتركيا، ولاسيما حزب العمال الكردستاني، (p-k-k) والتي كانت تعتبره سوريا تاريخيا ورقة ضغط على تركيا.

12- تلعب الولايات المتحدة الأمريكية دوراً مهماً، في سياسة تركيا تجاه السعودية، نظراً للعلاقات الوطيدة، بالولايات المتحدة الأمريكية، لدي الطرفين تاريخياً، الأمر الذي يوليه الطرفان أهمية، في تحركاتهما تجاه المنطقة، نتيجة للهيمنة الأمريكية على العالم.

13- إن تراجع حضور الولايات المتحدة الأمريكية، في ملفات المنطقة، شكل ذلك عامل مبادرة بين الطرفين التركي والسعودي، لتحقيق المكانة الإقليمية لسد الفراغ فيها، ولاسيما والتقارب التركي الإيراني، بعد الاتفاق النووي- الأمر الذي تعده السعودية تهديداً لأمنها القومي.

14- إن التدخل الروسي في ملفات المنطقة، والذي يتمثل في سوريا، يشكل حالة تهديد لتركيا، وهو على الصعيد التركي ينبع من حالة التنافس على منطقة(آوراسيا)، مما يدفع هذا التنافس إلى حالة صراع في الملفات المتفجرة، ولاسيما الملف السوري، وعلي صعيد السعودية، نتيجة التحالف الإيراني مع روسيا والنظام السوري، الأمر الذي يمثل تهديدا جيبولوتوكيا للسعودية.

15- شكلت ثورات الربيع العربي حالةً من الفتور في العلاقات التركية السعودية، نتيجة التباين في المواقف بينهما تجاه الثورات، ولاسيما الثورة المصرية، حيث كانت تركيا متحمسة ومهتمة وداعمة للتغيرات في دول الربيع العربي، على النقيض الموقف السعودي، الذي اعتبرها تهديداً للأمن القومي السعودي ولاسيما فترة الملك عبد الله.

16- إن المتغير الجديد في المملكة العربية السعودية، بتولي الملك سلمان الحكم، عزز من التقارب التركي السعودي، والذي أحدث تغيراً حقيقياً في التوجهات السعودية باستدعاء الدور الإقليمي، والذي أولته تركيا أهمية كبيرة، فعملت الأخيرة على استغلال هذه الورقة، لتحقيق متغيرات جديدة للواقع السياسي في الإقليم، ولاسيما الملف السوري والعراقي، فلقد شهد العام(2015)م متغيرات حقيقية في حسم مساحات الصراع والتهديد الإيراني، سيما عاصفة الحزم في اليمن، الأمر الذي عزز من امتلاك السعودية لزمام المبادرة.

17- إن التعاون الاستراتيجي التركي السعودي والذي كان آخره، انضمام تركيا للتحالف التي دعت إليه السعودية، والإعلان بين الطرفين عن تشكيل مجلس تعاون استراتيجي، في كل المجالات العسكرية والاقتصادية والسياسية، شكل حالة من التوازن والتقارب بينهما، والذي اتفق الطرفان فيه علي التطوير البنيوي، ليشمل تعزيز البنية العسكرية والاقتصادية من خلال التكامل الوظيفي في كل المجالات، الأمر الذي سيحسم ملفات مختلفة في المنطقة العربية.

ثانياً- التوصيات:

بناءً على ما توصل اليه الباحث من نتائج فانه يوصي بالاتي:

1- على المملكة العربية السعودية، العمل على تحقيق الحضور في منطقة الشرق الأوسط، من منطلق الاحتضان والتفاعل والتقارب مع القوي المهمة، بما يتناسب مع موقعا ومكانتها الدينية والاقتصادية، وألا يكون حضورها نتيجة للمساس بأمنها القومي، ومن الأهمية بمكان التشارك مع تركيا.

2- ضرورة تعزيز التحالف الجديد من خلال إيضاح أهدافه، وتشكيل منطقة عمليات مشتركة لدول التحالف، كما وتعزيز الترسانة العسكرية، بحيث يضاهي الأحلاف الدولية، سيما حلف الشمال الأطلسي، فلو قدرت الإمكانات التركية السعودية، فإنها تستطيع تنفيذ ذلك، حيث إن تركيا ثاني أكبر قوة في حلف الشمال الأطلسي.

3- الأخذ بدور تركيا الاستراتيجي في الاقليم والعالم، وهو الأمر الذي يشكل عامل توازن وردع، للتهديدات التي تواجه المنطقة العربية، من خلال سد الفرغ الإقليمي وحماية المنطقة من التقسيم الجديد لها، الأمر الذي سيشكل منعة قوية، تدفع بالخروج من الهيمنة الأمريكية والولاء للغرب.

4- حث المملكة العربية السعودية، بضرورة إعادة صياغة حجم الإنفاق العسكري بطريقة ترشد الاستهلاك، وتحقق التطوير في الصناعات العسكرية كماً ونوعاً، ويمكن تحقيق ذلك من خلال استقدام الخبرات والمهرة والمختصين، من أجل تعزيز الصناعات المحلية، والذي من

أهمية بمكان الاستعانة بتركيا، حيث وفرة المواد الخام والمختصين لديها، الأمر الذي سيعود بالمنفعة على الدولتين، بما يحقق ترسانة أقوى وإمكانات أقوى.

5- يجب إدراك التهديدات الغربية، التي تسعي إلي تقسيم المنطقة تحت مسميات ومصطلحات مختلفة، مثل مشروع الشرق الأوسط الكبير، حيث ينبع هذا الإدراك من خلال العمل على التشاركية في التحالف بين الدول المهددة بالتقسيم، والتي تعد تركيا والمملكة جزءً منها.

6- على تركيا والمملكة توحيد الجهود، الرامية إلى حضور تركيا في المنطقة كعنصر موازن، وهو الذي يتفق مع رؤيتها السياسية، حتى يتم تمرير النزاع الطائفي في المنطقة، لاسيما بين المملكة وإيران، ويتحقق ذلك من خلال لعب تركيا دور الوسيط للسلام، وهو الأمر الذي يكون لصالح الإقليم ككل.

7- على القيادات الفلسطينية (السياسية، الفصائل)، العمل على تحقيق التوازن والتحييد في المواقف في العلاقة مع قوى الإقليم في ظل تجاذب وتدافع القوي الفاعلة، حتى يتم تجنيب القضية الفلسطينية، مواقف تاريخية من شأنها الاضرار بالمصالح العليا للشعب الفلسطيني.

قائمة المراجع

أولاً:- المراجع العربية:

1- الكتب:

- أبو ظاهر، كامل (2012). **الجيوبوليتكا والجغرافية السياسية في ضوء الاستراتيجية العالمية.**
- اتيان محجوبيان، وآخرون (2010). **الحوار العربي التركي بين الماضي والحاضر**، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية- مركز دراسات الوحدة العربية،ط1.
- باكير، علي، وآخرون.(2009م). **تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج** .بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.
- بن علي، ياسر(2014). **خروج الوهابية على الخلافة العثمانية(قراءة تاريخية ومناقشة شرعية)، مجلة الزيتونية.**
- توفيق ، سعد .(2003م). **علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي و العشرين.** دار وائل للنشر والتوزيع. **ط1**
- الجميل، سيار (1997). **العرب والأتراك الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. ط1.
- الجوهري، يسري (1993)، **الجغرافيا السياسية والمشكلات العالمية**، مؤسسة شباب الجامعية للنشر – الاسكندرية.
- حبيب، كمال(2010). **الدين والدولة في تركيا المعاصرة، صراع الإسلام والعلمانية**، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة. ط1.
- حسين، عدنان (2003). **نظرية العلاقات الدولية**، دار أمواج للنشر والتوزيع، ط1.
- حسين، عدنان (2010). **نظرية العلاقات الدولية**، مجد للدراسات النشر والتوزيع، بيروت.
- حسين، غازي (2005). **الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والإمبريالية الأمريكية**، اتحاد الكتاب العرب، دمشق.
- الحضرمي، عمر.(2010م). **العلاقات العربية التركية تاريخها واقعها و نظرة في مستقبلها.** دار الجزيرة للنشر و التوزيع. ط1.
- داقوقي، إبراهيم.(1996م). **صورة العرب لدى الأتراك.** القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية.

- دلي، خورشيد (1999م). **تركيا و قضايا السياسة الخارجية**. منشورات اتحاد الكتاب العرب. **دمشق**
- رضا، هلال .(1999م).**السيف و الهلال: تركيا من أتاتورك إلى أربكان: الصراع بين المؤسسة العسكرية و الإسلام السياسي** . دار الشروق للنشر والتوزيع. **القاهرة**
- رضوان، وليد. (2006م). **العلاقات العربية التركية: دور اليهود و التحالفات الدولية و الإقليمية pkk في العلاقات العربية التركية، العلاقات السورية – التركية نموذجاً**. شركة المطبوعات للتوزيع و النشر.
- الزبيدي ، كريم. (2012م). **سياسات الولايات المتحدة تجاه تركيا**. دار الرضوان للنشر. ط1
- **الصلات التاريخية بين الخليج العربي والدولة العثمانية**،(2001) مجموعة أبحاث، ط1، مركز الدراسات والوثائق، الإمارات العربية المتحدة.
- الضميري، عماد .(2002). **تركيا والشرق الاوسط**. عمان: مركز القدس للدراسات السياسية.
- عطار، طلال.(1989). **المملكة العربية السعودية و هيئة الامم المتحدة**. ط1.
- العيدروس، محمد: **السياسة العثمانية تجاه الخليج العربي**، دار المتنبي للنشر والتوزيع أبوظبي. ط1.
- العيسوي، فايز (2000). **الجغرافيا السياسية المعاصرة**، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية.
- الغريري، محمد (2010): **الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي(2010-1993)**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة.
- القطوري، الصفصافي. (2012م). **حزب العدالة و التنمية و التجربة التركية المعاصرة** . ط1. سفير الدولية للنشر.
- قول، محمد (2013). **التجربة النهضوية التركية**، ط1، مركز نماء للبحوث- بيروت، دار وجوه للنشر والتوزيع.
- قويسنا (2005) . **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية** .
- كامل، عبد الجليل. (2003). **الجزيرة العربية و النظام العالمي الجديد**. ط1.
- محفوظ، عقيل. (2009م). **سوريا و تركيا الواقع الراهن و احتمالات المستقبل** .ط1. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.
- محفوظ، عقيل.(2008م). **جدليات المجتمع والدولة في تركيا -المؤسسة العسكرية والسياسة العامة**. مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية. **أبوظبي**

- محفوظ، عقيل.(2012م):**السياسة الخارجية التركية (الاستمرارية – التغيير)**.ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الدوحة: قطر.
- المشاقبة، سعد .(2012م).**التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الامريكية في الشرق الأوسط (مرحلة ما بعد الحرب الباردة)1990-2008** .ط1. دار الحامد للنشر.
- المظفري، نبيل. (2010م). **العلاقات الليبية التركية 1969-1989** دراسة سياسية اقتصادية. ط1. دار غيداء للنشر و التوزيع.
- معوض، جلال (1998م). **صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية** . مركز دراسات الوحدة العربية. **بيروت**
- نجم، زين العابدين.(2011م). **تاريخ العرب الحديث و المعاصر**. ط1. دار المسيرة للنشر.
- النعيمي أحمد (2012). **النظام السياسي في تركيا**– دار زهران للنشر والتوزيع –ط 1.
- النعيمي، أحمد. (2012م). **النظام السياسي في تركيا**. ط1. دار زهران للنشر.
- نواب، وآخرون: (2012) **المملكة العربية السعودية-حقائق وأرقام**، ط1، مكتبة الملك فهد للنشر والتوزيع– السعودية.
- نور الدين. (1993م). **العرب و الاتراك: عالم متغير**. مركز الدراسات الاستراتيجية و البحوث و التوثيق. **بيروت**
- نور الدين، محمد (1993). **الشرق الأوسط في الخارجية التركية، في العرب والأتراك في عالم متغير**، ج 1، تحرير: ميشال نوفل، مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية والتوثيق، بيروت.
- نور الدين، محمد .(1997م). **تركيا في الزمن المتحول، قلق الهوية وصراع الخيارات** .دار رياض الريس للنشر.
- نور الدين، محمد .(2008م). **تركيا الصيغة والدور**. رياض الريس للنشر. ط1
- ياسر حسن(2006). **تركيا البحث عن مستقبل**– مكتبة الأسرة، ط1، القاهرة الدار المصرية اللبنانية.
- ياسين، نمر.(2010م). **تاريخ العرب الحديث و المعاصر**.ط1.دار الفكر للنشر والتوزيع.

2- الكتب الأجنبية المترجمة:

- أوغلوا، داود .(2010م). **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا و دورها في الساحة الدولية** (ترجمة محمد جابر ثلجي و طارق عبد الجليل ، مراجعة بشير نافع و برهان كوروغلو)، ط1 . الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات ، بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون.
- ديوتش، كارل.(1983). **تحليل العلاقات الدولية**- الهيئة المصرية العامة للكتاب، ترجمة شعبان شعبان؛ مراجعة وتقديم عز الدين فودة.
- فيليب روبنس (1993): **تركيا والشرق الأوسط**، ترجمة: ميخائيل نجم خوري، مكتبة مدبولي، القاهرة.
- قايالي، حسن.(2003م). **الحركة القومية العربية بعيون عثمانية(1908م-1918م)**.ترجمة فاضل جتكر.ط1. قدمس للنشر.
- ميرال، زيا؛ وباريس جونثان (2010). **تحليل النشاط الزائد في السياسة الخارجية** التركية، سلسلة تراجم مركز الزيتونة للدارسات العدد(60).
- يشيلطاش، مراد؛ تلجي، إسماعيل (2013). **السياسة الخارجية التركية في ظل التحولات الإقليمية.)**ترجمة: عاطف معتمد، عزت زيات الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

3- الرسائل العلمية:

- داير، رائد(2014). **الإستراتيجية التركية شرق أوسطيا في ظل علاقتها مع (إسرائيل)**، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الدراسات الإستراتيجية، جامعة الجنان- لبنان: طرابلس.
- قايد، أحلام(2014)، **الدولة السعودية الأولي من خلال كتابات الرحالة العرب والمستشرقين البريطانيين، عرض وتحليل ونقد، من 1744- 1818**، رسالة دكتوراه جامعة، أم القري- مكة المكرمة.
- التلولي، محمد .(2011م).**السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا من 2002- 2008.** رسالة ماجستير غير منشورة- برنامج ماجستير دراسات في الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر: غزة.
- الحجاجحة، صدام(2011). **دور حزب العدالة والتنمية في التحولات الاستراتيجية للعلاقات العربية التركية- فترة2002- 2010.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط مصر.

- الخزندار، محمد(2010). **الأبعاد السياسية والثقافية في الاستراتيجية التركية تجاه المنطقة العربية، 1996- 2006**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الدول العربية قسم الدراسات السياسية.
- دراسة العشي، ياسر (2014م). **السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية في ظل حزب العدالة والتنمية من 2002م وحتى 2013م**. رسالة ماجستير غير منشورة- برنامج ماجستير دبلوماسية والعلاقات الدولية، غزة: اكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا.
- مطلق، رائد (2011م). **العلاقات التركية الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية 2002م- 2010م**. رسالة ماجستير غير منشورة- برنامج ماجستير العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر: غزة
- الرحاحلة، أحمد. (2014م). **الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط** "الفرص والتحديات". رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط مصر.
- صيدم، فادي (2012). **المعارضة السياسية في تركيا (الإسلاميون نموذجاً)** في فترة: 1996م – 2007م. رسالة ماجستير غير منشورة- برنامج ماجستير دراسات في الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر: غزة.
- الغريري، محمد (2010م).**الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي**1993-2010. ط1، أطروحة دكتوراه- مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت
- الغول، يسري (2011)، **أثر صعود حزب العدالة والتنمية التركي على العلاقات التركية الإسرائيلية**، رسالة ماجستير غير منشورة- برنامج ماجستير دراسات في الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر: غزة.
- القدرة، محمود(2013). **تطور العلاقات السياسية التركية- السورية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية: 2007- 2012**، رسالة ماجستير غير منشورة- برنامج ماجستير دراسات في الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر: غزة.
- مرتضى، رولا .(2013م). **الاستراتيجية التركية في الشرق الاوسط منذ وصول حزب العدالة و التنمية الى السلطة**. رسالة ماجستير منشورة، برنامج ماجستير العلاقات الدولية والدبلوماسية- الجامعة اللبنانية. **بيروت**.

4- الأبحاث و التقارير:

- أحمد، حسن (2009): "**العلاقات العربية التركية بين الحاضر والمستقبل**"، دراسات استراتيجية، عدد 41 ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.
- إدريس، محمد. (2009): **تركيا وتحديات نظرية "العمق الإستراتيجي"**. في تقرير معلومات عودة تركيا. بيروت: المركز العربي لمعلومات جريدة "سفير".
- باركي، هنري(2005)، **تركيا والعراق اخطار وإمكانات الجوار**، معهد السلام الأمريكي، تقرير خاص رقم(141).
- حسين ،مصطفى.(2002م). **الدور الإقليمي التركي للمدة من 2002م الى 2010**، كلية العلوم السياسية. الجامعة المستنصرية
- خولي، معمر(2011). **الإصلاح الداخلي في تركيا**، المركز العربي للأبحاث، الدوحة
- الطويل، يونس. **مستقبل العلاقات التركية الإيرانية 1932- 2007**، مركز الدراسات الإقليمية. جامعة العراق.
- العلاف، إبراهيم؛ وجلود، ميثاق(2006). **العلاقات الخليجية التركية 1973- 1990**، مستل من رسالة ماجستير قدمت إلي مجلس كلية التربية، جامعة الموصل.
- مبيضين، مخلد(2007)، **العلاقات الخليجية الإيرانية 1997- 2006، السعودية حالة دراسة**، المنارة للدراسات، المجلد 14، العدد 2(2008)
- مركز أبحاث المستقبل(2015)، **تركيا القوة الصاعدة ومستقبل الدور الإقليمي**، سلسلة إصدارات، رقم (27)
- ملكاوي، عصام، (2013)، **تركيا والخيارات الإستراتيجية المتاحة**، بحث مقدم في الملتقى العلمي "الرؤى المستقبلية العربية والشركات الدولية" المنعقد بمدينة الخرطوم.

5- المجلات و الدوريات:

- ارشيد، أسامة(2015)، **التدخل العسكري الروسي في سوريا وتحدياته أمريكيا**، المركز العربي للأبحاث، سلسلة تحليل سياسات الدوحة- قطر.
- تشيبينار، عمر (2007): "**سياسات تركيا في الشرق الأوسط: بين الكمالية والعثمانية الجديدة**"، مركز الشرق الأوسط مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، واشنطن.
- توفيق، سعد. (2009). **السياسة الإقليمية التركية تجاه الخليج العربي 2008 2002**مجلة العلوم السياسية جامعة بغداد. العدد المشترك(38-39)،1-24.

- بيبرس، سامية، **الحوار الاستراتيجي التركي- الخليجي ومستقبل أمن منطقة الخليج**. مجلة دورية شئون عربية تصدر عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- جوزان، رمضان . (2004م). **لغز الشرق الأوسط الكبير ،ترجمة وليد عبد الله القط ،أوراق حضارية معاصرة** . العدد الخامس. القاهرة : جامعة عين شمس ، مركز دراسة الحضارات المعاصرة .
- حامد، محمد (2015) **أسباب عدم مشاركة تركيا في عاصفة الحزم**، جريدة الوطن الكويت.
- حسون ، محمد.(2010م). **الإستراتيجية التوسعية لحلف الناتو وأثرها على الأمن القومي العربي**. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية- المجلد 26 – العدد الثاني.
- الخاطر، خالد(2015): **تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي**، سلسلة دراسات، المركز العربي للأبحاث، الدوحة: قطر.
- الخليج للأبحاث، (2005): **الخليج في عام2004**، دولة الإمارات العربية المتحدة أبو ظبي.
- داود أغلو، أحمد(2012). **مبادئ السياسة الخارجية التركية وموقفها السياسي الإقليمي**. أوراق مركز البحوث الاستراتيجية. العدد(3) 1-2.
- شالوخ، هزبر (2008)، **حزب العدالة التركي حتى الانقلاب العسكري عام (1980)**العدد (28) مجلة ديالي – جامعة ديالي
- الشرقاوي، باكينام، (2012). **الانطلاقة الإقليمية التركية. لماذا؟ وكيف؟** مجلة شؤون الأوسط، العدد (99).
- عودة، جهاد. (إبريل 2002).**ملامح خريطة جديدة لشرق أوسط كبير**، ملف الأهرام الإستراتيجي . العدد(88) . القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية .
- غانم، إبراهيم .(يونيو2006م). **الاقتصاد السياسي التركي و الإصلاح**، شؤون الأوسط. عدد123. بيروت : مركز الدراسات الاستراتيجية و البحوث و التوثيق.
- فتحي ، محمد. (اغسطس2004).**التوجهات العربية و الاقليمية تجاه المبادرات الخارجية** ، أوراق الشرق الوسط. العدد33 . القاهرة : المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط.
- فردريك، ويري،(2015)، **الخلاف السعودي- الأمريكي في شرق أوسط متغير**، المركز العربي للأبحاث، سلسلة تحليل سياسات الدوحة- قطر.
- قبلان، مروان(2015): **موازين القوي الإقليمية بعد انهيار العراق**، سلسلة إصدارات، المركز العربي للأبحاث- الدوحة: قطر.

- قدورة، عماد(2015). **روسيا وتركيا: علاقات متطورة، وطموحات متنافسة في المنطقة العربية**. المركز العربي للأبحاث، سلسلة تحليل سياسات الدوحة– قطر.
- كيالي ، ماجد .(خريف2003).**النظام العربي و تحدي المشروع الشرق أوسطي مجددا** ،شؤون عربية ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، العدد115.القاهرة.
- لبكي، بطرس.(أكتوبر1994م).**العلاقات الاقتصادية التركية– العربية الراهنة** ،المستقبل العربي. العدد 188. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية .
- مجيد، إياد(2008): **الموقف الإقليمي من التغير في المنطقة العربية(تركيا نموذجا)**، مجلة العلوم السياسية– جامعة بغداد، العدد(46)
- المركز العربي للأبحاث(2014)، **خلفيات التباين الأمريكي– التركي في سوريا**، سلسلة تحليل سياسات الدوحة– قطر.
- مركز الكاشف للدراسات الاستراتيجية، **تجربة الإسلامين في تركيا**، المتابع الاستراتيجي العدد(21–7).
- مستقبل الأمة و صراع الإستراتيجيات (2009م)، مجلة البيان ، الاصدار السادس.
- مليكوميان، إلينا(2016). **العلاقات الروسية الخليجية: البناء على ماض إشكالي**، المركز العربي للأبحاث. سلسلة تحليل سياسات، الدوحة– قطر.
- نور الدين، محمد(2012): "**الدور التركي تجاه المحيط العربي**"، شؤون سياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. عدد 5.
- نور الدين، محمد. (2004). **تركيا و الاتحاد الأوروبي: مسالة الهوية والرهانات الشرق الاوسطية ،شؤون الأوسط .العدد116**. بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية .

6– المقابلات و اللقاءات:

- إيشلر، أمر الله(2011) **مغزي التحولات في تركيا ومستقبل العلاقات العربية التركية**، مركز دراسات الشرق الأوسط عمان، محاضرة في فندق لاند مارك.
- الجبير، عادل(2016)، **مؤتمر صحفي بين وزير الخارجية السعودي ونظيره الأمريكي**. "قناة الجزيرة الفضائية"
- خاشقجي، جمال(2016). **لقاء تلفزيوني(برنامج حديث الثورة)**، قناة الجزيرة، حول الخلافات الأمريكية السعودية في الملف السوري.

7- المواقع الالكترونية

- **اتفاقية السلاح التركية السعودية خطوة لتحسين العلاقات**، مركز الجزيرة للدراسات **11** مساء**(2016/2/20)**

http://www.aljazeera.net/Views/Shared/shared/images/media/favicon.ico

- **أصداء تركية وعربية للمجلس الاستراتيجي التركي السعودي**، موقع ترك برس سادسة مساء (2016/1/20)

http://turkpress.co/sites/default/files/TPlogo-1.png

- **الأهمية الجغرافية لتركيا**، المركز العربي للدراسات السياسية والاستراتيجية، 10صباحا(2015/12/19).

http://acpss.net/site/index.php?go=news&section=41

- **قراءة لزيارة خادم الحرمين الشرفين لتركيا**، النسخة الإلكترونية من جريدة الرياض 10صباحا(2015/10/15). http://www.alriyadh.com/css/img/iefavicon.ico

- **الأهمية الإستراتيجية للسعودية**، مركز الجزيرة للدراسات والسياسات،12 مساء (2015/10/15).

http://purl.org/dc/elements/1.1/

- **المدينة المنورة في العهد العثماني**، موقع الحجاز الإلكتروني، 8 مساء (2015/8/10).

http://www.alhejaz.org/index.html

- **الدولة السعودية الأولي**، موقع معرفة الإلكتروني، 10 صباحا(2015/9/20).

http://www.marefa.org/favicon.ico

- **السعودية تشتري مدرعات عسكرية تركية محلية الصنع بقيمة تصل إلى 10مليار دولار**، موقع نيوز الإلكتروني، 10 صباحا(1016/1/20).

http://i.tmgrup.com.tr/dailysabah-arabic/v2/i/favicon.ico

- السعودية وتركيا تعلنان تشكيل "مجلس تعاون إستراتيجي"، موقع العربية الإلكتروني، 11 صباحا(2016/2/20).

http://arabic.cnn.com/sites/all/themes/cnnarabic/zurb-foundation/apple-touch-icon-144x144-precomposed.png

- **السعودية وتركيا وأسئلة المستقبل**، موقع ترك برس الإلكتروني، 10 صباحا (2015/9/20). http://turkpress.co/sites/default/files/TPlogo-1.png

- الشفرات الجيوسياسية في آراء داود أوغلوا تجاه الشرق الأوسط، موقع رؤية تركية الإلكتروني، 8 صباحا(2015/7/20). http://rouyaturkiyyah.com/feed
- **العلاقات التركية السعودية مرحلة جديدة ومتميزة وتصاعد متسارع**، موقع العربية الإلكتروني، 11 مساء(2015/2/20).

http://aa.com.tr/favicon.ico

- **العلاقات التركية السعودية خلال الربيع العربي: نحو شراكة إستراتيجية**، موقع رؤية تركية الإلكتروني، 11 صباحا،(2015/9/10). http://rouyaturkiyyah.com/feed
- **العلاقات التركية السعودية. مرحلة متميزة وعهد جديد للعلاقات المتينة بين الدولتين**، موقع trt العربية الإلكتروني، 11 صباحا (2016/2/15). http://www.trtarabic.tv
- **العلاقات السعودية – التركية ثقل مؤثر في المنطقة، جريدة الرياض الإلكترونية**، 4 مساء(2015/10/20).

http://www.alriyadh.com

- **العلاقات السعودية التركية– تنامي متسارع وتنسيق في قضايا الشرق الأوسط**، جريدة الشرق الأوسط الإلكترونية، 10 صباحا(2015/12/20).

https://plus.google.com/+aawsat

- الفقيه، إحسان، **القوة الناعمة التركية في منطقة الشرق الأوسط**، 10 صباحا(2015/10/20).

http://www.turkpress.co/sites/default/files/TPlogo-1.png

- **بحث عن العثمانيون** ، موقع المصطبة الإلكتروني، 12 مساء(2015/8/20).

http://vb.elmstba.com/external.php?type=RSS2

- **بحث عن المملكة العربية السعودية، موقع المصطبة الإلكتروني، 12 مساء(2015/8/20).** **http://www.youtube.com/user/AlmastbaTV**
- بهاء الدين، محمد، **دروس الاستفادة من السياسة الخارجية التركية**، موقع الحوار المتمدن الإلكتروني، 10 مساء(2015/11/15).

http://www.ahewar.org/rezgar.ico

- الفقيه، إحسان، **تركيا والسعودية وذاك الذي عاد**، موقع ترك برس الإلكتروني، 10 مساء(2015/8/18).

http://www.turkpress.co/sites/default/files/TPlogo-1.png

- **تركيا والسعودية يتحالفان لدعم المعارضة ضد الأسد**، موقع عنب بلدي الإلكتروني، 10 مساء (2016/2/20).

http://www.enabbaladi.org/xmlrpc.php

- إياد، حازم، **تركيا وروسيا وسلاح الطاقة**، موقع الكتروني 11 صباحا(2015/2/20).

https://d248prrhso0s59.cloudfront.net/newsapp/ver/b9941/languages/manifest.json

- تطلع لمضاعفة التجارة بين تركيا والسعودية، مركز الجزيرة للدراسات الإلكتروني، 12 مساء(2015/10/12).

http://purl.org/dc/elements/1.1

- جغرافية المملكة العربية السعودية، البوابة الرئيسية لوزارة التعليم العالي السعودي، 10 صباحا(2015/9/10).

http://he.moe.gov.sa/images/favicon.ico

- **العلاقات التركية السعودية من الشراكة إلى التوتر**، موقع الروابط الإلكتروني، 10 مساء(2015/2/20).

http://rawabetcenter.com/xmlrpc.php

- **لماذا ذاب الجليد "الآن" بين السعودية وتركيا**، موقع دوت مصر الإلكتروني، **4** مساء(2016/2/25).

http://www.dotmsr.com/dot/images/favicon.ico

- جول، محمد، **روسيا تستهدف ضرب السعودية في سوريا**، موقع ترك برس الإلكتروني، 10 مساء(2016/22/20).

http://turkpress.co/sites/default/files/TPlogo-1.png

- جافين، روبرت: ترجمة عاطف، زينب، **استرداد العثمانيين السيادة على شبه الجزيرة العربية**، 10 مساء(2015/10/15).

http://www.hindawi.org/images/apple-touch-icon-57x57.png

- **لماذا يزور أردوغان السعودية**، موقع TRT العربية الإلكتروني، 12 صباحا(2016/1/12).

http://www.trtarabic.tv/?p=33263

- **ملامح المحور الجيوستراتيجي بين أنقرة والرياض، موقع ترك برس الإلكتروني،(2015/10/10).**

http://turkpress.co/sites/default/files/TPlogo-1.png

- **الثورة العربية- بعد الحرب العالمية الاولى**، منتديات ستار نيوز، أرشيف التاريخ العالمي والإسلامي، **5** مساء(2015/9/1).

http://www.startimes.com/f.aspx?members=true

- أبو زرقة، أشرف، **مختصر الشرق الأوسط ابان الحرب العالمية الاولى**، موقع مواد تعليمي للوحدة الأولي للبجروت، 5 مساء(2015/9/1).

http://historyforarab1.blogspot.com/feeds/posts/default

- **سياسة حزب العدالة والتنمية التركي في الشرق الأوسط**، موقع نقطة وأول السطر الإلكتروني، 10 صباحا(2015/9/12).

http://**www**.**noqta**.info/rss

- **هل تعمل تركيا والسعودية معا ضد إيران**، موقع صحيفة التقرير الإلكتروني، **10** صباحا(2015/12/12).

http://altagreer.com/wp-content/uploads/2014/12/altagreer-favicon2.png

- **الاقتصاد السعودي من وجهة نظر النقد الدولي**، مركز الجزيرة للدراسات الإلكتروني، 12 ظهرا(2016/2/12).

http://purl.org/dc/elements/1.1/

- **القدرات العسكرية التركية مقارنة بالسعودية**، واجهة مجموعة مواقع، 10 صباحا(2016/2/2).

https://www.google.ps/images/branding/product/ico/googleg-lodp.ico

- الفقيه، إحسان، **مقارنة بسيطة بين تركيا والدول العربية اقتصاديا**، موقع أخبار تركيا الإلكتروني، 10 صباحا(2016/1/10).

http://akhbarturkiya.com/?feed=rss2

- **تركيا – معدل نمو الناتج المحلي السنوي**، مركز إحصائي الكتروني، 11مساء(2016/2/10).

http://www.tradingeconomics.com/turkey/gdp-growth

- **مؤشرات تدافع الاقتصاد التركي**، مركز إحصائي 11 مساء(2016/2/10).

http://purl.org/dc/elements/1.1/

قائمة الملاحق

ملحق رقم (1)

يوضح بيانات تركيا والسعودية ببعده الجيوبوليتكي

المصدر: (مركز أبحاث المستقبل،2015 :3)- (ملكاوي،2013:10)- (الجزيرة، موقع الكتروني:2014)

ملحق رقم (2)

يوضح موقع تركيا ومدي تأثيرها في الإقليم

المصدر: (الجزيرة للدراسات، مرجع الكتروني: 2014)

ملحق رقم (3)

يوضح موقع المملكة العربية السعودية

المصدر: (الجزيرة للدراسات، مرجع الكتروني: 2014)

ملحق رقم (4)

يوضح موقع تركيا والسعودية في الإقليم (الشرق الأوسط) .

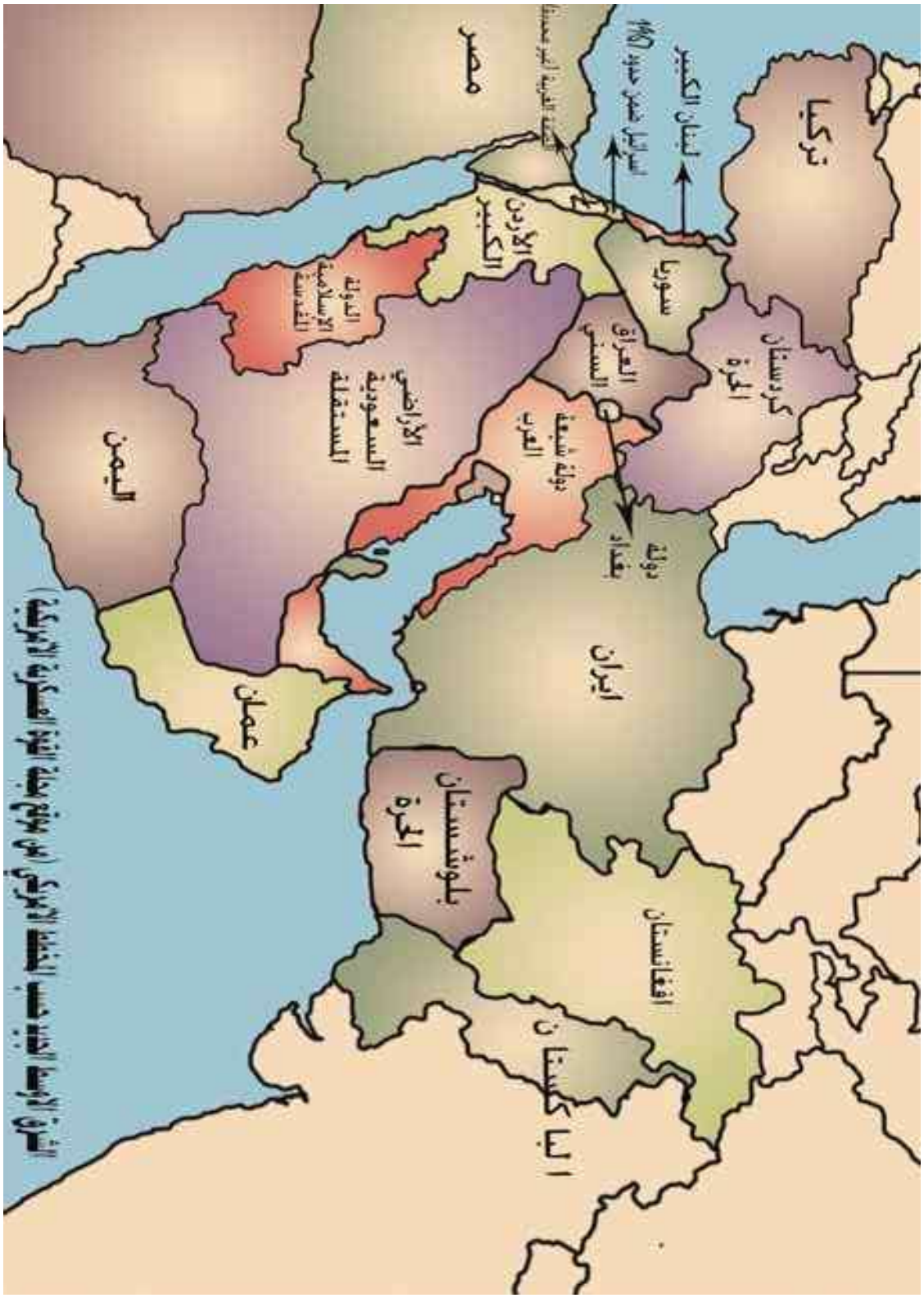

المصدر: (الرؤية، موقع الكتروني: 2016)

ملحق رقم (5)

يوضح رؤساء الجمهورية التركية منذ الدولة الجمهورية حتى الآن:

الرئيس	فترة الحكم
مصطفى كمال أتاتورك	1923حتى 1938
عصمت اينونو	1938حتى 1950
جلال بايار	1950حتى 1960
جمال غورسيل	1961حتى 1966
جودت صوناي	1966حتى 1973
فخري كورتورك	1973 حتى 1980
كنعان أيفرين	1982حتى 1989
توركت أوزال	1989حتى 1993
سليمان ديميريل	1993حتى 2000
أحمد نجدت سيزر	2000 حتى 2007
عبد الله قول	2007 حتى 2015
رجب طيب أردوغان	2015 حتى الآن

المصدر: إعداد الباحث

ملحق رقم (6)

يوضح مبادئ السياسة الخارجية التركية

المصدر: إعداد الباحث

ملحق رقم (7)

يوضح مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية التركية

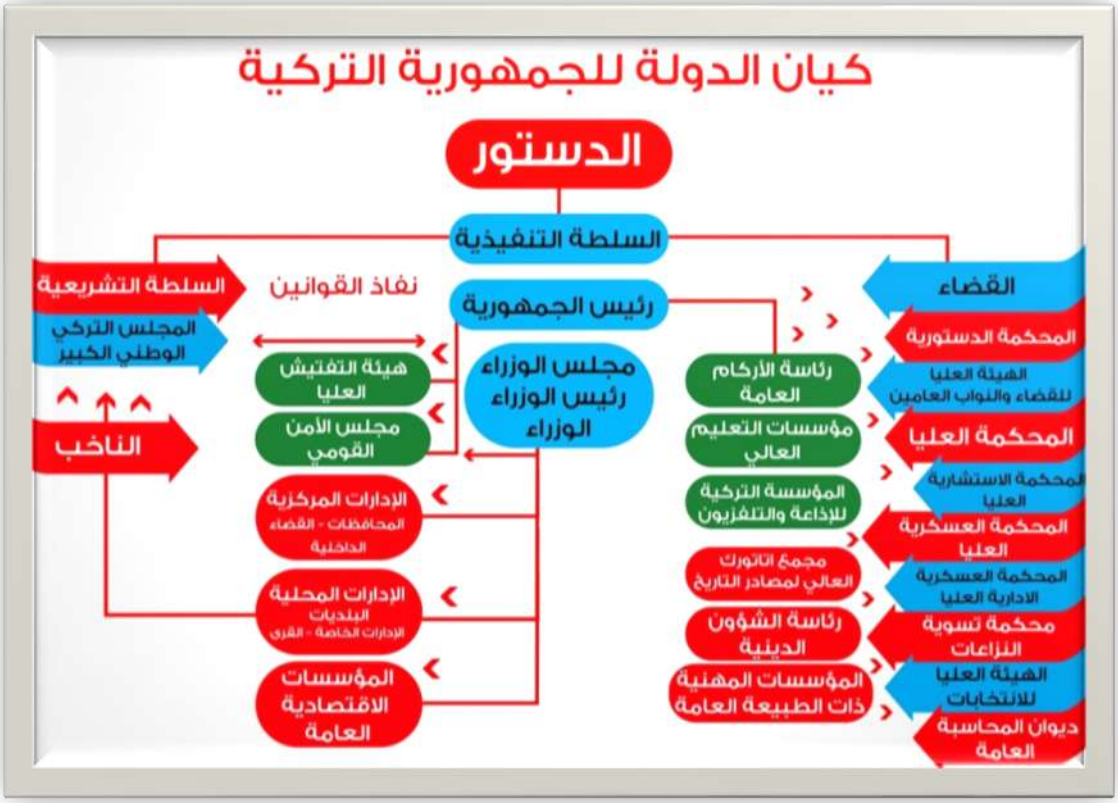

بتصرف الباحث:(باكير وآخرون،2008: 28)

ملحق رقم (8)

يوضح التحولات السياسية في كلا من تركيا والسعودية

بتصرف الباحث:(رؤية تركية، موقع الكتروني:2015)

ملحق رقم (9)

يوضح نسبة خط أنابيب السلام إلي السعودية

المنطقة	ألف متر مكعب في اليوم
تبوك	100
المدينة المنورة	300
ينبع	100
مكة المكرمة	500
جدة	500
إجمالي	3.500

المصدر: (الخزندار،2010: 67)

ملحق رقم (10)

يوضح حجم الناتج القومي التركي والسعودي للعام(2015)م

بتصرف الباحث:(رؤية تركية، موقع الكتروني:2016)

شكل رقم (11)

يوضح التركيبة الإدارية للقوات المسلحة التركية

بتصرف الباحث: (باكير وآخرون،2013: 28)

ملحق رقم (12)

يوضح المقارنة بين تركيا والسعودية من حيث القدرات العسكرية

المصدر: تم جمعه بواسطة الباحث من خلال (الرأي برس، مرجع الكتروني:2015) (ملكاوي، 2013: 22)